جامعة الجيلالي بونعامة-خميس مليانة

كليــة العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ

الثــورة الــجــزائــرية

1954 - 1962

مطبوعة دروس السداسي الثالث لمستوى الثانية ماستر

تخصص : تاريخ المقاومة و الحركة الوطنية الجزائرية

مطبوعة مقدمة ضمن متطلبات الأستاذية لرتبة أستاذ التعليم العالي

من إعداد الأستاذ:

-د. محمد حواس

السنة الجامعية: (1443-1444هـ/ 2022-2023م)

جامعة الجيلالي بونعامة-خميس مليانة
كليــة العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم التاريخ

الثــورة الــجــزائــرية
1962 - 1954

مطبوعة دروس السداسي الثالث لمستوى الثانية ماستر

تخصص : تاريخ المقاومة و الحركة الوطنية الجزائرية

مطبوعة مقدمة ضمن متطلبات الأستانية لرتبة أستاذ التعليم العالي

من إعداد الأستاذ:

- د. محمد حواس

أعضاء لجنة الخبرة

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	جامعة الانتساب
إيلال نور الدين	أستاذ	جامعة البليدة02 لونيسي علي
كدومة	حبيب	جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة

السنة الجامعية: (1443-1444هـ/ 2022-2023م)

أولا/ مدخل للحركة الوطنية الجزائرية

1900 -1954

1/ تبلور الوعي الوطني في نهاية القرن19 وبداية القرن 20:

أ-الانبعاث الثقافي الجزائري:

ظهرت الحركة الوطنية الجزائرية من خلال أحزاب سياسية بأهدافها و منطلقاتها الإيديولوجية منذ فترة العشرينات من القرن العشرين مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى عندما قام الأمير "خالد الهاشمي" بأول ممارسة سياسية بمفهومها الاصطلاحي مستغلا في ذلك ما سمحت به إصلاحات فيفري1919 من فضاء سياسي رغم محدوديته و الغرض من الذي كان " ذرا للرماد في العيون " على حد تعبير أبو القاسم سعد الله[1] . و لكن ما يلاحظ أن ما جاء بعد نشاط الأمير خالد كان نشاطا سياسيا مطلبيا تمثل في تأسيس الأحزاب وتقديم العرائض، وخاصة منذ تأسيس نجم شمال إفريقيا سنة 1926.غير أن كل ذلك لم ينطلق من فراغ أو جاء من باب الصدفة ، فقد عرفت الجزائر منذ نهاية القرن 19 و مطلع القرن 20 نهضة شاملة و للتعبير عن مطالبها اتخذت أشكالا أخرى غير الأحزاب السياسية[2].

تمثلت أهم هذه الوسائل في الجمعيات و النوادي الثقافية، و الحركة الصحفية والأدبية ونشاطات أخرى مثل الرياضة و النشاط الفني. وقد كان كل ذلك بمثابة تحد للاستعمار الفرنسي بطرق مختلفة ومتنوعة، و لذلك اعتبر بعض المؤرخين هذا النشاط الوطني من الناحية التاريخية بمثابة ميلاد "الجزائر الفتاة"، التي كانت في شكل حركة إحياء ثقافية قامت بكل جهودها من أجل نهضة الجزائريين، باعتماد العديد من الوسائل مثل الصحافة والجمعيات والنوادي الثقافية،وإعادة طبع المصادر التاريخية الثمينة، من أجل إحياء الأمجاد الوطنية. و النهوض بالمجتمع الجزائري لمواجهة الاستعمار الفرنسي[3].

---

[1] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية،ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي ،1992، بيروت، ص 257.

[2] - المرجع نفسه ، ص 288.

[3] - المرجع نفسه ، ص 295.

اتخذت هذه النهضة العديد من التسميات مثل حركة الإحياء والنهضة ولكن ما تم تداوله كثيرا في المصادر التاريخية هو "الجزائر الفتاة" اقتداء بـ"تركيا الفتاة" و"تونس الفتاة" و"مصر الفتاة"[1]، و قد ظهرت هذه الحركة في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وكان لها إلى حد ما نفس مشروع المقاومة الوطنية الشعبية المسلحة، ولكن بطرق مختلفة عنها . لقد كان وراء حركة الانبعاث هذه مجموعة من الأسباب دفعت بروادها إلى الاقتناع بضرورة اتباع طرق أخرى للنهضة والتحرر، و تتمثل فيما يلي :

- فشل المقاومة الوطنية الشعبية المسلحة ونهاية معظمها في نهاية القرن التاسع ومطلع القرن العشرين.
- السياسة الاستعمارية المتسلطة التي كانت تسعى للقضاء على الجزائر أمة ومجتمعا وحضارة، بعد أن نجحت في القضاء على الكيان السياسي لهذه الأمة في سنة 1830.
- انتشار الأفكار الجديدة في العالم مثل الاشتراكية والقومية في أوروبا وفكرة الجامعة الإسلامية في الشرق .
- اشتداد الموجة الاستعمارية في النصف الثاني من القرن م19 و ظهور الإمبريالية الاستعمارية[2].

و هكذا فإن هذه الحركة التي ظهرت في نهاية القرن 19م ومطلع القرن 20م استعملت طرقا جديدة في التعبير عن موقفها من الاستعمار الفرنسي، و أحدثت بذلك حركة وعي جديدة لم تعرفها الجزائر من قبل، ولا حتى الإدارة الاستعمارية في الجزائر تنبأت بها، وهذه الحركة هي التي كانت منطلقا لما عرفته الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى من نشاط سياسي منظم من حيث الأفكار والوسائل[3].

- **وسائل الانبعاث الثقافي الجزائري :**

اعتمدت حركة الوعي الوطني التي عرفتها الجزائر في نهاية القرن 19م ومطلع القرن 20م على وسائل جديدة لم تعتمد من قبل، ولم يستعملها الجزائريون في موقفهم من الاستعمار من قبل، فالمقاومة الوطنية الشعبية كانت مسلحة وثائرة على الاستعمار، في حين اعتمدت حركة الجزائر

---

[1] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية،ج2،مرجع سابق ، ص 94.

[2] - جيلالي عدانون وآخرون. منظمات وأحزاب الحركة الوطنية الجزائرية (1918-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المطبعة الرسمية للألبان، الجزائر، 2007، ص 18.

[3] - المرجع نفسه.

الفتاة " على وسائل جديدة مثل الصحافة والنوادي والجمعيات والمدارس الحرة وإحياء التاريخ القومي للجزائريين بإعادة طبع العديد من أمهات الكتب التاريخية للعصر الذهبي[1].

– **الصحافة:** اعتبر رواد حركة "الجزائر الفتاة" أن الصحافة وسيلة فعالة لتبليغ أفكارهم والتعريف بدعوتهم الجديدة في أوساط المسلمين الجزائريين، وحتى لدى الرأي العام الفرنسي. وفي نفس الوقت استعملوا الصحافة لكشف الممارسات الاستعمارية وفضحها، و بالرغم من احتكار المستوطنين للصحافة منذ سنة1830، إلا أن رواد هذه النهضة الجديدة استطاعوا كسر هذا الاحتكار بإصدار عدد من الجرائد والصحف، ومن أهمها[2]:

"جريدة "المصباح" أصدرها "العربي فخار" سنة 1904 باللغتين العربية والفرنسية، وأعلنت كهدف أساسي لها ما يلي: "الإسهام في التفاهم بين المجموعتين الفرنسية والجزائرية..."[3].

" جريدة "الإسلام" أصدرها "الصادق دندن" سنة 1912 باللغة العربية والفرنسية، وكانت تهدف إلى إحياء الثقافة الإسلامية وبعث القيم الإسلامية النبيلة.

" جريدة " المغرب" الأسبوعية، أصدرها الفرنسي "بيير فونتانة" سنة 1909 باللغة العربية. وكانت ذات توجه إصلاحي إسلامي، و من أشهر أقلامها: "عبد القادر المجاوي" و"المولود بن الموهوب" و"محمد بن شنب" و"محمد كحول"، وقد كانت ذات تأثير وصيت تجاوز الجزائر ووصل إلى المشرق العربي[4].

"جريدة " الفاروق" أصدرها "عمر بن قدور الجزائري" سنة 1912 وكانت تطرح أفكارا تتمحور حول الخلافة الإسلامية والدعوة إلى تأسيس" جماعة التعارف الإسلامي في شمال افريقيا" سنة 1914[5].

استطاع رواد حركة الانبعاث هذه تأسيس صحافة مؤثرة في أوساط المسلمين الجزائريين، وبالرغم من أن هذه الصحف لم تكن عصرية في شكلها، إلا أنها كانت ذات روح وطنية كبيرة ساعدت في

---

[1] - جيتر عبدالنور وآخرون، منتخبات ...مرجع سابق.

[2] - *Zahir Ihaddaden, Histoire de la presse indigène en Algérie ,E.N.A.L ,Alger,1983, p 98.*

[3] - *ibid.*

[4] - *ibid.*

[5] - زهير إحدادن ، الصحافة المكتوبة في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2012 ، ص 73.

بلورة القضية الوطنية، و إظهارها في ثوب جديد تماما عما ظهرت عليه من جديد بثوب اختلف جذريا عما قامت به المقاومة الوطنية الشعبية المسلحة في السابق ولكنها كانت لها نفس الروح التغييرية[1].

- **النوادي والجمعيات الثقافية:**

تأسس في مطلع القرن العشرين عدد من النوادي والجمعيات الثقافية التي كان لها دور كبير في حركة الانبعاث من خلال الأنشطة الاجتماعية والرياضية والكشفية التي كانت تقوم بها ، وقد تحولت في بعض الأحيان إلى نواد سياسية طرحت العديد من القضايا المتعلقة بالقانون الخاص بالجزائريين ، و من أهمها[2]:

* **الجمعية الراشدية:** تأسست سنة بالجزائر العاصمة سنة 1894 من طرف مجموعة من الشباب من خريجي المدارس الفرنسية و الجزائرية و كان من أهم أهدافها مساعدة الشباب الجزائري على العمل والتفكير واستحداث أسلوب عصري في الحياة الاجتماعية[3].

* **الجمعية التوفيقية:** تأسست سنة 1908 بالجزائر العاصمة وكان هدفها هو "جمع الجزائريين الذين يرغبون في تثقيف أنفسهم وتطوير الأفكار العلمية والاجتماعية". وقد ترأسها الدكتور أبو القاسم بن التهامي الذي كان أحد رموز جماعة النخبة[4].

* **نادي صالح باي:** تأسس سنة 1908 في قسنطينة من طرف بعض المثقفين الجزائريين، و تمثلت أهدافه في نشر التعليم والمساعدة على تحرير الجماهير الجزائرية، والتوفيق بين المجموعة الفرنسية والجزائرية وتنظيم دروس في التعليم العام والمهني، والدعوة إلى الأخوة والتعاون[5].

- **إحياء الأمجاد التاريخية الجزائرية:**

اعتبر رواد حركة "الجزائر الفتاة" أن ربط الجزائريين بتاريخهم وأمجادهم الغابرة هو من أهم الوسائل للنهوض بهم ودفعهم إلى النهضة، لذلك لجأ بعض هؤلاء إلى تذكيرهم بمساهمة أجدادهم في

---

[1] - زهير إحدادن ، الصحافة المكتوبة في الجزائرمرجع سابق.

[2] - *Charles Robert Ageron., Les Algériens musulmans et la France (1871-1919, Presses universitaires de France, Paris , 1968.*

[3] - *ibid.*

[4] - *ibid.*

[5] - *ibid.*

الحضارة الإنسانية، و ذلك بهدف الربط بين الأجيال وبعث المجتمع الجزائري الذي حاول الاستعمار طمسه والقضاء عليه بفصله عن تاريخه[1]، و هكذا فإن إعادة كتابة التاريخ بالنسبة لهم مثّل شكل من أشكال التواصل وحتى المقاومة. وفي العشرية الأولى من القرن العشرين، نشرت العديد من الكتب التاريخية التي كانت تتحدث عن العصور الذهبية للمغرب الأوسط عندما كانت الجزائر تعيش أرهى مراحلها. و لم يكن احتيار هذه العناوين لإعادة طبعها ونشرها من طرف هؤلاء محض صدفة بل كان انتقائيا يهدف إلى ربط الجزائر بمراحل قوة مرت بها في تاريخها الوسيط على وجه الخصوص، وذلك لاستنهاض همم الجزائريين و عزائمهم وإخراجهم من الإحباط الذي كانوا يعانون منه، و هذا جرى بين سنتي 1900 و1914 إعادة طبع عدد من المؤلفات التاريخية[2] مثل:

- " نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والآثار " للعلامة الحسين الورثيلاني، المشهور بالرحلة الورتيلانية، الذي سنة 1908[3].
- " عنوان الدراية في ما عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية " لمؤلفه "أبو العباس أحمد بن أحمد بن عبد الله الغبريني الجزائري"، و قد نشره "محمد بن شنب" سنة 1910.
- " البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان" لصاحبه بن مريم الشريف المليتي المديوني" فقد طبع سنة 1908 في مطبعة الثعالبية[4].
- " نحلة اللبيب بأخبار الرحلة إلى الحبيب" لـ "بن عمار بن العباس الجزائري"، و طبع سنة 1902[5].

كما سعى رواد حركة " الجزائر الفتاة" إلى تذكير الجزائريين بأبطال وزعماء عرفهم التاريخ الوطني حيث قام "أبو القاسم الحفناوي" في سنة 1907 بإصدار موسوعة تراجم مؤلفة من عدة مجلدات تضمنت شخصيات جزائرية ساهمت في العديد من الإنجازات الثقافية، و من الذين كانت لهم أدوار

---

[1] - محمد علي دبوز ، نهضة الجزائر الحديثة وتورتها المباركة ، المطبعة العربية ، الجزائر ، 1960.

[2] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق.

[3] - طبع في مطبعة بيار فونتانا الشرقية بالجزائر العاصمة سنة 1908 و عدد صفحاته 836.

[4] - طبع في المطبعة الثعالبية بالجزائر العاصمة سنة 1908 ، عدد صفحاته 392.

[5] - طبع في مطبعة بيار فونتانا الشرقية بالجزائر العاصمة سنة 1902 و عدد صفحاته 270.

سياسية، وقد حملت هذه الموسوعة عنوان " تعريف الخلف برجال السلف"[1]، و بدون شك كان كتاب " تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر و أخبار الجزائر"[2] لصاحبه "محمد باشا ابن الأمير عبد القادر"، الذي صدر في مصر سنة 1903 ، من أهم ما قرأه الجزائريون بلهفة شديدة لأنه يذكرهم ببطل أحيائه كانت قريبة إليهم زمنيا[3].

ومن خلال هذه المؤلفات و غيرها كان زعماء حركة الإحياء الثقافي أو "الجزائر الفتاة" يسعون لتذكير الجزائريين بماضيهم المجيد ليس بغرض النكهة الفكرية و المطالعة الممتعة فحسب أو حتى من باب الترف الفكري، و لكن كان قصدهم إسقاط ذلك على واقعهم المتدهور بفعل الاستعمار بغرض تحميسهم على إصلاح هذا الواقع، فالتاريخ بالنسبة لهؤلاء كان وسيلة أساسية للنهضة[4].

- **بوادر العمل السياسي:**

بالإضافة إلى الوسائل الثقافية والاجتماعية التي اعتمدها زعماء حركة الانبعاث التي عرفتها الجزائر في نهاية القرن19 ومطلع القرن 20، فإن هذه النهضة شاركت فيها شخصيات أخرى تحركوا بشكل أكثر تنظيما و وعيا بما عرف بكتلة المحافظين والنخبة. وإذا كان للكتاب والصحافيين دورا نهضويا بأبعاد ثقافية فإن هؤلاء كان لهم دورا لا يقل أهمية ولكن أبعاده كانت سياسية محضة، وقد كان لكل كتلة برنامج خاص بها، و لذلك عرف نشاطهم بالبدايات الأولى للعمل السياسي[5].

▪ **كتلة المحافظين:** كان أعضاؤها من المثقفين والعلماء التقليديين وحتى من بين شيوخ الدين وبعض المرابطين والإقطاعيين. وقد كان لهؤلاء برنامج يقوم أساسا على الحفاظ على المفهوم التقليدي للوطنية ولذلك رفضوا الإدماج والتجنس بالجنسية الفرنسية وتمثلت أهم مطالبهم فيما يلي[6]:

- المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين والمستوطنين.
- المساواة في الضرائب بين الجزائريين والمستوطنون.
- المطالبة بتطبيق أفكار الجامعة الإسلامية.

---

[1] - اصدرته مطبعة فونتانة الشرقية سنة 1906 و 1908 يتكوم من جزأين.

[2] - أصدرته المطبعة التجارية غرزوزي و جاويش في الإسكندرية سنة 1903.

[3] - محمد علي دبوز ، نهضة الجزائر الحديثة وتورتها المباركة ، مرجع سابق.

[4] - المرجع نفسه.

[5] - جمال قنان ، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر1830-1914، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر ،2009.

[6] – يحي بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من1830 1954، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009.

- معارضة التجنيس لأنه مذاقي للشخصية الجزائرية.
- إلغاء قانون الأهالي وكل الإجراءات التعسفية.
- العمل بالقضاء الإسلامي.
- نشر التعليم باللغة العربية.
- معارضة قانون التجنيد الإجباري[1].

ومن أهم الشخصيات الجزائرية ضمن هذه الكتلة "عبد القادر المجاوي[2]" الذي كان محافظا إصلاحيا حيث قدم الكثير من القضايا التربوية على وجه الخصوص، و"عبد الحليم بن سماية[3]" الذي كان أستاذا ومعلما وقد ركز في دعوته على الجامعة الإسلامية. وقد استقبل الشيخ "محمد عبده"عند زيارته للجزائر سنة 1903. وهناك شخصية أخرى كان لها دور بارز في تنشيط جماعة المحافظين وهو "ابن الموهوب[4]" الذي مارس الإفتاء في قسنطينة لفترة طويلة، وقدم برنامجا تقدميا تحرريا، وحارب الجهل ودعا إلى استعمال العقل والابتعاد عن الأوهام والخرافات في التعامل مع الدين الإسلامي[5].

"جماعة النخبة": تكونت جماعة النخبة من الجزائريين الذين جمعوا بين الثقافة الفرنسية والعربية. فقد جمعت ثقافتهم بين البعد العربي الإسلامي والحضارة العربية، ولكنهم تبنوا أفكار الغرب ووسائل عيشه وكل مظاهر الحياة الغربية من الناحية المادية والأدبية وقد عبر أبو القاسم سعد الله عن هذه الجماعة بقوله أن" أعضائها حاولوا التفريق بين فرنسا الديموقراطية وفرنسا الاستعمارية فطالبوا من الأولى أن تنقذهم من الثانية"[6].وقد تمثل برنامجهم في تلك الفترة في البنود الآتية :

- وضع برنامج خاص لتعليم الجزائريين.
- نشر التعليم الفرنسي والثقافة الأوربية لترقية المجتمع الجزائري.
- إصلاح المدارس الجزائرية الفرنسية وتزويدها ببرنامج عصري.

---

[1] - يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري ...مرجع سابق.

[2] - الحفناوي بلعربي: بروز النخبة المثقفة الجزائرية،1850 -1950 ترجمة عمر العواجي، منشورات anep الجزائر ، 2007.

[3] - المرجع نفسه .

[4] - المرجع نفسه .

[5] - المرجع نفسه .

[6] - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية،ج2،مرجع سابق ، ص 162.

- تسهيل هجرة الجزائريين لفرنسا حتى يتعرفوا على نمط الحضارة الغربية ويتبعونه في حياتهم اليومية والاجتماعية.

- تجنيس المسلمين الجزائيين وفتح كل الأبواب أمامهم[1].

وهكذا فإن النهضة الجزائرية ولدت في نهاية القرن 19 ومطلع القرن 20 نتيجة تفاعل وانسجام مجموعة من العوامل تمثلت في الاتصال المباشر الذي تم لبعض الجزائريين مع الثقافة الأوروبية، بالإضافة إلى تسرب أفكار حركة الجامعة الإسلامية، والتطورات العالمية التي برزت في شكل تصاعد المد القومي و اصطدامه مع الإمبريالية ، لقد دخلت الجزائر القرن العشرين برغبة في تغيير أوضاعها، ليس بنفس الوسائل التي أرادها زعماء المقاومة الشعبية المسلحة خلال القرن 19، ولكن بقيت الغاية الكبرى لأولئك و هؤلاء هي إعادة بعث الجزائر دولة ومجتمعا و حضارة[2].

2- الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1945:

أ/ اتجاه المساواة: حركة الأمير خالد الهاشمي 1919- 1924

- **نبذة عن حياة الأمير خالد :**

هو "خالد بن الهاشمي بن الحاج عبد القادر" (الأمير)، ولد بدمشق في 14 محرم 1292هـ الموافق لـ 20 فيفري 1875، وتلقى تعليمه الأولي في مدرسة 'العزازية' بدمشق حيث بقي فيها عشر سنوات من 1882 إلى 1892، ودرس اللغة العربية والفرنسية وخصصت له عائلته خيرة الأساتذة في مختلف المواد الدراسية، وقد اهتم الأمير خالد بدراسة الأدب العربي وكان يقرأ الشعر كثيرا ويكتب قصائد شعرية، كما كان يحب كثيرا بمذاداته بلقب 'الأمير' تمسكا بنسبه إلى "الأمير عبد القادر"[3].

رحل مع عائلته إلى الجزائر سنة 1892 وكان عمره حينها سبعة عشرسنة، واستقر بمدينة بوسعادة بالقرب من المسيلة، و أصبحت عائلته محل اهتمام و متابعة من طرف السلطات الفرنسية خوفا من تذكير الجزائريين بمقاومة جده"الأميرعبد القادر"،ولذلك اقترحت على والده الهاشمي أن يتابع "خالد"

---

[1] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية،ج2،مرجع سابق ، ص 165 .

[2] - المرجع نفسه ، 187.

[3] - حكيم بن الشيخ ، الأمير خالد ونشوء في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912 1936،دار الهدى و المعرفة الجزائر ، 2013.

دراسته في فرنسا فالتحق بثانوية" لويس لوغران *Louis Le Grand*" بباريس وبعد تخرجه منها وتحصله على شهادة البكالوريا التحق بالكلية العسكرية لـ "سان سير *Saint-Cyr*" بباريس سنة 1893[1].

وذكر المؤرخون أن "الأمير خالد" تمسك بالتكوين العسكري دون غيره، و بعد التحاقه بهذه المدرسة أظهر في الكثير من المرات مواقف معادية للاستعمار الفرنسي، لذلك ترك الكلية العسكرية في سنة 1895 أي قبل تخرجه منها، وقد جاء في تقرير تسريحه من الكلية عبارة " متكتم منطو على نفسه يميل إلى العنف يحتقر رؤساءه و يزدريهم"[2]. و كان قد حاول قبل ذلك مغادرة الكلية العسكرية والفرار إلى المشرق العربي على ظهر سفينة إنجليزية كانت في طريقها إلى الإسكندرية بمصر، ولكنه لم يستطع لعدم امتلاكه لجواز سفر أو رخصة للتنقل، وعندما علمت السلطات الفرنسية بذلك وضعت عائلته بمدينة بوسعادة تحت الإقامة الجبرية[3].

و في تقرير وضعه أحد الإداريين الذي كلف بمتابعة كل تحركات "الأمير خالد"، يدعى "قاسي *Vassy*" بأن "الأمير خالد" تجرأ على إهانة فرنسا، وكان يردد بأعلى صوته "أنا عربي، وسأبقى كذلك ولن أتخلى عن مبادئي ومعتقداتي"[4]، وخوفا مما قد يثيره نشاط الأمير بعد انسحابه من المدرسة العسكرية واستقراره بالجزائر، قامت السلطات العسكرية بالجزائر بإبعاده عن البلاد إذ قام الجنرال "ميجريه كوليه" (*Collet Meygret*)بإعادة إدماجه في المدرسة العسكرية سنة 1896 وظل بها حتى تخرجه منها عام 1897 برتبة ملازم، وبقي بهذه الرتبة لمدة خمس سنوات ليتم ترقيته إلى رتبة ملازم أول، ثم وجه إلى فرقة الصبايحية، وانتقل إلى المغرب في سنة 1907 وبقي فيها إلى غاية 1909 ضمن الوحدة الأجنبية[5].

أثناء وجوده بالمغرب حاول "الأمير خالد" الاتصال بعمه "الأمير عبد المالك" الذي كان متواجدا في مدينة طنجة حيث قاد فرقة عسكرية و اتجه إليها[6]، مما سبب إحراجا كبيرا للجنرال "ليوتي" الذي طالب بإبعاده من المغرب في رسالة إلى قائد الكتيبة العسكرية التي كان "الأمير خالد"

---

[1] - حكيم بن الشيخ ...مرجع سابق.
[2] - المرجع نفسه.
[3] – المرجع نفسه.
[4] - المرجع نفسه.
[5] - المرجع نفسه.
[6] - يسم الحسني ،الأمير خالد الهاشمي الجزائري ،دار الثقافة ، دمشق ، 1985.

ينتمي إليها حيث جاء فيها ما يلي:" إني أعرف حاك معرفة وثيقة جدا، و أعترف له بذكائه الحاد جدا وبإخلاصه لأصوله ووفائه بالتزاماته تجاه التقاليد العرفية، إلا أنه سبب حرجا لنا في المغرب إنه عنصر شغب واضطراب، فخذه إلى الجزائر"[1]و في سنة 1918 تم ترقية الأمير خالد إلى رتبة "نقيب" وبذلك أصبح أول جزائري ارتقى إلى هذه الرتبة بالرغم أنه لم يتجنس بالجنسية الفرنسية[2].

وابتداء من سنة 1913 بدأ "الأمير خالد "التدخل في القضايا السياسية في الجزائر، إذ خلال الانتخابات المخصصة لاختيار المندوبين الماليين،عمل على دعم أحد الجزائريين و يدعى "زروق الحلاوي" ضد مرشح الإدارة الفرنسية، ولذلك وجهت له الإدارة الفرنسية تهمة تضمنت "التخطيط لإثارة الاضطرابات والتحريض على توجيه الانتخابات بصورة غير ملائمة لمصالح فرنسا في الجزائر ..."[3].

ومنذ سنة 1913 برز الأمير خالد كقائد لحركة "الجزائر الفتاة"، حيث انتقل إلى باريس وقام بعدة نشاطات منها إلقاء لسلسلة من المحاضرات حول برنامج "الجزائر الفتاة"، تحدث خلالها عن الظروف السياسية و الاجتماعية التي يعيشها المسلمون في الجزائر ،و ذكّر في الكثير من المناسبات بأمجاد الشعب الجزائري،وفي ديسمبر 1913 وجهت له دعوة حضور المؤتمر العربي الأول في باريس، وبالرغم من عدم تمكنه من الحضور فقد وجه للمؤتمر رسالة، و مما جاء فيها : "...إني واحد منكم قلبا وقالبا، وما دامت الأفكار شريفة والمقاصد عفيفة فلا شك من النجاح، وأخبركم بأن دعوتكم لها صوت رنان وقد انتشرت في جميع الآفاق وأتتنا الجرائد الشرقية، والغربية بما يسر الخاطر ويبعث على الأمل بنجاح هذه النهضة العامة ..."[4].

مباشرة بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى شارك الأمير خالد فيها بصفته نقيبا في الخدمة حيث تم إرساله إلى جبهة الشام، وقد أظهر بطولات عسكرية كبيرة في ميدان المعركة فمنح الوسام العسكري المعروف بـ"جوقة الشرف"، وأثناء وجوده في الجبهات القتالية سجلت عليه المصالح العسكرية رغبته وإصراره في الاتصال بالمجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي. وبدأ يطالب بتحسين أحوالهم

---

[1] - بسام العسلي ...مرجع سابق.

[2] - بسام العسلي ...مرجع سابق

[3] - *Mahfoud Kaddache, La vie politique à Alger de 1919 à 1939,sned,Alger,1970.*

[4] - حكيم بن الشيخ ، الأمير خالد...مرجع سابق .

ومعاملتهم كمواطنين كاملي الصفة، لأنهم يضحون من أجل فرنسا. وقد كانت هذه التحركات من وراء إبعاده من الجيش خاصة بعد دخوله إلى الجزائر سنة 1916 بعد إصابته بمرض السل، و كانت الإدارة الاستعمارية قد شككت بصحة هذه الإصابة. واعتبرت أن عودته إلى الجزائر جاءت متزامنة مع فترة الإصلاح في الجزائر، خاصة وأنه شارك في مؤتمر "منظمة حقوق الإنسان" في باريس في سنة 1917. وقد جاء في قرارات هذا المؤتمر ضرورة أن تضمن معاهدات السلام المستقبلية مبدأ" الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها"[1].

وفي سنة 1918 طلب الأمير خالد إعفائه نهائيا من الجيش، ولكن ذلك لم يتم إلا في نوفمبر 1919 بإحالته على التقاعد ليبدأ بذلك مرحلة جديدة من حياته.

- **رسالة الأمير خالد إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية " ويلسون":**

أثناء انعقاد مؤتمر الصلح في باريس في سنة 1919 شارك "الأمير خالد" على رأس وفد جزائري وقدم مجموعة من المطالب باسم الشعب الجزائري، وقد طلب من فرنسا إشراك وفود الشعوب المستعمرة كما فعلت بريطانيا التي أحاطت نفسها بممثلي المناطق التابعة لها. ولذلك اتهمته بعض الصحف الفرنسية بأنه يريد تقليد الوطنيين الهنود والعمل على استقلال الجزائر من خلال مؤتمر باريس"، إلا أن "الأمير خالد" لم يتأثر بهذه الحملة وشارك في هذا المؤتمر، حيث طالب الرئيس الأمريكي "ويلسون" عبر رسالة كتبها له بتطبيق أحد مبادئه الأربعة عشر وهو مبدأ "حق الشعوب في تقرير مصيرها" على الشعب الجزائري[2]

مشاركة الأمير خالد في الانتخابات:

بعد عودته إلى الجزائر بدأ "الأمير خالد" نشاطا سياسيا كثيفا من خلال محاضراته ولقاءاته المتواصلة مع الجزائريين في مختلف المناسبات، فأصدر جريدة عنوانها "الإقدام" باللغة العربية والفرنسية، وبدأ عن طريقها المطالبة بحقوق الجزائريين. حيث عارض بشدة فكرة المطالبة بالإدماج التي كان ينادي بها مجموعة من الجزائريين المثقفين بالثقافة الفرنسية و على رأسهم الدكتور " أبو

---

[1] - *Mahfoud Kaddache, La vie politique à Alger ,op.cit.*

[2] - الأمير خالد، رسالة إلى الرئيس ويلسن ونصوص أخرى، الوكالة الوطنية للنشر الاشهار، الجزائر، 2006. أنظر الملحق.

القاسم بن التهامي". فقد كتب الأمير خالد في جريدة "الإقدام" في 28 جوان 1919أن الإدماج مستحيل في الجزائر لسببين[1]:

1. إن مشروع الإدماج خيالي ولا يمكن تطبيقه ميدانيا لأن كتلة المسلمين لا تريده، وهي لا ترغب في نوعية المواطن الفرنسي ولا تقبل لشخصيتها الإسلامية بديلا.
2. إن فرنسا ذاتها لا توافق أبدا على الإدماج خوفا من قيام خمسة ملايين مسلم جزائري بإغراق الفرنسيين في وطنهم.

و كبديل عن الإدماج طالب "الأمير خالد" بالمساواة بين الفرنسيين والجزائريين في الحقوق والواجبات مع احتفاظ الجزائريين بأحوالهم الشخصية الإسلامية. فقد كانت المساواة بالنسبة له وسيلة لتحسين أحوال الجزائريين وإلغاء القوانين الاستثنائية على رأسها قانون الأنديجينا، و بهذا البرنامج وبهذه الرؤية السياسية دخل "الأمير خالد" في معترك السياسة.

استغل "الأمير خالد" الانتخابات البلدية بالعاصمة بين عامي 1919 و 1921 لتقديم قائمة ترأسها للمشاركة في هذه الانتخابات ليس إيمانا بأهمية هذه الانتخابات ولكن للبحث عن وسائل وآليات للتحدث باسم الشعب الجزائري، والمطالبة ببرنامج إصلاحي قائم على فكرة المساواة بين الجزائريين والفرنسيين، وحينها وفرت الانتخابات البلدية للعاصمة وسيلة هامة للقيام بذلك. و تتمثل أهم بنود هذا البرنامج فيما يلي[2] :

- تمثيل نيابي للجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي.
- وقف القوانين العقابية الخاصة التي كانت لصالح حكام البلديات المختلطة.
- إنشاء جامعة جزائرية.
- التعليم الإجباري باللغتين العربية والفرنسية.
- تطبيق القانون العام على كل سكان الجزائر دون تمييز.
- المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في التوظيف وفي كل الحقوق السياسية والاجتماعية و الاقتصادية.

---

[1] - بسام العسلي ،الأمير خالد الهاشمي ،مرجع سابق.

[2] - *Mahfoud Kaddache, La vie politique à Alger ,op.cit.*

حقق الأمير حالك شعبية سريعة لدى الجزائريين الذين تفاعلوا مع برنامجه. فحقق فوز قائمته في انتخابات عام(1920 بخمسة مقاعد من المستشارين الماليين بالعاصمة من مجموع 20 مقعدا، وبالرغم من عدم تأثير هذه المقاعد على سير الأحداث فإن الإدارة الاستعمارية دقت أجراس الخطر واعتبرت ذلك خطرا داهما على مصالحها. وفي ماي (1920 عقد مؤتمر عمداء الجزائر (رؤساء البلديات) الذين انتقدوا الحقوق الانتخابية التي منحها قانون 1919 للجزائريين ،والتي استغلها "الأمير خالد" في الدخول في عمق الحياة السياسية. وقد اعتبر هذا المؤتمر أن منح كتلة المسلمين الجزائريين حقوق الانتخابات لا يتناسب مع حالته الاجتماعية...و لذلك فإن هذا القانون قد فسح المجال أمام المنتخبين المسلمين بحيث لن تمر أربع سنوات حتى تحمل الانتخابات ممثلي عائلات الزوايا والمساجد، بالرغم من أنهم لا يرتبطون بالإدارة الفرنسية بأية روابط[1]"

ولذلك قرر مجلس رؤساء العمالات إلغاء انتخابات الجزائر العاصمة وأعلن' عدم كفاءة مرشحي هذا الحزب'. وأكثر من ذلك طالب هؤلاء باستصدار قانون ' يعيد فرض السلطات التأديبية و تشديد الرقابة على المواطنين'، وقد رافق ذلك حملة مضايقة كبيرة للوفد الجزائري الذي ترأسه "الأمير خالد"، الذي حل بباريس في جويلية(1920 للقاء وزير الداخلية الفرنسي. وبالرغم من ذلك فقد حقق انتصارا كبيرا في انتخابات سنة(1921 و1922.أما في سنة 1923 وبالرغم من انتصاره فإنه تنازل عن منصبه بعد أن قامت الإدارة الاستعمارية بإسقاط كل زملائه بغرض عزله و الحد من تأثيره[2]، و قد علق على ذلك الانسحاب بأنه ليس من أولئك الباحثين عن شرف الوصاية و أن اقتحامه للمجال السياسي كان من أجل الدفاع بكل ما أوتي من قوة عن مصالح إخوانه المسلمين و رفع الضرر عنهم، و مادام ذلك لم يتحقق ولو جزء منه في انتخابات 1923 فإنه فضل الانسحاب منها، و هي آخر مرة شارك فيه في هذه الانتخابات ففي نفس السنة تم نفيه خارج الجزائر[3].

---

[1] - محمد قنانش، الحركة الاستقلالية ... مرجع سابق.

[2] - نفسه.

[3] - حكيم بن التيخ ، الأمير خالد...مرجع سابق.

- **نفي الأمير خالد:**

لقد منح "الأمير خالد" للجزائر قيادة جديدة وفعالة بعد الحرب العالمية الأولى لم يألفها الجزائريون من قبل، وبالرغم من أنه لم يستطع تحقيق أهدافه، نظرا للحرب التي أعلنت عليه من الجزائر و باريس، فإنه يعتبر أول شخصية جزائرية حاولت ربط مطالب النخبة بالجماهير الشعبية، وهو ما لم تستطع القيام به جماعة النخبة منذ ظهورها في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. لقد استطاع الأمير خالد بعث الحياة السياسية في مدينة الجزائر بمضمون وطني جديد لم يألفه الجزائريون من قبل[1]. و كان أول من تحدث باسمهم بعد الحرب العالمية الأولى. ولذلك أصبح محل اضطهاد من طرف السلطات الفرنسية في باريس و الجزائر، فقامت في المرحلة الأولى بعزله عن مؤيديه وإرغامه على الانسحاب من الحياة السياسية بتزوير الانتخابات وفصله عن جماعته في مختلف المدن مثلما حدث سنة 1923. ثم انتقلت إلى المرحلة الثانية بإبعاده عن الجزائر، وقد اعتمدت في ذلك على طريقة غير مباشرة خاصة وأن الأمير عبر عن رغبته في مغادرة الجزائر عدة مرات، ولذلك لم تتردد في نفيه إلى مصر سنة 1923[2]. و أثناء وجوده في القاهرة انضم إلى المطالبين باسترجاع الخلافة الإسلامية بعد إلغائها من طرف "كمال أتاتورك" في 03 مارس 1924،واقترح عقد مؤتمر في كابول عاصمة أفغانستان لأنها البلد الوحيد الذي لم يخضع للاستعمار، وفي سنة 1924 انتقل إلى باريس وكان من وراء بعث حركة سياسية في أوساط العمال المهاجرين، وعندما تأسس نجم شمال إفريقيا سنة 1926 أعلن رئيسا شرفيا له.

- **وفاة الأمير خالد:**

أعلن في 10 جانفي 1936 في إذاعة دمشق عن وفاة "الأمير خالد بن الهاشمي بن الأمير عبد القادر"، وأقيمت عليه الصلاة في جامع الأمويين، وقد انتشر الخبر بسرعة كبيرة فأعلن الحداد في الجزائر، و كتبت جريدة " الدفاع": " تبكي جزائر المسلمين اليوم في الأمير خالد فارسا و مجاهدا مضى غير أن اسمه سيبقى مرتبطا ارتباطا وثيقا بحركة "الجزائر الفتاة" التي أسسها ودعمها بكل ما في نفسه من العزم والقوة و غذاها بكل حماسته وإيمانه "،وقد بكاه الجزائريون بألم كبير. و كتب

---

[1] - *Mahfoud Kaddache, La vie politique à Alger ,op.cit.*

[2] - محمد قنانش، الحركة الاستقلالية ... مرجع سابق.

الشيخ عبد الحميد بن باديس في مقال له في جريدة "الشهاب" بتاريخ 10 فيفري 1936 ما يلي : كان رحمه الله وطيب ثراه مسلما صادقا متين الإيمان عفيف النفس ظاهرا كريما جوادا شهما أبيا صلبا في الحق لا يلين في السياسة، يحسن قيادة الجموع، وكان فصيحا عذب المنطق يخطب بالعربية كأحسن العرب ويخطب بالفرنسية كأحسن الفرنسيين، له قلم في اللغتين سيال بليغ، وله قوة إقناع غريبة وله حسن قبول عند جميع الناس، فما جالس أحدا إلا أرغمه على حبه واحترامه و لو كان من أكبر حاسديه و أعدائه...[1]

ب/ الاتجاه الاستقلالي الثوري 1926-1939

• نجم شمال أفريقيا 1926 - 1937:

➢ تأسيسه :

فتحت الحرب العالمية الأولى [1914–1919] آفاقا غير محدودة أمام الجزائريين وأدخلتهم إلى مرحلة جديدة على جميع الأصعدة، خاصة على مستوى الممارسة السياسية التي بدأوا يخوضونها بحماس[2]. فبين سنتي [1919 و 1925]، اتخذت السياسة الاستعمارية الفرنسية بعدا قمعيا ضد الوطنيين الجزائريين، ولم تغير إصلاحات "جورج كلمنصو" الصادرة في 14 فيفري 1919 أي شيء في الواقع الجزائري، و تعتبر حركة "الأمير خالد" أنموذجا قائما بذاته، فقد ظهر جليا أنه لا يوجد أي تأثير لأحداث الحرب العالمية الأولى على السياسة الفرنسية، و لم تبدي باريس أية رغبة لتغيير أحوال الجزائريين. إلا أن الجزائريين استوعبوا هذه المتغيرات الدولية و هم خارج الجزائر ، بل في باريس نفسها، فقد تحولت هذه الأخيرة إلى مقر للوطنيين الجزائريين و المغاربة عموما، و حتى للأفارقة و الآسيويين، فقد كان بعض هؤلاء عمالا في المصانع الفرنسية، و الآخرون جنودا تم تسريحهم من الجيش الفرنسي بعد نهاية الحرب، و أصبحوا من المنشطين للحياة السياسية في باريس، خاصة بعد الدعم الذي تلقوه من اليسار الفرنسي الذي استعملهم كثيرا في حملاته الانتخابية[3].

---

[1] - عبد الكريم بوصفصاف،جمعية العلماء المسلمين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945، دراسة تاريخية وإيديولوجية مقارنة، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1996.

[2] - *Mahfoud Kaddache, Histoire du nationalisme algérien 1919-1951,s.n.e.d, Alger, 1980.*

[3] - *idem.*

لقد أدت هذه البيئة السياسية الباريسية الجديدة إلى طموح الجزائريين و المغاربة و التونسيين إلى تنظيم أنفسهم في جمعيات و انخرطوا في المنظمات النقابية الفرنسية و الأحزاب سياسية، و على رأسها الحزب الشيوعي الفرنسي، كما شكلوا المنظمات الاجتماعية وأصدروا الصحف، وعقدوا المؤتمرات و الندوات الفكرية، و عقدوا الكثير من التجمعات الشعبية. و رحبوا بالأمير خالد بعد نفيه إلى فرنسا سنة1923[1].و قد ادى كل ذلك إلى تأسيس نجم شمال إفريقيا في مارس 1926 في باريس، الذي كان من ورائه مجموعة من النشطين من الجزائريين والمغاربة و التونسيين، وأعلن "الأمير خالد" رئيساً شرفياً له[2]، و لم يكد أن أصبح جزائريا خالصا بعد انسحاب الآخرون منه[3].وقد جاء في النص التأسيسي الأول لنجم شمال إفريقيا بأنه:

'جمعية لمسلمي المغرب والجزائر وتونس، تأسست في باريس طبقا للقوانين المصادق عليها في الاجتماع العام المنعقد يوم الأحد 20 جوان 1926[4]".

➢ أهدافه :

جاء في القانون الأساسي لنجم شمال أفريقيا أن الهدف من تأسيسه هو: 'تدريب مسلمي الشمال الإفريقي على الحياة في فرنسا والتنديد بجميع المصالح أمام الرأي العام. ومع عدم انتمائه إلى أي حزب سياسي، فقد التزم بتأييد كل حزب وكل شخصية سياسية تساعد على تحقيق برنامج مطالبه..." ،وفرز النجم منذ تأسيسه توحيد العمل مع كامل منظمات الطبقة الشغيلة والفلاحية والشعوب المضطهدة[5]. أما هياكله القيادية فتمثلت في اللجنة المركزية التي ضمت 25 عضوا، و انبثق عنها لجنة تنفيذية ، و هي مسؤولة امام الجمعة العامة التي تعقد مؤتمرها مرة في كل سنة[6].

➢ مطالبه:

تمثلت مطالب نجم شمال إفريقيا في سنة 1926 في إحدى عشر نقطة أعلنها في بيانه التأسيسي و هي كالآتي:

---

[1] - *Mahfoud Kaddache, Histoire du nationalisme…op.cit.*

[2] - قداش محفوظ ومحمد قداش، نجم الشمال الافريقي 1926- 1937 ، ط.2، ديوان المطبوعات الجامعية:الجزائر ،1994.

[3] - *Jacques Simon, Messali Hadj invente la nation algérienne, L'Harmattan, Paris ,2018 ,p 59.*

[4] - محفوظ قداش ، مرجع سابق .

[5] - نفسه.

[6] - نفسه .

- إلغاء قانون الأنديجينا مع جميع توابعه.
- حق الانتخاب والترشح في جميع المجالس ومن بينها البرلمان الفرنسي بنفس الحق الذي يتمتع به المواطن الفرنسي.
- إلغاء تام وعام لجميع القوانين الاستثنائية والمحاكم الزجرية والمجالس الجنائية والمراقبة الإدارية، وذلك بالرجوع إلى القوانين العامة.
- تطبيق نفس الحقوق والواجبات كالفرنسيين فيما يخص التجنيد.
- وصول المسلمين الجزائريين لجميع الرتب المدنية والعسكرية من دون تمييز سوى الكفاءة والمهارة الشخصية.
- التطبيق التام لقانون التعليم الإجباري مع حرية التعليم لجميع الأهالي.
- حرية الصحافة والجمعيات.
- تطبيق قانون فصل الدين عن الحكومة فيما يخص الدين الإسلامي.
- تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على الأهالي.
- الحرية التامة للعمال الأهالي بالتنقل في فرنسا أو إلى الخارج من غير إجراءات أخرى غير ما يتطلب من مواطن آخر .
- تطبيق قوانين العفو العام على الأهالي مثل غيرهم من المواطنين الفرنسيين[1].

➢ **مطالب نجم شمال افريقيا في مؤتمر بروكسل 1927:**

نظمت "الجمعية المعادية للاضطهاد الاستعماري" بين 10 و15 فيفري 1927، مؤتمرها الدوري بمدينة بروكسل عاصمة بلجيكا، وقد حضر المؤتمر وفود من آسيا وافريقيا وأوروبا وأمريكا، ومن بين الشخصيات التي حضرته "جواهر لال نهرو" من الهند و"حتا" من أندونيسيا. وقد حضره "مصالي الحاج" ممثلا عن نجم شمال إفريقيا، الذي تحدث باسم الشعب الجزائري و قدم المطالب الآتية:

- الاستقلال الكامل للجزائر .

[1] - قنان محفوظ وعمر قنان، نجم شمال افريقيا، مرجع سابق.

- جلاء الجيش الفرنسي.
- الإلغاء الفوري لقانون الأهالي وجميع القوانين الاستثنائية الأخرى.
- العفو العام عن الجزائريين الذين كانوا قد سجنوا، أو نفوا، أو كانوا يعيشون تحت الرقابة الفرنسية.
- حرية الصحافة والاجتماع، والتجمع، ومنح الحقوق السياسية والنقابية كالتي منحت للفرنسيين في الجزائر .
- إحلال مجلس وطني جزائري منتخب بطريقة التصويت العام محل المجلس المالي
- إنشاء مجالس بلدية منتخبة بطريقة التصويت العام.
- حق الجزائريين في التمتع بجميع مستويات التعليم.
- فتح المدارس العربية.
- تطبيق جميع القوانين الاجتماعية الفرنسية على الجزائر .
- زيادة القروض الفلاحية إلى الفلاحين الجزائريين الصغار[1].

أدى نشاط نجم افريقيا إلى قلق كبير لدى السلطات الفرنسية التي رأت فيه خطرا على مصالحها الاستعمارية، فقد كان أول حركة طالبت بالاستقلال لسكان شمال أفريقيا، لذلك وجهت له إتهاما بمضادة المصالح الفرنسية والدعوة للثورة، وقد ظهرت عدوانية كبيرة ضد النجم منذ مشاركته في مؤتمر بروكسل في فيفري 1927،الذي كان بمثابة تمردا عن اليسار الفرنسي،و لذلك لم يتردد الحزب الشيوعي الفرنسي في رفع الحماية عنه، و عليه قامت السلطات الفرنسية بحله سنة 1929[2]. وفي سنة 1934 حوكم زعماء الحزب من جديد بتهمة القيام بنشاط باسم منظمة منحلة قانونيا، واتهم زعيمه "مصالي الحاج" بـ "إثارة العسكريين الجزائريين في الجيش الفرنسي وتحريضهم على العصيان، و للتحايل على هذه القرارات قام النجم بتغيير اسمه عدة مرات ، مثل "أحباب الأمة"، و غيرها من التسميات، إلا أنه ظهر جليا أنه دخل في مرحلة نضالية جديد تختلف

[1] - *Jacques Simon, op.cit. p 65.*
[2] - *ibid. , p 77.*

مقتضياتها التنظيمية عما سبق، و تتطلب تأقلما مع قاعدته الشعبية الجديدة التي أصبحت متواجدة في الجزائر أساسا[1].

- **حزب الشعب الجزائري 1937 – 1939:**

➢ **تأسيسه:**

في 26 جانفي 1937 أصدرت الحكومة الفرنسية قرارا نهائيا بحل نجم شمال إفريقيا بحجة أن نشاطه تجاوز الأطر القانونية، و لكن في واقع الأمر أصبح تهديدا واضحا للمصالح الاستعمارية بعد خطاب مصالي الحاج في بروكسل في فيفري 1927 و بعدما تعرف الجزائريون على برنامجه في التجمع الثاني للمؤتمر الإسلامي في أوت 1936 ،الذي تضمن بشكل صريح معارضته للإدماج و المطالبة بالاستقلال، و ازدادت خطورته على المصالح الاستعمارية بعدما انتقل نشاطه إلى الجزائر و أصبح أعضائه متواجدون في كل المناسبات، كما حدث في 24 جانفي 1937 أثناء التجمع الذي أقامته لجنة المؤتمر الإسلامي الجزائري في العاصمة، حيث تدخل هؤلاء و كشفوا السياسة الاستعمارية الفرنسية[2].

أسس مصالي الحاج بعد ذلك "لجان أصدقاء جريدة الأمة" التي كانت لسان حال نجم شمال إفريقيا منذ سنة 1930. وفي 11 مارس 1937 اجتمعت هذه الهيئة بمدينة "نانتير" (*Nanterre*) بفرنسا وأعلنت عن تأسيس "حزب الشعب الجزائري"، وأعلن بعد ذلك مكتبه السياسي بيانا حدد فيه برنامج الحزب والوسائل التي سيستعملها في نضاله الوطني[3].

جاء في البيان التأسيسي لحزب الشعب الجزائري أن مهمته المستعجلة هي "الدفاع عن تحسين الظروف المادية والمعنوية للشعب الجزائري والنضال من أجل كل المطالب سواء كانت صغيرة أو كبيرة واستعمال كل الوسائل الدعائية من أجل تنوير الرأي العام العالمي حول طبيعة المشكلة الجزائرية وإيجاد الحلول الكفيلة التي تتطابق مع ماضيه وتقاليده و مستقبله..."[4].

---

[1] - *Jacques Simon, op.cit. p 65*

[2] - محمد قنانش، الحركة الاستقلالية ... مصدر سابق.

[3]- *Collot c . Henri j.r Le Mouvement national Algérien ,Textes, 1912-954,L'Harmattan,1985*

[4]- *Collot c . Henri j.r Le Mouvement ...op.cit.*

وقد جاء في هذا البيان كذلك أن الغرض من تأسيس حزب الشعب الجزائري هو إزالة الغموض الذي لازم الحياة السياسية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وقد وجه بعد تأسيسه نداء للشعب الجزائري يطالبه بالوحدة والنضال من أجل الصالح العام للأمة الجزائرية. حيث اعتبر أنه بدأ مسيرته من أجل النهوض بأوضاع المسلمين الجزائريين، ولا يمكن لهذا النضال أن يحقق أية نتيجة بدون تجند الشعب الجزائري ورائه في هذه المهمة[1].

➢ **برنامج حزب الشعب الجزائري :**

أصدر حزب الشعب الجزائري في جانفي 1938 في جريدة "الأمة" برنامجه التفصيلي، وإذا كان في اجتماعه التأسيسي قد اكتفى بتبني مطالب النجم فإنه في هذه المرة أصدر برنامجا تفصيليا جاء في بيان المكتب السياسي والمتمثل فيما يلي[2]:

الميدان السياسي:

1- إلغاء قانون الأهالي، و قانون الغابات وكل القوانين الاستثنائية.

2- إعطاء الحريات الديمقراطية، حرية الصحافة والجمعيات والتفكير، والنقابة، والاجتماع، والمساواة في أداء الخدمة العسكرية بين الفرنسيين والجزائريين والاعتراف بالدين الإسلامي مع رجوع الحبوس وتسييره من قبل رجال الدين.

3- إلغاء المنح التي تعطى للمسيحيين الكاثوليك والبروتستانت.

4- تحويل المجالس المالية إلى مجلس جزائري منتخب من طرف الجميع دون الأخذ بعين الاعتبار عنصر الدين واللغة.

5- الفصل بين السلطات القضائية والتنفيذية والتشريعية.

6- فصل السلطات بين السلطة التشريعية، والتنفيذية والقضائية.

الميدان الاجتماعي:

1. تطوير التعليم باللغتين العربية والفرنسية.

2. التعليم الإجباري للغة العربية لسكان الأصليين وعلى كل المستويات.

---

[1]- *Collot c . Henri j.r Le Mouvement ...op.cit.*

[2]- *Jacques Simon, Le PPA :(le Parti du peuple algérien) ; (1937-1947), L'Harmattan, Paris, 2005*

3. التطبيق في الجزائر لكل القوانين الاجتماعية والعمالية المعمول بها في فرنسا.

4. تطوير الوقاية والمساعدة العمومية.

5. حماية الطفولة.

الميدان الاقتصادي:

1. تخفيض الضرائب.

2. نسبة الضريبة ترتفع مع ارتفاع الدخل.

3. تأميم القرض والمصانع الأساسية والاحتكارات الموجودة.

4. العمل على تخفيض نسبة البطالة، وذلك بحل مشكلة المياه.

5. إلغاء الاستيلاء على الأراضي، وتركيز المواطن الأصلي في الأرض وذلك بتسهيل وسائل استغلال الأراضي.

6. منع الربا وذلك بقرض منخفض للفلاحين والتجار.

7. تأسيس نظام جمركي يحمي المصانع والإنتاج المحلي من منافسة الإنتاج الخارجي.

الميدان الإداري:

1. يسمح قبول كل الجزائريين في كل مهنة بدون تمييز وتطبيق المبدأ التالي: نفس العمل نفس الراتب.

2. إلغاء الإدارة العسكرية في المناطق العسكرية وكذلك إلغاء البلديات المزدوجة[1].

- **نشاط حزب الشعب وموقف السلطات الاستعمارية منه:**

قام حزب الشعب الجزائري بحملة واسعة ضد الإدارة الاستعمارية، فأنشأ أول جريدة له بالعربية في الجزائر تحت عنوان "الشعب" بالإضافة إلى جريدة "الأمة" التي كانت تصدر باللغة الفرنسية في باريس، وكانت "الشعب" جريدة نصف شهرية يديرها "مصالي الحاج" و ترأس هيئة تحريرها "مفدي زكريا"، ثم خلفه "محمد قنانش".وقد قام الحزب بمظاهرة كبيرة يوم 14 جويلية 1937 تحت العلم

[1] - *Jacques Simon, Le PPA ...op.cit.*

الجزائري بالموازاة مع المظاهرات التي قامت بها السلطات الاستعمارية احتفالا بذكرى الثورة الفرنسية، وقد تمكنت مظاهرة حزب الشعب من مضايقة المظاهرة الفرنسية[1].

اعتبرت السلطات الاستعمارية ذلك خطرا عليها إذا استمر الحزب في هذا التصاعد الشعبي، فاعتقلت في 27 أوت 1937 قادته بتهمة القيام بحملة معادية لفرنسا وإعادة العمل بحزب منحل، ومن الاعتقال كل من "مصالي الحاج" و"مفدي زكريا" و"خليفة بن عمارة" و "غرافة إبراهيم" و"مسطول أحمد" و"حسين لحول"، وأثناء المحاكمة صرح "مصالي الحاج": "بأن حزب الشعب يطالب باحترام الدين الإسلامي والأرض الجزائرية، وهو حزب ولد جزائريا ونشاطه يجري في الجزائر، بخلاف النجم، وإذا كان هذا الأخير يطالب بالاستقلال الكامل لشمال إفريقيا جميعا، وبنزع أراضي المعمرين وإنشاء جيش وطني، فإن حزب الشعب لا يضم سوى الجزائر في برنامجه، و يطالب أيضا باستقلال الجزائر ... إن الهدف الأساسي لحزب الشعب هو إحلال برلمان جزائري، وانتخابه عن طريق الاقتراع العام. ولا يمكن أن يعتبر ضد فرنسا من يطالب باستقلال الجزائر لأن وطن الجزائريين هو الجزائر ... ولهم حضارتهم ودينهم وكل ما يريده هؤلاء هو أن يكونوا شعبا مستقلا..." و على إثر ذلك أصدرت فرنسا حكما بالسجن سنتين على "مصالي الحاج" ورفاقه الخمسة[2]. و خلال صائفة 1939 اتخذت السلطات الاستعمارية قرارات في حق حزب الشعب الجزائري بحجة الحرب العالمية الثانية، ففي جوان 1939 أوقفت جريدة "الأمة". وبالرغم من إطلاق سراح مصالي في أوت 1939، فإنه سرعان ما اعتقل من جديد في أكتوبر 1939. وأصدر قرارا بحل حزب الشعب الجزائري نهائيا ومنع كل صحفه وجرائده[3].

لقد كان بروز الاتجاه الاستقلالي في الجزائر بمثابة نقلة نوعية عرفتها الحركة الوطنية الجزائرية في عشرينات القرن 20،التي لم يكن سقف مطالبها يتجاوز المساواة، ولكن دخول الأفكار الاستقلالية بمناسبة انعقاد المؤتمر الإسلامي في 12 أوت 1936 بعث في الحركة الوطنية الجزائرية روحا جديدة. و بالرغم من القمع الذي تعرض له أصحاب هذا الاتجاه منذ تأسيس نجم شمال أفريقيا

---

[1] - محمد قنانش، الحركة الاستقلالية ... مصدر سبق.

[2] - محمد قنانش، الحركة الاستقلالية ... مصدر سبق.

[3] - *Jacques Simon, Le PPA ...op.cit.*

بسجن أعضائه و تفيهم وتوقيف صحفه، فإن الجزائر عرفت عشية الحرب العالمية الثانية حركة وعي لم تشهدها من قبل، و هذا ما أثبتته التطورات التي عرفتها أثناء الحرب العالمية الثانية[1].

الاتجاه الإدماجي: 1919-1939

➢ **جذوره:**

سمي كذلك باتجاه النخبة، أو الاتجاه الليبرالي، و ظهر في أواخر القرن 19 ومطلع القرن 20، وكان منافسا لاتجاه المحافظين، وقد عبرعن مضامينه عند ظهوره نخبة الشباب الجزائري، المتخرجين من الجامعات الفرنسية، والمتشبعين بالثقافة الفرنسية، و الذين آمنوا بمبادئ الحضارة الفرنسية، ولكنهم في نفس الوقت جمعوا بين الثقافة العربية والثقافة الفرنسية و قد طالبت هذه الجماعة بضرورة الاستفادة من الحضارة الغربية والاندماج فيها ثقافيا واجتماعيا، فنادوا بالتجنس بالجنسية الفرنسية والدخول تحت القانون الفرنسي. كما تركزت مطالبهم في تلك الفترة على المطالبة بمجتمع جزائري جديد مرتكز على العدل والمساواة والتسامح، وعلى الرغم من وجود هذه الفئة منذ مطلع القرن العشرين إلا أنهم لم يشكلوا تنظيما يجمعهم إلا في نهاية العشرينات[2].

➢ **فدرالية المسلمين الجزائريين المنتخبين 1927:**

تأسست في 11 سبتمبر 1927 في الجزائر العاصمة، و ارتبط ميلادها بانتخابات 1919، حيث طالبت جماعة النخبة بدمج الجزائر نهائيا عن طريق التجنيس الجماعي وطالبت بالتعليم الفرنسي واتباع الحياة الفرنسية في جميع الجوانب الاجتماعية. ولكن ذلك لم يجد له استجابة لا لدى الجزائريين الذين تأثروا حينها كثيرا بحركة "الأمير خالد"، ولا حتى لدى السلطات الاستعمارية التي لم تكن ترغب في ترقية المجتمع الجزائري، ولو بتخليه عن أحواله الشخصية، وقد ساعدت مجموعة من الظروف في عودة نشاطهم وسطوع نجمهم تتمثل في نفي "الأمير خالد" سنة 1923 وتعيين "موريس فيوليت" كحاكم عام للجزائر، فقد كان لهذا الرجل نظرة استعمارية جديدة أراد تطبيقها في الجزائر، ولكن الكولون عارضوها بشدة مما أدى إلى تخليه عن منصبه سنة 1927[3].

---

[1] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية،ج2،مرجع سبق ، ص 180.

[2] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية،ج2،مرجع سبق ، ص 129.

[3] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية،ج2،مرجع سبق ، ص 154.

➢ **أهداف و برنامج فيدرالية المسلمين الجزائريين المنتخبين:**

لقد جاء في القانون الأساسي لفيدرالية المسلمين الجزائريين المنتخبين ما يلي[1]:

الهدف: توحيد وتنسيق جهود المنتخبين المسلمين الجزائريين في مختلف المجالس، والتمثيليات، للدفاع عن الفئة من السكان التي كانت وراء انتخابهم.

أما برنامجهم فتمثل فيما يلي:

- التمثيل النقابي للجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي.
- المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الخدمة العسكرية.
- المساواة في المعاملة وفي التعويض عن العمل.
- إلغاء القيود المعرقلة لهجرة الجزائريين إلى فرنسا.
- إلغاء قانون الأهالي.
- تطوير التعليم للجزائريين وإصلاح التعليم المهني.
- تطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية على الجزائريين.
- إعادة النظر في نظام العمالات.

الاتجاه الإصلاحي: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931-1940

➢ **تأسيسها:**

تعود فكرة إنشاء جمعية للعلماء المسلمين الجزائريين إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، فقد ظهر توجها لدى العلماء بضرورة تأسيس جمعية تجمع جهودهم وتنظمها بما يخدم المجتمع الجزائري، و يحسن من أوضاعه بعدما أصابه الكثير من التدهور و التقهقر جراء السياسة الاستعمارية الفرنسية[2].

وإذا كان في الجزائر عدد من العلماء الإصلاحيين قاموا بجهود قبل الحرب العالمية الأولى فإن ذلك لم يرقى ليتخذ بعدا تنظيميا، بينما غادر عدد من العلماء الشبان باتجاه تونس والمغرب والمشرق العربي بسبب قانون التجنيد الإجباري الصادر سنة 1912، و لكن استغل هؤلاء هذه الفرصة للحصول على المزيد من التكوين والعلم في مختلف مجالات العلوم، و كان من بين هؤلاء

---

[1]- *Collot c . Henri j.r Le Mouvement …op.cit.*

[2] - عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين... مرجع سابق

عدد منهم قاموا بتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مثل "عبد الحميد بن باديس" و "محمد البشير الإبراهيمي" و "الطيب العقبي" وآخرون، و أثناء تواجدهم في المشرق العربي، والحجاز، تأثروا بالحركة الإصلاحية وحركة الجامعة الإسلامية التي كانت في أوج انتشارها[1]. وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى، عاد هؤلاء إلى بلدانهم لتجسيد تلك الأفكار من خلال تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في ماي 1931[2].

ذكر الشيخ البشير الإبراهيمي أنه في سنة 1924 زاره الشيخ عبد الحميد بن باديس في مدينة سطيف وأخبره عن مشروع لإنشاء جمعية للعلماء في مدينة قسنطينة تحت اسم "جمعية الإخاء العلمي"، والهدف من هذه الجمعية توحيد جهود العلماء الجزائريين، وربطهم جميعا ببرنامج مشترك يشمل كل المبادئ الاجتماعية والثقافية والتربوية منها على وجه الخصوص، ولكن هذا المشروع لم ير النور لعدم توفر كل الظروف المادية والمعنوية[3].

إلا أن الاحتفالات الفرنسية بمرور مائة عام على احتلال الجزائر في سنة1930، وما صاحبها من تظاهرات قام بها المستوطنون بصورة استعراضية أمام "الأهالي الجزائريين" الذين بقدر ما أحسوا بخيبة أمل، عزموا الأمر على التخلص من الاستعمار. فقد عجلت هذه الاحتفالات بالعلماء الجزائريين الذين تأثروا كثيرا لما رأوه في الاحتفالات المئوية من مظاهر تحد للعواطف الجزائرية لذلك أعلن هؤلاء العلماء عاليا مقولتهم المشهورة **لقد احتفلوا بعيدهم الأول ولكنهم لن يحتفلوا بعيدهم الثاني**"[4].وفي الخامس من شهر ماي سنة 1931 اجتمع بنادي الترقي بالعاصمة أكثر من سبعين (70) عالما من مختلف أنحاء الجزائر وتدارسوا مسألة تأسيس جمعية للعلماء، وقد اتفق هؤلاء في ذلك اليوم على تسميتها بـ "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" وعلى قانون أساسي لها قام بتلاوته أحد العلماء الحاضرين، فأقروه وانتخبوا أعضاء الهيئة الإدارية طبقا للقانون الأساسي[5].

➢ **قانونها الأساسي ومبادئها الإصلاحية:**

---

[1] - عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين... مرجع سابق.

[2] - عمار طالبي، مطبقي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية1931- 1939 دار القلم ، بيروت،1988.

[3] - المرجع نفسه.

[4] - المرجع نفسه.

[5] - عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين... مرجع سابق

تضمن القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ثلاثة وعشرون فصلا، أهم ما جاء فيها ما يلي[1] :

- تأسست في عاصمة الجزائر جمعية إرشادية تهذيبية تحت اسم "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين"
- لا يسوغ لهذه الجمعية بأي حال من الأحوال أن تخوض أو تتدخل في المسائل السياسية.
- القصد من هذه الجمعية هو محاربة الآفات الاجتماعية كالخمر والميسر والبطالة والجهل وكل ما يحرمه صريح الشرع وينكره العقل وتحجره القوانين الجاري بها العمل.
- تتذرع الجمعية للوصول إلى غايتها بكل ما تراه صالحا نافعا لها غير مخالف للقوانين المعمول بها، ومنها أن تقوم بجولات في القطر في الأوقات المناسبة.
- للجمعية أن تؤسس شعبا (فروعا)في القطر وأن تفتح نوادي ومكاتب حرة للتعليم الابتدائي.
- الأعضاء العاملون هم الذين يصح أن يطلق عليهم لقب عالم بالقطر الجزائري بدون تفريق بين الذين تعلموا ونالوا الإجازات بالمدارس الرسمية الجزائرية والذين تعلموا بالمعاهد الإسلامية الأخرى.
- الأعضاء المؤيدون والأعضاء المساعدون يشملون كل من راق له مشروع الجمعية من غير الطبقة المبينة بالفصل المتقدم وأراد أن يساعد بماله وأعماله على نشر دعوتها الإصلاحية.

أهداف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

جاء في القانون الأساسي للجمعية أن الهدف من إنشائها هو الوعظ والإرشاد وتهذيب الناس ومحاربة الأمراض الاجتماعية والابتعاد عن كل المسائل السياسية. ولكن من خلال الممارسة التي قامت بها الجمعية منذ ميلادها حتى سنة 1956، يتأكد بوضوح أن أهدافها كانت وطنية وسياسية بدرجة رئيسية، وقد كان طريقها يقتضي تطهير المعتقدات الدينية ومحاربة الانحرافات الاجتماعية والبدع والخرافات كطريق إجباري لإصلاح الفرد الذي يعتبر أساس كل نهضة، و بذلك قامت

[1] - عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين... مرجع سابق

الجمعية على أساس جوهري يتمثل في إصلاح الفرد والمجتمع بإحياء ما اندثر من تعاليم الإسلام، وإحياء ما مات من مظاهر اللغة العربية فتمثل الهدف الشامل لها فيما يلي[1]:

- إحياء الإسلام بإحياء الكتاب و السنة.
- إحياء اللغة العربية وآدابها.
- إحياء التاريخ الإسلامي وآثار رجاله المصلحين.

كما يمكن تلخيص برنامج جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في هدفين رئيسيين أولها آني بطبيعته أي قريب المدى والثاني بعيد المدى.

أما الهدف القريب المدى فتمثل في تصفية الإسلام مما علق به من الشوائب، ومحاربة جمود الزوايا وإحياء اللغة العربية، ومعالم التاريخ الإسلامي، وأما الهدف بعيد المدى فكان يتمثل في استرجاع استقلال الجزائر وتكوين دولة عربية إسلامية[2].

و – الاتجاه الشيوعي/الحزب الشيوعي الجزائري 1935-1954:

➢ تأسيسه و أهدافه:

تأسس الحزب الشيوعي الجزائري في سنة 1935 بعد تحويل الفدرالية الجزائرية للحزب الشيوعي الفرنسي التي تأسست سنة 1925 إلى حزب مستقل بذاته بهدف تشجيع الجزائريين المسلمين على الانخراط فيه. وعرف تصاعد عدد من العناصر الجزائرية الشيوعية التي تحولت إلى قادة لهذا الحزب مثل "عمار أورفان" و "بن علي بوخرط". ولكنه بقي فيه الكثير من أعضائه وقادته من أوروبي الجزائر، فهذا الحزب لم يستطع استقطاب طبقة واسعة من الجزائريين رغم تركيزه على المطالبة بحقوق العمال الجزائريين[3] ،وقد تمثل برنامجه عند تأسيسه سنة 1935 في ما يلي:

- المساواة بين الجزائريين والفرنسيين ضمن الاتحاد الفرنسي.
- المطالبة بالجنسية الفرنسية.
- اعتبار اللغة العربية والفرنسية لغتين رسميتين.

---

[1] - أحمد مريوش ، الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ، الجامعة الأردنية،1990.

[2] - أحمد مريوش ، الشيخ الطيب العقبي..مرجع سابق.

[3] - *Mahfoud Kaddache , , Histoire du nationalisme Algérien,T.1 et 2, 2éme ed.ENAL,Alger,1993.*

- تشكيل برلمان مزدوج جزائري فرنسي.

وقد بقي الحزب الشيوعي الجزائري مرتبطا بالحزب الشيوعي الفرنسي و متأثرا بالنظرية الشيوعية، وابتعد عن القضايا الجوهرية للشعب الجزائري، فلم يتبن مطالب الجزائريين في عدة محطات. و لم يكن ضمن حركة بيان 10 فيفري 1943 ورفض الانضمام إلى حركة أحباب بيان و الحرية سنة 1944 وحمل هذه الأخيرة مسؤولية أحداث 8 ماي 1945. وبالرغم من أن الحزب الشيوعي الجزائري، كان يسعى للتحدث باسم الجزائريين إلا أنه لم يستطع أبدا التعبير عن طموحاتهم وآمالهم التي كانت الاستقلال الوطني على رأسها[1].

➢ **مصيره :**

تبنى الحزب الشيوعي الجزائري سياسة داخلية مواقف مطابقة لتلك التي كان الحزب الشيوعي الفرنسي وفي كثير من الأحيان كان يتلقى الأوامر من عنده. ولذلك قاطع الشيوعيون الجزائريون "مصالي الحاج" وما كان يقوم به من نشاط لصالح استقلال الجزائر. فقد كان الشيوعيون الجزائريون معادون لفكرة الاستقلال حتى أن زعيمهم "عمار أوزقان" استهزأ بهذه الفكرة و سمى دعاتها "بذيك الليل الذي يبشر بالصباح قبل الأوان"، كما نعت في كثير من الأحيان شيوخ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالمتطرفين والرجعيين. ولم يقم بأية إدانة عندما كانت فرنسا تصدر من حين لآخر عقوبات بشأن الحركة الوطنية الإصلاحية والاستقلالية. ولذلك عندما اندلعت الثورة الجزائرية في نوفمبر 1954، كان الشيوعيون من أشد معارضيها، ففقوا بذلك كل طابع وطني وشعبي[2].و قد اعتبر مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 "الشيوعية غائبة عن أي حركة ثورية شعبية وطنية"[3].

---

[1] - *Mahfoud Kaddache , , Histoire du nationalisme Algérien,T.1 et 2, 2éme ed.ENAL,Alger,1993.*

[2] - *Mahfoud Kaddache , , Histoire du nationalisme Algérien ,op.cit.*

[3] - حسن أزغيدي محمد. مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية، 1956-1962، دار هومة لطباعة و النشر، الجزائر، 2005.

3 – الحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية الثانية1939-1945

أ – الجزائر والحرب العالمية الثانية:

قامت فرنسا عشية الحرب العالمية الثانية بعدة إجراءات ردعية إزاء الحركة الوطنية الجزائرية، فحلت حزب الشعب الجزائري وجمدت كل صحفه، و زجت بقادته في السجون وكذلك الأمر بالنسبة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تم حلها، وفرضت الإقامة الجبرية على بن باديس، و تم نفي الإبراهيمي إلى الصحراء [1] ، لقد كانت هذه الإجراءات القمعية اتجاه الحركة الوطنية الجزائرية لضمان عدم قيامها بأي نشاط يهددها ، خاصة وأن هؤلاء رفضوا الإعلان عن تأييدهم لها في حربها مع النازية والفاشية[2].

ولم تطل هذه الإجراءات أعضاء جماعة النخبة الذين سارعوا إلى تأييد فرنسا في هذه الحرب وتطوع زعمائها في مختلف الجبهات القتالية، لأنهم كانوا يعتقدون أن ذلك من شأنه أن يحسن أحوال الجزائريين بعد انتصار فرنسا، خاصة وأن هذه الأخيرة أعلنت عن وعود كبيرة لصالح شعوب مستعمراتها، بترقية أوضاعها بعد الانتصار في الحرب العالمية الثانية. و نقلت إلى الجبهات القتالية بأوروبا الآلاف من الجزائريين المجندين. أما من الناحية الاقتصادية فقد تم تسخير كل القدرات الجزائرية لخدمة المجهود الحربي الفرنسي[3].

و كان من النتائج المباشرة لهذه الإجراءات التعسفية توقف الحركة الوطنية الجزائرية بكل اتجاهاتها عن أي نشاط، ففي الفترة الممتدة بين سبتمبر 1939[تاريخ اندلاع الحرب العالمية الثانية و8[نوفمبر 1942[، تاريخ نزول قوات الحلفاء في شمال إفريقيا، لم تشهد الحركة الوطنية الجزائرية أي نشاط. وكل الأنظار كانت موجهة نحو أوروبا خاصة بعد سقوط باريس في جوان 1940[واحتلال جزء كبير من فرنسا من طرف الألمان، وانقسامها بين جناح "الماريشال بيتان" الذي أمضى وثيقة

---

[1] - أحمد مريوش ، الشيخ الطيب العقبي..مرجع سابق.

[2] - يوسف مناصريه، "اتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين التحريين العالميتين،1919-1939، دار هومه، الجزائر ، 2014.

[3] - المرجع نفسه.

الاستسلام مع ألمانيا المعروف بحكومة فيشي، وبين جناح "الجنرال ديغول" الذي رفض الاستسلام، وشكل حكومة فرنسا الحرة في لندن من أجل تحرير فرنسا[1].

ب – نزول الحلفاء في الجزائر وأثره على الحركة الوطنية الجزائرية:

- **مذكرة الجزائريين إلى الحلفاء:**

منذ 08 نوفمبر 1942 دخلت الحركة الوطنية الجزائرية في مرحلة جديدة و جد مثيرة فإذا كانت قد جمدت ومنعت من أي نشاط منذ سبتمبر 1939، فلم تصدر أي لائحة أو بيان بسجن قادتها وتجميد صحافتها. فإن ذلك قد انتهى يوم 08 نوفمبر 1942 عندما نزل الحلفاء في شمال إفريقيا، من بينها الجزائر، فبالرغم أن هذا الإنزال كان عسكريا بامتياز إلا أن تداعياته وانعكاساته كانت سياسية بدرجة كبيرة على الحركة الوطنية الجزائرية. فقد حاولت هذه الأخيرة بكل الوسائل الاستفادة منه و من الظروف الدولية الجديدة بما يخدم القضية الجزائرية[2] ويعتبر الميثاق الأطلسي الصادر في أوت 1941 من أهمها، حيث تضمن هذا الأخير بندا صريحا حول حق الشعوب في تقرير مصيرها. وقد اعتبر الجزائريون أنفسهم معنيون بهذا الحق خصوصا وأنهم شاركوا في هذه الحرب، وقاموا بالتضحيات الكبيرة من أجل أن تنتصر الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

و لذلك يعتبر تاريخ 08 نوفمبر 1942 حدا فاصلا بين مرحلتين في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، فقد قام الوطنيون الجزائريون بعدة اتصالات بالحلفاء وبصورة خاصة أمريكا وطلبوا منهم المساعدة من أجل الحصول على استقلال الجزائر. و كان " فرحات عباس" هو صاحب هذه المبادرة من خلال الاتصال بالسيد روبير مورفي *Robert Murphy* " ممثل الحلفاء في شمال إفريقيا، و طلب منه مناقشة استقلال الجزائر بعد الحرب، و مما جاء في رسالته له ما يلي : " إذا كانت أمريكا حريصة على كسب الحرب من أجل انتصار الديمقراطية والحرية فما فائدة الجزائر من كسب حرب تبقيها تحت نير السيادة الفرنسية..."[3]. ومن خلال الحماس الذي أبداه "فرحات عباس" بعد هذه اللقاءات يمكن القول أن أمريكا وعدت الجزائريين ضمنيا بتغيير قانونهم الأساسي، وذهب بعض المؤرخين إلى القول أن

---

[1] - المرجع نفسه.

[2] - *Ahmed Mahsas, Le mouvement révolutionnaire en Algérie, de la Première Guerre mondiale à 1954: Essai sur la formation du mouvement national, L'Harmattan,1979*

[3] - علي تابليت : فرحات عباس رجل دولة، منشورات دالغ، الجزائر، 2007.

فرحات عباس التقى الرئيس الأمريكي "فرانكين روزفلت *"Franklin Roosevelt* أثناء مرور هذا الأخير بالجزائر حيث طلب منه حضور مؤتمر سان فرانسيسكو انطلاقا من وعد الحلفاء أنفسهم بأن يكون للشعوب المستعمرة الحق في المشاركة في مؤتمر السلام والتعبير عن نفسها[1].

بعد نزول قوات الحلفاء في الجزائر قامت السلطات الفرنسية بإطلاق سراح عدد من الجزائريين من السجون ولكن هذا الإجراء لم يمس أعضاء حزب الشعب الجزائري الذين تخوفت منهم السلطات الاستعمارية بأن يستغلوا الموقف الجديد ضدها. فدعوتهم إلى استقلال الجزائر كانت معروفة منذ مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية[2] ، ولكن هذه الإجراءات شجعت الجزائريين على التفاؤل ودفع ببعض الوطنيين للاتصال فيما بينهم، وحتى مع الحلفاء لتحقيق استقلال بلادهم حتى وإن تحقق ذلك تحت نوع من الوصاية الأمريكية، فقد أصبح واضحا منذ نزول الحلفاء في الجزائر في 8 نوفمبر 1942 أن مشكلة الجزائريين ليست في تطورهم داخل النظام الفرنسي مع النقاش الذي كان دائرا حول أحوالهم الشخصية كما كان الحال قبل الحرب، ولكنها أصبحت في التساؤل حول شرعية بقاء الجزائر أو عدم بقاء الجزائر داخل هذا النظام الفرنسي بحد ذاته[3].

وقد تجسد كل ذلك في الاتصالات التي وقعت بين الوطنيين الجزائريين والتي كان من ورائها فرحات عباس الذي لعب دورا محوريا في هذه المرحلة. فقد كثف من اتصالاته مع الوطنيين الجزائريين سواء من قادة حزب الشعب الجزائري الذين لم يمسهم الاعتقال مثل لمين دباغين وعسلة حسين، و بأعضاء من المجلس الإداري بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين مثل محمد خير الدين، و العربي التبسي، و انتهت هذه الاتصالات بإصدار مذكرة مشتركة تم توجيهها إلى ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، و تضمنت المذكرة قبول الجزائريين لنداء الحلفاء للتضحية في الحرب العالمية الثانية إلى جانبهم بشرط حصولهم على حقوقهم من خلال إصدار دستور جزائري يتضمن كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالجزائريين، وضمان جميع حقوق وحريات

---

[1] - المرجع نفسه.

[2] - *Ahmed Mahsas, Le mouvement révolutionnaire en Algérie..op.cit.*

[3] - علي تابليت ، فرحات عباس...مرجع سابق.

كل الجزائريين. ولذلك عرفت الحركة الوطنية بعد هذا نزول الحلفاء في الجزائر الكثير من المحطات الحاسمة والفاصلة في تاريخها. و جاء في هذه المذكرة ما يلي[1]:

" إن ممثلي المسلمين الجزائريين، شعورا منهم بالأحداث الخطيرة التي تشهدها بلادهم منذ 08 نوفمبر 1942 ، يتقدمون إلى السلطات المسؤولة بالمذكرة التالية:

"...إن الحرب، بعد أن قلبت وجه كل القارات وضربت فرنسا التي هي شعلة الحضارة والثقافة ضربة قاضية تمتد اليوم إلى الجزائر ، فإذا كانت هذه الحرب، كما قال رئيس الولايات المتحدة، حرب تحرير للشعوب والأفراد بدون تمييز لا بالعنصر ولا بالدين، فإن المسلمين الجزائريين ينضمون بكل قواتهم وبكل تضحياتهم إلى هذا الصراع التحريري، وهم بذلك يضمنون التحرير السياسي لأنفسهم كما يضمنون تحرير فرنسا في نفس الوقت، لكن من المفيد أن نذكر بأن السكان الذين يمثلونهم هم في الواقع محرومون من الحقوق والحريات الأساسية التي يتمتع بها السكان الآخرون في هذه البلاد، رغم التضحيات التي بذلوها والوعود الرسمية والعلنية التي أعطيت لهم في عدة مناسبات، لذلك فهم يطالبون، قبل دعوة جماهير المسلمين للمشاركة في أي مجهود للحرب، بانعقاد ندوة تجمع المنتخبين والممثلين المؤهلين لكل المنظمات الإسلامية، والهدف من هذه الندوة هو وضع دستور سياسي واقتصادي واجتماعي للمسلمين الجزائريين. والواقع أن الشرط الوحيد الكفيل بإعطاء المسلمين في هذه البلاد الشعور العميق بواجباتهم الراهنة هو دستور قائم على العدل الاجتماعي..."[2]

ج / بيان الشعب الجزائري 10 فيفري 1943:

كان للمذكرة التي رفعها الجزائريون إلى فرنسا والحلفاء حول تحسين أوضاعهم أثرا إيجابيا كبيرا، فقد أعادت النشاط والحيوية للحركة الوطنية التي تم تجميدها منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية في سبتمبر 1939، وحتى عندما أصبحت الجزائر تابعة لحكومة فيشي الموالية للألمان لم تتغير أحوال الجزائريين ، ولكن بعد إصدار تلك المذكرة وما تضمنته من بنود حول ضرورة تحسين أحوال الجزائريين بعد الحرب، عمد الجزائريون إلى حركة جديدة للضغط على الحلفاء لاتخاذ موقف لصالح

---

[1]- *Collot c . Henri j.r Le Mouvement ...op.cit.*
[2]- *Collot c . Henri j.r Le Mouvement ...op.cit.*

مطالبهم، و تجسد ذلك في إصدار بيان الشعب الجزائري في 10 فيفري 1943[1]، وقد أعده فرحات عباس بعد أن قام بمشاورات مع بقية الزعماء الوطنيين الذين تمكن من الاتصال بهم، و هم زعماء النخبة والعلماء وحزب الشعب. وقد اعتمد فيه على اللوائح والبيانات التي أصدرها الجزائريون في السابق مثل لائحة المؤتمر الإسلامي لسنة 1936، ومبادئ حزب الشعب كما اعتمد بصورة كبيرة على روح الميثاق الأطلسي الصادر في أوت 1941. وقد تضمن مدخلاً حول العلاقات الفرنسية الجزائرية منذ سنة 1830، واعتبرها مبنية على الاضطهاد وحرمان الجزائريين من الحقوق الأساسية، كما احتوى على مطالبة الجزائريين من الحلفاء وفرنسا في هذه الظروف وقد تمثلت أهم مطالب البيان فيما يلي[2]:

- استنكار الاستعمار وإزالته.
- تطبيق مبدأ تقرير المصير على جميع الشعوب.
- منح الجزائر دستورها الخاص (خارج الدستور الفرنسي) الذي يضمن حرية ومساواة جميع السكان بغض النظر عن العرق والدين، وانهاء الملكيات الإقطاعية بإصلاحات زراعية كثيرة ومراعاة حقوق ومعاش العمال والفلاحين والاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية على قدم المساواة مع الفرنسية، وحرية الصحافة وحق التنظيم والتجمع، وحرية ومجانية التعليم لجميع الأطفال إناثا وذكورا، وحرية العقيدة لجميع السكان وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة على جميع الأديان.
- المشاركة الفورية والفعالة للجزائريين من حكومة بلادهم كما فعلت بريطانيا في الهند وكما فعل الجنرال "كاترو *Catroux*" في سورية وكما فعل "بيتان *Pétain* " والألمان في تونس.
- إطلاق سراح كل المحكوم عليهم والمسجونين السياسيين من جميع الأحزاب.

كان بيان الشعب الجزائري في10فيفري 1943 بمثابة ثورة على الأوضاع المترتبة عن اندلاع الحرب العالمية الثانية، لأنه جاء بعد جمود كلي للحركة الوطنية منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية في سبتمبر 1939.و أكدت مضامينه إطلاع محرريه على المستجدات الدولية و الإقليمية والرغبة في الاستفادة منها[3].

---

[1]-*Malika Rahal , L'UDMA et les udmistes. Contribution à l'histoire du nationalisme algérien ed, Barzakh, Alger, 2017.*

[2]- *Collot c . Henri j.r Le Mouvement …op.cit.*

[3]- *Malika Rahal , L'UDMA et les udmistes…op.cit.*

هـ – حركة أحباب البيان والحرية مارس 1944:

- تأسيسها :

اعتبرت الحركة الوطنية الجزائرية هذه الإصلاحات التي جاء بها قانون 07 مارس 1944 متأخرة جداً عن موعدها، وهي غير معنية بالتطبيق الفوري، فحتى في هذا القانون جاءت مادة تضمنت مدة طويلة لتطبيق كل مضامينه، ولذلك رفضه كل الوطنيين الجزائريين حتى الذين كانوا قبل الحرب يطالبون ببعض مضامينه كما هو الحال لجماعة النخبة الإدماجية ولذلك لم يؤدي هذا القانون بالوطنيين الجزائريين إلى التنازل عن المطالبة بما جاء في بيان 10 فيفري 1943م و لذلك بادر هؤلاء إلى صيغة أخرى ولكن هذه المرة كانت أكثر تنظيماً ودقة ووضوحا عن المرحلة السابقة.

لقد رفض الجزائريون قانون 07 مارس 1944؛ واعتبروا أن الأحداث قد تجاوزته سواء في شقها الداخلي حيث قدم الوطنيون الجزائريون بيان الشعب الجزائري في 10 فيفري 1943 كموقف واضح من السياسة الاستعمارية، وحتى في الشق الخارجي من خلال التطورات الدولية المرتبطة بالحرب العالمية الثانية،وما صاحبها من انتشار لأفكار الحرية والمساواة والديمقراطية وحق الشعوب في تقرير مصيرها، كل ذلك جعل من هذا القانون مشروعاً ولد ميتاً لأنه لم يقدم أي جديد للقضية الوطنية[1].

واصل "فرحات عباس" زعامته للحركة الوطنية الجزائرية ولكن في هذه المرة أراد أن تكون حركته أكثر دقة وتنظيما وشمولية بجمع كل التيارات الوطنية الإصلاحية والاستقلالية في تنظيم موحد لمواجهة هذا القانون، فقد أصبحت الحركة الوطنية أكثر صلابة وأكثر وعياً وأعمق تجربة، فدخلت مع الفرنسيين في عهد جديد فيه الكثير من التحدي والمواجهة وهو ما لم تعرفه من قبل[2].

ففي شهر مارس 1944 تم تشكيل حركة "أحباب البيان والحرية" بمدينة سطيف، وقد ضمت أعضاء من النواب والنخبة وحزب الشعب و جمعية العلماء المسلمين، فقد كانت عبارة عن جبهة مكونة من مختلفين حول مشروع واحد وكان فرحات عباس أمينا عاما لها وأصدرت جريدة "المساواة" الأسبوعية بالفرنسية كلسان حال لحركة "أحباب البيان والحرية" وخلال فترة قصيرة

---

[1] - Ferhat Abbas , *Le Manifeste du peuple algérien: Suivi du Rappel au peuple algérien , Orients, 2013*

[2]- *Malika Rahal , L'UDMA et les udmistes…op.cit.*

أصبحت ناطقة رسمية ووحيدة باسم الحركة الوطنية الجزائرية، فانضم إليها عدد كبير من الجزائريين حتى تجاوز نصف مليون شخص حسب التقارير الفرنسية، وقد أعلن في بيانها التأسيسي أنها "تدافع عن المطالب التي أوصى بها بيان 10 فيفري 1943 وتنشر أفكارا جديدة بين الجزائريين و تستنكر النظام الاستعماري في الجزائر واعتبرته شكلا من أشكال العبودية"[1].

وفي فترة وجيزة استطاع هذا الحزب أن يستقطب قاعدة شعبية صلبة، والحقيقة أن ذلك يعود إلى الاتصالات التي قام بها "فرحات عباس" مع الزعماء الوطنيين الآخرين للحصول على تأييدهم لهذه الحركة، فقد اتصل بـ"مصالي الحاج" في سجنه بـ "لامبيز" بمدينة تارولت ببانتة وتحدث معه حول الموضوع، وقبل "مصالي" بفكرة المشروع الوطني الجديد، بالرغم من أنه صرح لـ" فرحات عباس" أنه لا أمل في تحرير الجزائر إلا عن طريق الثورة، وبالرغم من ذلك فقد ترك "فرحات عباس" يخوض هذه التجربة، حتى يسمح لأعضاء حزب الشعب الجزائري بالتحرك والنشاط من جديد تحت مظلة هذا الحزب، ليس بالضرورة إيمانا بمبادئه ولكن حتى يجد هؤلاء المناضلين مجالا للتحرك و التعبير عن نفس مطالبهم وأفكارهم ولكن في ظل الإطارالقانوني الذي يسمح به هذا الحزب الجديد. ونفس الاتصالات قام بها "فرحات عباس" مع البشير الإبراهيمي في منفاه بالصحراء. وقد كان للبشير الإبراهيمي نفس الموقف بقبول دخول العلماء في هذه الحركة حتى يجد أعضاء الجمعية متنفسا جديدا للنشاط والحركة[2].

و – مجازر 8 ماي 1945:

• خلفيات مجازر 08 ماي 1945:

أكدت المرحلة الممتدة من نوفمبر1942 إلى نهاية الحرب العالمية الثانية أن الحركة الوطنية الجزائرية عرفت نقلة نوعية في أفكارها وفي تنظيمها، فمن حيث برنامجها و لأول مرة، اتفقت حول لائحة مطالب موحدة بوعي وإرادة داخليتين، ولأول مرة كذلك توحد الهيكل التنظيمي للحركة الوطنية وأصبح ممثلا في حركة "أحباب البيان والحرية". وقد كان ذلك في ظروف دولية خاصة تميزت بنزول قوات الحلفاء في الجزائر، وظروف قومية تمثلت في تأسيس الجامعة العربية في مارس

---

[1]- *Malika Rahal , L'UDMA et les udmistes…op.cit.*
[2]- *Malika Rahal , L'UDMA et les udmistes…op.cit.*

1945]. كل هذه العوامل الداخلية والخارجية انسجمت وتداخلت فيما بينها لتعطي حركية داخلية للحركة الوطنية الجزائرية لم تعهدها من قبل. لقد كانت الجزائر في تلك الظروف جاهزة لساعة الخلاص كما قال بذلك المؤرخ الجزائري أبو القاسم سعد الله[1]. لكن هذه الساعة لم تكن لها نفس القراءة من طرف الجزائري و الفرنسيين، فقد كان الجزائريون يرون فيها التحرر واسترجاع السيادة الوطنية، وازالة الاستعمار بكل أشكاله وممارساته، والاستفادة من رياح التغيير التي هبت على العالم؛ والتي رفعت شعار الحرية والمساواة وحقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها، بما جاء في الميثاق الأطلسي في أوت 1941، وفي بيان نزول الحلفاء بالجزائر في نوفمبر 1942 وما جاء أيضا في قرارات مؤتمر الدار البيضاء في جانفي 1943 التي التقى فيها الرئيس الأمريكي "فرانكلين روزفلت" ورئيس الوزراء البريطاني "ونستون تشرشل". وكان مستقبل "مستعمرة" الجزائر ضمن أهم اهتماماتهما[2].

ولكن على العكس من ذلك كانت فرنسا تناقض تماما هذه التوجهات والطموحات ،واعتبرت مرحلة ما بعد نزول الحلفاء في الجزائر في نوفمبر 1942، استثنائية وسحابة صيف عابرة فقد كانت تربصا واستعلاء على حد تعبير أبو القاسم سعد الله، فتمسكت باريس بالقانون الأساسي للجزائر الذي أعلنته في 9[ديسمبر 1834] الذي ألحق الجزائر بفرنسا وجعلها "قطعة من الأرض الفرنسية"[3]، وحتى في مشروع "الاتحاد الإفريقي" الذي أعلنه "ديغول" في جانفي 1945 في برازافيل لم تكن الجزائر معنية بتلك الإجراءات الجديدة الخاصة بالدول التابعة لفرنسا تحت نظام الحماية والوصاية، و مبدأ التعاون الذي جاء كمبدأ بين فرنسا وعدد من الدول الإفريقية الذي جاء في وثيقة برازافيل لم يكن يعني الجزائر التي بقيت بالنسبة لباريس أرضا فرنسية[4]. ولم يظهر على السياسة الفرنسية أنها تأثرت بسلسلة التحولات التي عرفتها الجزائر منذ اندلاع الحرب، وبصورة خاصة منذ نزول الحلفاء في نوفمبر 1942، لكن التطورات التي عرفتها الجزائر بصورة عامة كانت تفرض على فرنسا القيام بخطوات إصلاحية أكثر جرأة، فحتى الجنرال "كانرو" الذي كان يشغل منصب الحاكم العام منذ

---

[1] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية،ج4،(مرجع سابق).

[2]- *Jacques Simon, L'Algérie dans la Seconde guerre mondiale; L'Harmattan, Paris, 2015.*

[3] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية،ج4،(مرجع سابق).

[4]- *Jacques Simon, L'Algérie …op.cit.*

جوان 1943 اعترف ضمنيا بذلك باعتباره أن المسلمون الجزائريون لم يتمتعوا وسط المجموعة الفرنسية بالمكانة التي كانت عليكم أن يتبوأوها شرعيا[1].

- **مسار مجازر 08 ماي 1945:**

في ظل هذا التناقض الجذري بين طموحات وآمال الزعماء الوطنيين، والأطروحة الكولونيالية عرفت الجزائر مظاهرات 08 ماي 1945 التي تحولت إلى مجازر و جرائم ضد الإنسانية بسقوط أكثر من 45 ألف شهيد، فقد بدأت عاصفة ماي 1945 في اليوم الأول من هذا الشهر حيث عمت المظاهرات جميع مدن الجزائر، وكانت في أغلبها هادئة وسليمة، ونادى في ذلك اليوم الجزائريون بتحرير مصالي الحاج الذي كان القائد الوطني الوحيد في السجن كما نادوا باستقلال الجزائر، واستنكروا الاستعمار والاضطهاد، ورفعوا فيها الراية الوطنية، لقد شهدت عدة مدن هذه المظاهرات مثل بجاية، وهران عنابة قالمة، وفي مدينة سطيف لوحدها اشترك أكثر من خمسة آلاف شخص[2]، إذ عندما أعلن الحلفاء الاحتفال الرسمي بانتصارهم في هذه الحرب في يوم 08 ماي 1945لم يرد الجزائريون أن يتركوا هذه الفرصة تمر دون التعبير عن رغبتهم في الاستفادة من هذا الحدث العالمي وهو انتصار الحلفاء وسقوط النازية بما في ذلك من انتصار لقيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. وإذا كان الحلفاء قد أعلنوا أن المعنيين بهذه القيم هي الشعوب التي شاركت في الحرب العالمية الثانية، فإن الجزائريين اعتبروا أنفسهم من تلك الشعوب، لأنهم هم كذلك شاركوا فيها، وضحوا من أجلها، ومن حقهم الاستفادة من نتائجها ومن مبادئها وعلى رأسها "حق الشعوب في تقرير مصيرها" الذي ورد في كل مواثيق الحرب العالمية الثانية[3].

وعندما بدأت الاحتفالات الرسمية بانتصار الحلفاء قاطعها الجزائريون ونظموا احتفالات خاصة بهم ،وكانت هتافات يوم 08 ماي 1945 تدور حول الحرية واستقلال الجزائر وإطلاق سراح المسجونين وعلى رأسهم مصالي الحاج ورفعوا الراية الجزائرية. وفي مدينة سطيف كان ذلك اليوم مشهودا، فقد صادف يوم السوق الأسبوعي فتجمع آلاف المواطنين في المحطة قرب الجامع الكبير، وكانوا

---

[1]- *Georges Catroux , Dans la bataille de Méditerranée: témoignages et commentaires, Ed , R. Julliard, 1949, Paris.*

[2] - جون لوي بلانش ، سطيف 1945 بوادر المجزرة ، دار القصبة للنشر ، الجزائر، 2008.

[3] - جون لوي بلانش ، سطيف 1945 بوادر المجزرة ، دار القصبة للنشر ، الجزائر، 2008.

يحملون العلم الوطني ويرفعون لافتات كتب عليها عبارات "تحيا الجزائر المستقلة"، "يسقط الاستعمار"، "تحيا الجامعة العربية" و"أفرجوا عن مصالي"، وعندما وصلت المسيرة إلى مقهى فرنسا الكبيرة حاول محافظ الشرطة "أوليفري" (*Olivierri*) أن ينتزع الراية الوطنية من حاملها وهو الشاب "بوزيد سعال" وقد رفض هذا الأخير ذلك فأطلق عليه النار فأرداه قتيلاً، وجرح عدد آخر من المتظاهرين، وكان ذلك الحدث بداية اشتعال "نيران تلك المجازر المأساوية" على حد تعبير "فرحات عباس". وهكذا اندلعت أحداث مماثلة في مدن أخرى مثل قالمة وخراطة والجزائر وبجاية وباتنة وخنشلة وعنابة والقبائل الكبرى وغيرها، ولكنها كانت أكثر عنفا ودموية في سطيف، " فمن هذه المدينة انتشر الخبر المفجع الذي نقلته الأفواه وشهدت عليه الجروح وحاولت الكلمات أن تصوره والأخيلة تخيله بشتى الصور والأشكال وتفرق الذين شهدوا المأساة وزاد عددهم عن خمسة عشر ألف شخص في القرى والأرياف، ينشرون ما شهدوه من تقتيل جماعي، وإبادة للجموع البشرية..."على حد تعبير المؤرخ الجزائري أبو القاسم سعدالله[1].

وكان بالإمكان أن تتوقف المظاهرات عند ذلك الحد ولكن ذلك لم يحدث فقد كانت السلطات الاستعمارية تنتظر مثل هذه الفرصة، لتوقيف تلك العاصفة الوطنية على حد تعبير الجنرال كاترو[2] ، فانطلقت في عملية قمع واسعة لا مبرر لها، وقد كان مبالغا فيها. وتفاجأ كل من كتب عن هذه الأحداث لما استعملته فرنسا من تقتيل جماعي، فقد اعتمدت فرنسا على كل فرقها العسكرية من فرق الكومندوس وتحركت الأصناف الثلاث للجيش الفرنسي من المشاة والبحرية والطيران، إلى جانب الشرطة والدرك بالإضافة إلى الميليشيات التي كونها المستوطنون في كل مكان والتي ارتكبت الكثير من المجازر[3]، فقد اجتمعت كل الأصناف العسكرية وكل التيارات السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، فكل هؤلاء تحالفوا على معاقبة و إبادة الجزائريين لأنهم ارتكبوا "جرم مطالبتهم بحقوقهم الطبيعية" فقتلهم اليمين المتطرف بلا رحمة وجماعيا وطالبت الشيوعية بمعاقبتهم لأنهم

---

[1] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق .

[2]- *Georges Catroux , Dans la bataille de Méditerranée…op.cit.*

[3] - سعدي بوزيان ، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس ، صفحات مضيئة من تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر من الاحتلال 1830 إلى الاستقلال 1962 ، دار هومة 2002.

قاموا بفوضى عارمة"، وأمر وزير الطيران في حكومة "ديغول" الذي كان شيوعيا والمسمى "تيون" بضرب القرى الجزائرية بالطيران وقنبلتها عن آخرها، وقصفت القوات البحرية عدد من القرى الساحلية. وقد ذكر تقرير أمريكي " أن الفرنسيين استعملوا عددا كبيرا من الطائرات لضرب المدنيين الجزائريين، وحطمت قاذفات القنابل الفرنسية قرى آهلة بالناس عن آخرها، وأن الطائرات الفرنسية قامت بأكثر من 3000 طلعة في يوم واحد، وتساءل الأمريكيون عن سبب هذا الاستعمال المكثف للعنف الذي لا يوجد مبرر له فيما قام به الجزائريون يوم 08 ماي 1945"[1] .

- **نتائج مجازر 08 ماي 1945:**

بالرغم من محاولة فرنسا التقليل من حجم القتلى والجرحى في هذه المجازر بتقديرها في بعض التقارير أن عددهم لم يتجاوز 1500 قتيل. إلا أن واقع الحال وما ذكرته حتى المصادر الأجنبية مثل الجرائد الأمريكية قد تجاوز 45000 قتيل وهناك من أوصل هذا الرقم إلى100000 شهيد[2]، فلم يعرف العالم حادثة استعمل فيها ذلك القمع الواسع كما قامت به السلطات الاستعمارية الفرنسية، ولذلك سارعت فرنسا إلى إخفاء هذه الجريمة باستعمال إجراءات حاسمة وسريعة وعنيفة واستكمالا لإجراءاتها القمعية[3]. فقامت السلطات الاستعمارية بإلقاء القبض على زعماء حركة أحباب البيان والحرية، فرحات عباس والدكتور سعدان، وتم حل حركة أحباب البيان والحرية ،وألقى القبض كذلك على البشير الإبراهيمي وعلى عشرات الآلاف من رجال الجمعية وأنصارها ومناضلي الحركات الأخرى، فقد تم اتهامهم من طرف السلطات الاستعمارية بالمساس بالسيادة الفرنسية داخليا وخارجيا، ولبثوا في السجن إلى غاية مارس 1946[4].استمرت المجازر طيلة شهر ماي 1945، و بقيت آثارها لعدد من السنين،فقد ازدادت الهوة بين الجزائريين والفرنسيين اتساعا،وازداد الجرح عمقا وألما، وتعمقت الأحقاد والكراهية ضد السلطات الاستعمارية، وأحدثت حمامات الدم وجثث آلاف الجزائريين التي خلفتها تلك المذابح إعداما حقيقيا لفكرة التعايش،أو الإدماج، التي كان يرندها بعض

---

[1] - سعدي بوزيد ، جرائم فرنسا ...مرجع سابق.

[2] - سعدي بوزيد ، جرائم فرنسا ...مرجع سابق.

[3] - سعدي بوزيد ، جرائم فرنسا ...مرجع سابق.

[4] - سعدي بوزيد ، جرائم فرنسا ...مرجع سابق.

الجزائريين[1]. فلم تشهد الحركة الوطنية الجزائرية بعد ذلك صوتا أو دعوة للإدماج، و أصبح بين الجزائريين والفرنسيين بركا من الدماء. وعندما كان العالم يحتفل بانتصار القيم الإنسانية من حرية وعدل ومساواة وغيرها من القيم، كان الشعب الجزائري يتعرض لإبادة منظمة قامت بها "حكومة فرنسا الحرة". وعلى حد تعبير رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين البشير الإبراهيمي" أنه "لو كتب تاريخ فرنسا بأقلام من نور، ثم كتب هذا الفصل المخزي بعنوان مذابح سطيف وقالمة وخراطة لطمس هذا الفصل التاريخ كله"[2]. و هكذا فقد انتهت الحرب العالمية الثانية في العالم بانتصار الحلفاء، ولكنها انتهت في الجزائر بمجازر رهيبة .وإذا كانت فرنسا قد استعملت كل الأسلحة للقضاء على الحركة الوطنية الصاعدة فإنها قامت بحفر هوة عميقة مع الجزائريين و ذلك ما أثبتته التطورات التي عرفتها الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية[3].

4 / إعادة بناء الحركة الوطنية الجزائرية 1946 – 1954 :

أ – حركة انتصار الحريات الديمقراطية: 1946–1954:

أطلق سراح "مصالي الحاج" في أكتوبر 1946، وبعد دخوله إلى الجزائر في ديسمبر 1946 استقر في أعالي العاصمة ببوزريعة، و بعد أن التأم شمل زعماء هذا الاتجاه أصبح البحث في مستقبله من أولويات هؤلاء، سواء من حيث البرنامج الذي يجب تبنيه بعد الحرب، أو من حيث الآليات التنظيمية التي يجب اتباعها، فلقد كانت التجربة التنظيمية لحزب الشعب الجزائري قبل الحرب قصيرة جدا بعد سجن قادته في أوت 1937 ثم حله نهائيا في نهاية 1938. وكان النشاط السري صفة أساسية لازمت هذا الاتجاه منذ تأسيس نجم شمال افريقيا سنة 1926 ببارس. ونظرا لكل هذا توجب على كوادر الحزب أن تعقد اجتماعا للبحث في مستقبل هذا الاتجاه من حيث التنظيم والبرنامج أي مناقشة مسألة الوجود القانوني والشرعي للحزب. وكذلك اتخاذ موقف من مسألة الانتخابات سواء من حيث المشاركة أو من عدمها[4].

---

[1] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق .

[2] - أحمد طالب الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 1997.

[3] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق .

[4] - *Jacques Simon, LE MTLD (LE MOUVEMENT POUR LE TRIOMPHE DES LIBERTÉS DÉMOCRATIQUES) (1947-1954), Collection : CREAC – Histoire ,l'Harmattan ,Paris,2003.*

و للإجابة على كل هذه التساؤلات انعقدت ندوة في ديسمبر 1946 ببوزريعة وضمت حوالي 50 عضوا من إطارات الحزب من بينهم " محمد الأمين دباغين"، "حسين لحول"، "أحمد بودا"، و"حسين عسلة"، و"محمد بلوزداد"، و"محمد خيضر"، و"أحمد مزغنة"، و"شوقي مصطفاي"، و"السعيد عمراني"، و"محمد شرشالي"، و"محمد الطيب بولحروف"، و"عمر أوصديق" وقد ترأس هذا الاجتماع "مصالي الحاج" و تمثل جدول أعماله فيما يلي[1]:

– مستقبل حزب الشعب الجزائري بين بقائه أو زواله والتسمية التي يجب اعتمادها، خاصة وأن هذه التسمية أصبحت ممنوعة بنص القانون الفرنسي.

– الموقف الذي سيتخذه الحزب من مسألة المشاركة في الانتخابات، حيث كانت هذه النقطة أكبر تحد لهذا الاتجاه بالنظر إلى الاختلافات الداخلية بين قادة حزب الشعب أنفسهم.

و فيما يخص النقطة الأولى فقد اتفق قادة الحزب على اعتماد تسمية جديدة و هي "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" كواجهة شرعية وقانونية أمام الإدارة الاستعمارية مع الإبقاء على الحزب العتيد "حزب الشعب الجزائري" كجناح سياسي سري، لأن مسألة مراجعة البرنامج لم تطرح للنقاش أصلا، و كذلك اعتبر المطالبين بالحفاظ على تسمية حزب الشعب أن ذلك من شأنه الحفاظ على روح ذلك البرنامج[2].

أما من حيث مسألة المشاركة في الانتخابات، فقد انقسم كوادر الحزب بين تيار مطالب بالمشاركة في الانتخابات تزعمه "مصالي الحاج" باعتبارها وسيلة من وسائل المقاومة السياسية، وأن وصول أعضاء حزب الشعب الجزائري إلى المجالس النيابية يعتبر أداة فعالة لإشهار مطالب الشعب ونشرها في الأوساط الفرنسية للحصول على التعاطف والتأييد من طرف الرأي العام الفرنسي عامة، وخاصة في أوساط اليسار الفرنسي الذي له كان خلفية تاريخية مع الحركة الوطنية الجزائرية. وقد اعتبر "مصالي الحاج" أن الحملات الانتخابية هي وسيلة من وسائل نشر الوعي السياسي في الأوساط الشعبية [3].

---

[1] - *Jacques Simon, LE MTLD ...op.cit.* .
[2] - *Jacques Simon, LE MTLD ...op.cit.* .
[3] - *Jacques Simon, LE MTLD ...op.cit.* .

أما التيار المعارض الذي تمثل في اللجنة المركزية للحزب فقد كان يرى أن المشاركة في الانتخابات تبعد الجزائريين عن المعركة الحقيقية وهي الاستقلال، كما أن النقاشات و المشاحنات في المجالس النيابية تدفع بأعضاء الحزب إلى ممارسة السياسة السياسوية، و تبعدهم عن محور القضية الوطنية، و يمكن لكل ذلك أن ينفر العناصر الشابة التي تربت في الحزب على المبادئ الثورية، و رفضت الأوضاع الاستعمارية، وشهدت مجازر 08ماي 1945 وأصبح لها بعد الحرب قناعة مفادها أن الاستقلال هدف والثورة وسيلة وحيدة لتحقيقه[1].

وبالرغم من أن الكفة مالت لصالح مصالي الحاج، و معه أنصار المشاركة في الانتخابات،وقد يكون ذلك احتراما لمقامه في الحزب، فإن هذه القضية بقيت نقطة خلاف جذرية لاحقت الحزب منذ نشأته وطرحت من جديد عدة مرات، أخرها في ما يعرف بانفجار حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1953، أو أزمة حزب الشعب، فمسألة مشاركة الحزب في الانتخابات بعد مجازر 08 ماي 1945 كانت حطيرة في أبعادها وأحدثت بداية الأزمة حسب رأي عبد الحميد مهري الذي كان أحد أعضاء اللجنة المركزية للحزب[2].

وإذا كانت مسألة مشاركة الحزب في الانتخابات محل خلاف من طرف كوادر الحزب، فإن أهم قضية خرجت في هذا المؤتمر وتم الاتفاق حولها هي تأسيس منظمة خاصة من أجل التحضير للثورة التحريرية، وقد نالت هذه فكرة الموافقة عليها، ولم يختلف أعضاء حزب الشعب حولها، لأنها كانت من الأولويات، وسبب وجوده منذ تأسيسه سنة1937. لقد ظهرت حركة انتصار الحريات الديمقراطية كنسخة طبق الأصل لحزب الشعب الجزائري . وكانا وجهان لعملة واحدة. ومهما كانت التغييرات التي مست التسمية و الهياكل وبعض المناضلين فقط، فإن الأصل بقي نفسه من حيث المبادئ والبرنامج والأهداف[3].

---

[1] - *Jacques Simon, LE MTLD ...op.cit.* .

[2] - محمد سيف بوفلاقه، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع الجزائر،2012، ص 72.

[3] - *Jacques Simon, LE MTLD ...op.cit.* .

ب – الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري 1946–1956

تأثير مجازر 08 ماي 1945 على الاتجاه الإدماجي:

لقد أطلق سراح "فرحات عباس" ورميله "الدكتور سعدان" في 16 مارس 1946.وفي 01 ماي 1946 أصدر "عباس" بيانا تحت عنوان "من أجل مواجهة الحركة الاستعمارية وخيانة الإدارة الكولونيالية: نداء إلى الشبيبة الجزائرية الفرنسية والمسلمة"، ذكر فيه مجازر 08 ماي 1945 التي حملته السلطات الاستعمارية مسؤوليتها الجنائية، لذلك سجنته لسنة تقريبا، وقد اعتبر خلال هذا البيان أنها تهمة باطلة ولا أساس لها من الصحة[1].

وبالنسبة له فإن مصير "المستعمر" أن يكون دائما الضحية ما دام الجلاد هو المستعمر، وقد ذكر "فرحات عباس" في هذا النداء بالمسيرة التاريخية لجماعة النخبة منذ فترة العشرينات إلى مجازر 08 ماي 1945. ثم ختم هذا النداء بإيمانه بميلاد الجزائر الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية رغم الجريمة الاستعمارية، ورغم طبيعة النظام الاستعماري الذي لازال يمارس القمع. لكن بالرغم من ذلك فإن هذه الجزائر ستبقى مرتبطة في إطار فيدرالي بفرنسا الجديدة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية. والتي يجب عليها أن تستوعب هذه الظروف الجديدة للجزائر وللعالم. ويجب على الديمقراطيين الفرنسيين والمسلمين أن يعملوا مع بعضهم البعض من أجل تحقيق ذلك[2].

تأسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

في 26 جوان 1946 كتب "فرحات عباس" مقالا في جريدة "الكومبا" تحت عنوان "النواب المسلمون الجدد يطالبون بتأسيس دولة جزائرية"، و تضمن المقال المشروع الجديد لاتجاه النخبة بعد الحرب العالمية الثانية. حيث أصبح هذا المشروع بالنسبة لـ "فرحات عباس" ضرورة أملاها التطور الطبيعي للجزائر، وذلك من خلال سلسلة المحطات الحاسمة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية بداية من المؤتمر الإسلامي في سنة 1936، ثم بيان 10 فيفري 1943، ثم حركة "أحباب البيان والحرية" في مارس 1944[3].

---

[1]- *Collot c . Henri j.r Le Mouvement …op.cit.*
[2]- *Collot c . Henri j.r Le Mouvement …op.cit.*
[3]- *Malika Rahal , L'UDMA et les udmistes…op.cit.*

فقد جاء في هذا المقال أنه بالرغم من أن النظام الاستعماري حاول خنق تطلعات الشعب الجزائري فإنه فشل في ذلك، و أن الجزائر المسلمة تتجه نحو الحرية التي تعتبر الطريق الوحيد والطبيعي للتعبير عن الشخصية الجزائرية التي تم اختيارها من طرف النخبة المسلمة بدون تردد، ولضمان توجه الجزائر المسلمة في هذا الاتجاه فإنه يجب تأسيس برلمان جزائري، وحرية اللغة العربية والدين الإسلامي[1]. وقد ذكر فرحات عباس أن الإدماج سقط نهائيا، لأن لا أحد يريده، لا الجزائريين الذين استوعبوا الصورة النهائية لمكونات شخصيتهم ولا حتى الأوروبيين الذين اعتبروه تهديدا لمصالحهم ولذلك فشل مشروع بلوم فيوليت نهائيا[2].

ومن خلال هذين التصريحين تبين أن التيار الإدماجي انتهى نهائيا في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية ولم يعد أحد يؤمن به، حتى الفئة التي كانت مؤمنة به ومتحمسة له قبل الحرب العالمية الثانية وقامت بالعديد من المبادرات السياسية للدفاع عنه كحل لكل الجزائريين المسلمين، وكان آخرها التفاعل الذي تم مع مشروع بلوم فيوليت من خلال انعقاد المؤتمر الاسلامي سنة 1936. حتى هذه الفئة تخلت عنه نهائيا بعد الحرب العالمية الثانية واعتبرته "فكرة طوباوية" لا يمكن تحقيقها[3]. ولا يرغب أي طرف فيها سواء الجزائري أو الفرنسي. ولذلك انتهت الفكرة الإدماجية نهائيا في الجزائر أثناء مجازر 08 ماي 1945 وقد اقتنع زعيم الاتجاه الإدماجي قبل الحرب "فرحات عباس" أن الحل الوحيد للقضية الجزائرية يكمن في التعبير عن الشخصية الجزائرية، برنامجا ودولة. فبعد عدة أسابيع من إطلاق سراحه أعلن عن تأسيس "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"، وكان الهدف الذي أعلنه بيان التأسيس لهذا الحزب هو "جمع المناضلين في إطار منظم لتحقيق برنامج محدد وهو بيان 10 فيفري 1943 والغاية الكبرى منه هي: "استعمال كل الوسائل للقيام بالمصالحة بين الجزائريين والأوروبيين في إطار دولة جزائرية مستقلة ومتعاونة مع فرنسا"[4].

و لقد أتاحت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي الفرنسي الثاني التي تمت في ديسمبر 1946 للاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري فرصة تقديم ممثليه وبرنامجه لأول مرة للفرنسيين والمسلمين

1- *Malika Rahal , L'UDMA et les udmistes…op.cit.*
2- *Malika Rahal , L'UDMA et les udmistes…op.cit.*
3- *Malika Rahal , L'UDMA et les udmistes…op.cit.*
4- *Malika Rahal , L'UDMA et les udmistes…op.cit.*

الجزائريين على حد سواء. وقد حصل فرحات عباس وأصدقاءه على الأغلبية الساحقة من المقاعد المخصصة للجزائر، أي ما يعادل أربعة مقاعد وقد انهزم في هذه الانتخابات الموالون للإدارة الفرنسية شر هزيمة، ولولا التزوير الذي منحهم عدد من المقاعد لفقدوا كل وجود سياسي في الجزائر. وقد كان ذلك من النتائج المباشرة لمجازر 08 ماي 1945[1].

وفي غياب حزب الشعب الجزائري الذي كان بصدد إعادة بناء صفوفه والبحث عن مكان له في جزائر ما بعد الحرب العالمية الثانية، قام نواب حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري بكل جهودهم عن طريق مشروعهم الجديد الذي حمل شعار "الثورة بالقانون" للدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين في المجلس التأسيسي في باريس. وفي أفريل 1947 قدم هؤلاء للمجلس التأسيسي مذكرة استمدت أفكارها من نداء "فرحات عباس" في 01 ماي 1946 و تضمنت النقاط الآتية[2]:

- وضع قانون تقدمي يحترم الشخصية الجزائرية.
- الحق في استقلال الجزائر ضمن الاتحاد الفرنسي.
- إصدار نظام سياسي خاص بالجزائر.
- الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية وبالدين الإسلامي للجزائريين.

لقد كان مجرد الإعلان عن رغبة المجلس التأسيسي الفرنسي في مناقشة هذه البنود بمثابة إعلان حالة طوارئ لدى المستوطنين الذين هددوا باللجوء إلى حرب أهلية. وعندما صادقت هذه الجمعية على بعض المقترحات الخاصة بالجزائر تلبية لمطالب حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، هدد أحد زعمائهم بالانفصال عن فرنسا وجاء على لسان أحدهم ما يلي:" إذا تخلت فرنسا عنا سنطلب من هيئة الأمم المتحدة أن تمنحنا الحق في تقرير المصير"[3].

وفي أوت1947 قدم فرحات عباس للمجلس المالي بالجزائر باسم "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" مذكرة جاء فيها أن "سياسة الإدماج تجاوزها الزمن فقد رفضها المسلمون الجزائريون، ولم ترد حتى في الدستور الفرنسي نفسه، ولذلك يجب وضعها جانبا ونسيانها نهائيا".وجاء في المذكرة نفس المطالب التي قدمها ممثليه إلى المجلس التأسيسي الفرنسي والتي تمثل هدفها العام في إقامة

1- *Malika Rahal , L'UDMA et les udmistes…op.cit.*
2- *Collot c . Henri j.r Le Mouvement …op.cit.*
3- *Malika Rahal , L'UDMA et les udmistes…op.cit.*

نظام سياسي تقدمي وليبرالي يحترم الشخصية الجزائرية ويضمن الحق في الاستقلال دون الدعوة إلى الانفصال[1].

لقد اعتمد حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري منذ 1946 على مبدأ "الثورة بالقانون" ولم يترك فرصة رسمية إلا وطرح القضية الجزائرية، ففي لقاء "فرحات عباس" مع رئيس المجلس الوطني "بول رماديه" (*Paul Ramadier*) صرح له بأن "اللباس الذي وضعت فيه فرنسا الجزائر أصبح ضيقا، والجزائر بحاجة لكي تتنفس، لذلك حاولوا أن تخيطوا لها لباسا عصريا"[2].

- **قانون الجزائر لسنة 1947 و أثره على الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:**

لم تدم "الثورة القانونية الرسمية"، التي أرادها الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري طويلا، ففي 20 سبتمبر 1947 وافق البرلمان الفرنسي على قانون جديد للجزائر جاء فيه ما يلي:

- الجزائر جزء لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية.
- إنشاء جمعية جزائرية (برلمان) من 120 عضو و60 عضوا من المجموعة الانتخابية الأولى و60 عضوا من المجموعة الانتخابية الثانية.
- المساواة بين جميع السكان في العمالات الجزائرية الثلاث.
- إزالة الحكم العسكري في الجنوب (أعلن سنة 1870).
- استقلال الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية[3].

ج / جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1940-1956 :

- **الشيخ البشير الإبراهيمي رئيسا لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين:**

عرفت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أثناء الحرب العالمية الثانية محطة مؤلمة تمثلت في فقدانها لمؤسسها و محركها وروحها الشيخ "عبد الحميد بن باديس" الذي توفي في 16 أفريل 1940 K وفي حقيقة الأمر فإن وفاة الشيخ تجاوزت تأثيراتها الجمعية، إذ مست كل الحركة الوطنية الجزائرية التي فقدت رجل إجماع، لطالما وحد هذه الحركة بغالبية تياراتها وأحزابها و قد كان بن باديس قبل وفاته قد أتخذ عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية موقفا يعدم

---

[1]- *Collot c . Henri j.r Le Mouvement ...op.cit.*

[2] - علي ذبيبت ، فرحات عباس رجل دولة، منشورات تالة، الجزائر ، 1987.

[3]- *Collot c . Henri j.r Le Mouvement ...op.cit.*

تأييد فرنسا في حربها ضد النازية[1].لذلك فرضت عليه الإقامة الجبرية وجمدت نشاط الجمعية وأوقفت صدور صحفها. ولهذا أيضا هناك من أعتبر أن وفاته غير طبيعية، بالرغم من أن التقرير الطبي أقر بأن مرض سل العظام هو سبب وفاته فإن هناك من كذب ذلك واعتبرها نتيجة لدس السم له[2].عند وفاته كان الشيخ "البشير الإبراهيمي" في المنفى بمدينة أفلو بالصحراء الجزائرية، و لم ترفع عنه الإقامة الجبرية حتى سنة 1943 فانتخب رئيسا لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، و كان أول نشاط له بهذه الصفة هو مشاركته في حركة بيان الشعب الجزائري في فيفري1943[3].

- **الجمعية بعد الحرب العالمية الثانية:**

لقد اعتبرت السلطات الاستعمارية الشيخ "البشير الإبراهيمي" من المسؤولين عما حدث في 08 ماي 1945 فقامت بسجنه مع "فرحات عباس" وآخرون من حركة أحباب البيان والحرية في سجن "الكدية" بقسنطينة. وبقي في السجن إلى غاية 16 مارس 1946 بعد إصدار قرار العفو العام الذي أدى إلى إطلاق سراح كل زعماء الحركة الوطنية ما عدا "مصالي الحاج" الذي كان في الكونغو برازافيل. ومباشرة بعد ذلك ظهر تقارب بين "الإبراهيمي" و"فرحات عباس" في حين لم يحدث ذلك التقارب مع قادة حزب الشعب. وفي 21 جويلية 1946 عقدت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مؤتمرها التاسع، وبعد مناقشتها لأوضاع الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية عامة وحالة الجمعية بصورة خاصة توصلت إلى القرارات الآتية:

- مواصلة النشاطات التربوية و الاجتماعية كمحور أساسي لحركتها.
- مطالبة فرنسا بالاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية.
- حرية الدين الإسلامي.
- استعادة أملاك الحبوس وإعادة توجيه أنشطتها إلى أهدافها الحقيقية التي خصصت لها أصلا.
- إصلاح القضاء الإسلامي وتعيين القضاة من طرف المسلمين الجزائريين عوض تعيينهم من طرف الإدارة الفرنسية.

---

[1] -موزاوي سعيد. نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا(1936-1956)، دار هومه ، الجزائر، 2012.

[2] - نفي شقيقه الأصغر عند الحق بن باديس ذلك و لكنه مات بسبب الإرهاق والتعذيب وراء إشاعة تسميمه.

[3] - موزاوي سعيد، نشاط جمعية العلماء المسلمين ...مرجع سابق.

- فتح المدارس العربية المغلقة والكتاتيب القرآنية التي أغلقت بعد مجازر 08 ماي 1945.
- إطلاق سراح كل المساجين السياسيين ورجال جمعية العلماء المسلمين الذين سجنوا بعد مجازر 08 ماي 1945[1].

و في سنة 1947 قامت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بمبادرة لتوحيد أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية. فاتصل الشيخ "البشير الإبراهيمي" رفقة "العربي التبسي" بـ"مصالي الحاج" بمناسبة الانتخابات النيابية وطلبا منه "...توحيد كلمة الأحزاب السياسية الجزائرية في الانتخابات حتى لا تضيع الجهود ويفوز الخصوم..."، إلا أن هذه المبادرة لم تلق أية استجابة من طرف زعماء الأحزاب بالرغم من الوعود التي قدمت للإبراهيمي. و لم يتجسد ذلك ميدانيا وبقيت هذه الأحزاب تدافع عن برامجها و موقعها أكثر من أي شيء آخر. ولعل هذا ما يفسر الانتقادات اللاذعة التي أصبح "الإبراهيمي" يوجهها لهذه الأحزاب على صفحات جريدة "البصائر" بعد عودة صدورها في جويلية 1947[2].

5- المنظمة الخاصة 1947 – 1950:

1. التأسيس:

كان تأسيس المنظمة الخاصة من أهم القرارات التي اتخذت عند انعقاد المؤتمر الأول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية بتاريخ 15 فيفري 1947،كما كان استجابة لتيار قوي ظهر أثناء هذا الاجتماع لإعداد الثورة المسلحة، لقد أثرت مجازر 08 ماي 1945 على الحركة الوطنية الجزائرية بشكل كبير ،و ظهر هذا التيار كقوة فاصلة في مسار الحركة بعد الحرب العالمية الثانية[3].

---

[1] - رابح، تركي ،جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التربوية، 1931-1956 ورؤساؤها الثلاثة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 2004.

[2] - رابح، تركي ،جمعية العلماء المسلمين الجزائريين .مرجع سابق.

[3] - مصطفى سعداوي ،المنظمة الخاصة: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر ،2000.

2. هيكل المنظمة الخاصة وبرنامجها:

وافق أول اجتماع للمنظمة الخاصة بقيادة "محمد بلوزداد" الذي كان محل إجماع أغلبية أعضائها لقيادتها نظرا لمستواه الثقافي وخبرته في العمليات العسكرية أثناء الحرب العالمية الثانية وعبقريته التنظيمية، بالإضافة أن "مصالي الحاج" ألح على أن يكون هو قائد المنظمة. و ابتداء من نوفمبر 1947 بدأت المنظمة نشاطها بصورة رسمية و فعلية، خاصة بعد تعيين أول هيئة أركان عامة لها والمتكونة من[1]:

- محمد بلوزداد : رئيسا لهيئة الأركان.
- حسين آيت أحمد: مسؤولا سياسيا للمنظمة.
- عبد القادر بلحاج الجيلالي: مسؤولا عسكريا للمنظمة.
- محمد يوسفي: مسؤولا على شبكات الاستعلامات و الاتصالات على المستوى الوطني.
- أحمد بن بلة: عين مسؤولا على مقاطعة وهران.
- محمد ماروك: كان يقيم في مدينة مغنية وشارك في الحرب العالمية الثانية وعين على رأس مناطق الجزائر العاصمة 1.
- محمد بوضياف: من المسيلة، شارك في الحرب العالمية الثانية وعين على رأس مقاطعة قسنطينة.
- رحيمي الجيلالي: من الجزائر كان يفتقر للتجربة العسكرية، ولكن قدرته التنظيمية جعلته على رأس مقاطعة الجزائر 2 التي كانت تضم متيجة.

في سنة 1947 عرفت قيادة المنظمة تعديلا فحل "حسين آيت أحمد" محل "محمد بلوزداد" بعد مرض هذا الأخير بمرض السل وعجزه عن مواصلة قيادة المنظمة. وبعد الأزمة البربرية في سنة 1949 انسحب "حسين أيت أحمد" من القيادة وحل محله "أحمد بن بلة[2]".

---

[1] - مصطفى سعداوي ،المنظمة الخاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر ،(ط1)2.

[2] - مصطفى سعداوي ،المنظمة الخاصة، مرجع سابق.

و قد كان تجنيد مناضلي المنظمة الخاصة يتم بطريقة دقيقة حيث كان كل عضو يختار عضوين آخرين. وكان على المناضلين المنخرطين في المنظمة الخاصة أن يخضعوا للعديد من الاختبارات النفسية والجسدية ثم يؤدون اليمين وعدم إفشاء الأسرار وغيرها من متطلبات العمل السري[1]، كما قامت المنظمة الخاصة بإنشاء شبكات متخصصة تساعدها في عملها وأداء مهامها العسكرية ومن بينها: المتفجرات، الإشارة، الدعم، الاتصالات ،شبكة الاستعلامات[2].

3. اكتشاف المنظمة الخاصة:

بالرغم من الكشف عن عدد كبير من مناضلي هذه المنظمة بعد عملية البريد المركزي في وهران في أفريل 1949،إلا أن السلطات الاستعمارية لم تتوصل إلى معرفة تفاصيل نظامية وتنظيمية متعلقة بالمنظمة. وقد ذكرت جريدة الجزائر الجمهورية في 16 أكتوبر 1949، أن الحاكم العام "نيجلان" يقوم بالتمويه على سياسته التسلطية بإيهام الناس بأنه يحي الذاكرة الشعبية من خلال شخصية "الأمير عبد القادر"، حيث جاء في هذه الجريدة على لسان أحد أحفاده "الأمير شرفي محي الدين" أنه " لا يمكن الاحتفاء بمآثر الأمير بالتعتيم على كفاحه، فلم تذكر الصحافة سوى حياته الخاصة دون الإشارة إلى المقاومة التي قادها." وتذكر مصادر أخرى أن السلطات الاستعمارية أرادت تشويه تمثال "الأمير عبد القادر" بإضافة صليب لتمثاله، فأرادت المنظمة الخاصة منع هذا التشويه وكشف نفاق السياسة الاستعمارية للحاكم العام "نيجلان "،وبالرغم من فشل محاولة التفجير لفساد المتفجرات بفعل الأمطار، إلا أن السلطات الاستعمارية ربطت الحادثة مع نفس التنظيم الذي قام بعملية البريد المركزي بوهران في 05 افريل 1949[3].

وبرغم من التحريات التي قامت بها المصالح الاستخباراتية بعد عمليتي البريد المركزي و محاولة تدمير تمثال "الأمير عبد القادر"، فإنها لم تستطع التوصل للمنظمة نظرا لطبيعة تنظيمها الدقيق، و بعد إبعاد منفذي هجومات البريد نهائيا عن الغرب الجزائري. ولكن اكتشاف المنظمة الخاصة تم في 18 مارس1950 في الحادثة المعروفة بحادثة "خياري عبد الرحيم المدعو رحيم"، فقد كان هذا

---

[1] - مصطفى سعداوي ،المنظمة الخاصة، مرجع سابق.

[2] - مصطفى سعداوي ،المنظمة الخاصة، مرجع سابق.

[3] - مصطفى سعداوي ،المنظمة الخاصة، مرجع سابق.

الأخير عضوا في المنظمة الخاصة في تبسة وقد تم الشك فيه على أنه يسرب معلومات إلى السلطات الاستعمارية، وعندما تم القبض عليه لمحاكمته استطاع الفرار و اللجوء إلى السلطات الاستعمارية وأعلمهم بوجود هذه المنظمة وقدم لهم الكثير من المعلومات التنظيمية و النظامية حولها ومصادر تمويلها مما أدى إلى القيام بجملة من الاعتقالات مست أكثر من 5000 عضو، من بينهم بعض قادتها مثل "أحمد بن بلة" و "أحمد محساس". وفر آخرون إلى الخارج مثل فرنسا والمشرق العربي[1].

لقد كان اكتشاف المنظمة الخاصة ضربة موجعة للحركة الوطنية الجزائرية، لأنه تم اكتشاف ذلك التنظيم الذي قام بالكثير من التحضيرات المادية والمعنوية لاندلاع الثورة، خاصة وأن هذا الاكتشاف جاء في ظروف جد صعبة كان خلالها حزب حركة انتصار الحريات الديموقراطية خاصة يمر بها، والحركة الوطنية الجزائرية بصورة عامة فقد فشلت "الثورة بالقانون" الذي أراد حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري القيام بها من داخل المؤسسات الفرنسية الرسمية، وبالرغم من الجهود النضالية الكبرى التي قامت بها حركة انتصار الحريات الديمقراطية، إلا أن تعنت السياسة الاستعمارية وعدم استجابتها للمتغيرات الداخلية والخارجية حال دون أن تحرز الحركة الوطنية تقدما ملحوظا، فقد كانت مرحلة الخمسينيات فترة عرفت فيها الحركة الوطنية الكثير من الأزمات، كانت أزمة حزب الشعب، أو انفجار حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1953 من أهم مظاهر هذه الأزمة[2].

---

[1] - مصطفى سعداوي ،المنظمة الخاصة، مرجع سبق.

[2] - *Jacques Simon, LE MTLD ...op.cit.* .

ثانيا /الثورة التحريرية الكبرى

1962 -1954

1- ظروف و أسباب اندلاع الثورة:

شهد بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تحولات جذرية في موازين القوى، كما تصاعدت الأفكار التحررية بشكل متسارع، فقد تبنتها الشعوب المستعمرة، و وظفتها في حراكها النضالي ضد القوى الاستعمارية، و كان الشعب الجزائري إحدى هذه الشعوب التي تأثرت بهذه الأفكار، حيث استغل الظروف المحلية و العالمية للتحرر من النير الاستعماري الفرنسي. و لقد اجتمعت عدة ظروف و أسباب أدت إلى اندلاع الثورة، يمكننا تلخيصها في ما يلي[1]:

- نهاية الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم إلى معسكرين، رأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية واشتراكي بزعامة الاتحاد السوفياتي، ومساندة المعسكر الاشتراكي لقضايا التحرر في العالم.
- انتشار حركات التحرر في العالم بعد الحرب العالمية الثانية.
- استقلال عدد من الدول العربية مثل: سوريا، لبنان، ليبيا، العراق.
- نجاح الثورة المصرية في جويلية 1952.
- اندلاع الثورة في تونس والمغرب و انهزام الجيش الفرنسي في الهند الصينية (الفيتنام) في معركة ديان بيان فو سنة 1954.
- السياسة الاستعمارية في الجزائر التي أدت إلى انتشار الفقر والمجاعة والبؤس والاضطهاد عن طريق القوانين الجائرة.
- مظاهرات 08 ماي 1945 التي خلفت 45 ألف شهيد، حيث ولدت تلك المجازر لدى الجزائريين الإصرار على العودة إلى الكفاح المسلح من خلال تأسيس المنظمة الخاصة السرية كجناح عسكري سنة 1947 لحركة الانتصارات للحريات الديمقراطية.
- أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية و عقم النضال السياسي بصورة عامة[2].

---

[1] - محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954، ط1، دار البعث، الجزائر، 1985.

[2] - محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية...مرجع سابق.

2- التحضير والاندلاع

أ-التحضير

تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل

أدت الخلافات الحادة التي سادت كل دورات مؤتمر حركة انتصار الحريات الديموقراطية بين اللجنة المركزية ورئيس الحزب و أنصاره إلى انقسام الحزب إلى تيارين[1]:

- تيار أنصار "مصالي الحاج" أو ما يعرف بـ "المصاليين" والذين اتهموا المركزيين بالانحراف والابتعاد عن المبادئ الثورية والأهداف المنشودة المتمثلة في المطالبة بالاستقلال الكامل للبلاد.
- تيار اللجنة المركزية وكانت لهم وجهة نظرهم في سياسة الحزب وفي زعامة "مصالي الحاج" له.

و لكن من جهة أخرى كان هناك تيار ثالث يضم أعضاء المنظمة الخاصة الذين كانوا يعانون من متابعة الشرطة الفرنسية بعد اكتشاف منظمتهم، ولكنهم بقوا عازمين و مصممين على مواصلة عملهم النضالي في سرية تامة، و كذلك رأب التصدع الذي أصاب الحزب و وقف الانقسام ، وابعاد القاعدة عنه حفاظا على وحدة الحزب و مساره النضالي الثوري، لذلك اتخذوا الحياد من ذلك الصراع ، و لم يدعموا أي طرف، وانصب اهتمامهم على تشكيل لجنة تتكفل بالمحافظة على وحدة الحزب[2].

اتفق أعضاء هذا التيار على تسمية هذه اللجنة و حددوا شعاراتها في اجتماع عقد في 23 مارس 1954. وبذلك تم الإعلان عن تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل (*CRUA*).ومما جاء في إعلان تأسيسها الحفاظ على وحدة الحزب ، و دعوة المناضلين إلى التزام الحياد[3].

إلا أن الأزمة لم تتوقف عند هذا الحد، و ازدادت تعقدا بدعوة كل طرف إلى عقد مؤتمر طارئ يقتصر على أنصاره فقط. إذ قرر المصاليون عقد مؤتمرهم في بلجيكا من 13 إلى 15 جويلية 1954 وخرجوا بالقرارات التالية: إدانة جماعية للانحراف عن سياسة الحزب، العودة إلى المبادئ الثورية للحزب وسياسته، وضع الثقة المطلقة في مصالي الحاج، حل اللجنة المركزية للحزب، طرد

---

[1] - *Ahmed Mahsas, Le mouvement révolutionnaire en Algérie,op.cit.*

[2] - *Ahmed Mahsas, Le mouvement révolutionnaire en Algérie,op.cit.*

[3] - مسعود مزهودي . أزمة حركة انتصار الحريات الديموقراطية و تأثيرها على اندلاع الثورة التحريرية ،جامعة محمد خيضر بسكرة . 2012

الأعضاء القياديين للحزب وأعضاء اللجنة المركزية باعتبارهم مسؤولين عن الانحراف السياسي للحزب[1].

و من جهة أخرى عقد المركزيون مؤتمرهم بمدينة الجزائر بين 13 و 1954/08/16 ، و اتخذوا القرارات الآتية: رفض الاتهامات الموجهة لهم من طرف مصالي الحاج، التأكيد على مواصلة التحضير للكفاح المسلح،التأكيد على القرارات التي اتخذها الحزب في المؤتمر الثاني وإدانة القرارات التي اتخذها "مصالي الحاج"[2].

أظهرت نتائج تحرك كل من المصاليين و المركزيين مدى الانقسام والخلاف بين الطرفين، و كذلك عمق الأزمة التي كانت أكبر من مجرد خلاف حزبي ، بل إنها كانت مرتبطة بعقم النضال السياسي و عدم قدرته على تقديم أي حل للقضية الوطنية ، و من جهة أخرى تعنت الإدارة الاستعمارية و تمسكها بنفس القانون الأساسي للجزائر الذي جعل من هذه الأخيرة قطعة من الأرض الفرنسية، و عليه فإن مسؤولية اللجنة الثورية للوحدة و العمل كانت تتمثل في تجاوز هذا الخلاف و الانتقال بالعمل الوطني بما تقتضيه تلك المرحلة ، و هذا ما سيتضح في الخطوات العملية التي اتخذتها بعد ذلك[3].

- **اجتماع الـ 22 عضو:**

قرر أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل عقد اجتماع سري حضرته إطارات المنظمة الخاصة بعيدا عن المصاليين والمركزيين. وعقد الاجتماع في 24 جوان 1954، في بيت المناضل درش إلياس و ترأسه "مصطفى بن بو العيد" وكلّف "بوضياف" بتقديم التقرير العام والذي تناول فيه:

- تقديم عرض عن الإنجازات التي تحققت بين (1950-1954).
- تقديم عرض عن تطور الحزب وتحديد أسباب الأزمة التي أدت إلى انقسامه.
- المطالبة باتخاذ قرارات تتلاءم مع الوضع السياسي في الجزائر والأوضاع في البلدان المجاورة.

---

[1] - *Jacques Simon, LE MTLD ...op.cit.* .

[2] - مسعود عزقوني ، أزمة حركة انتصار الحريات الديموقراطية ...مرجع سابق.

[3] - *Ahmed Mahsas, Le mouvement révolutionnaire en Algérie,op.cit.*

وبعد قراءة التقرير ناقش الحاضرون النقاط التي تضمنها، وتبلور النقاش حول قضية الشروع في العمل المسلح حيث انقسم الحاضرون بين مؤيدين له و ضرورة القيام به بصورة عاجلة، أما الموقف الآخر فبالرغم من أنه لم يعارض هذا المبدأ، و لكن اعتبر أن الظروف التي تمر بها الحركة الوطنية غير ملائمة و بالتالي يجب التريث حتى تتحسن هذه الأوضاع ،و في جميع الأحوال فإن هذا اللقاء انتهى المصادقة على مجموعة من القرارات التاريخية التي سيكون لها التأثير الكبير على مسار الأحداث ، و تتمثل في العمل على توحيد التيارين المتنازعين ،و تدعيم موقف اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وتفجير الثورة في تاريخ يتحدد لاحقا[1].

وتم انتخاب "محمد بوضياف" كمسؤول وطني والذي اختار بدوره أعضاء مكتبه، وهم: "مصطفى بن بوالعيد" و "ديدوش مراد" و"العربي بن مهيدي" و "رابح بيطاط". و عين كل واحد منهم على منطقة على النحو التالي:

"المنطقة الأولى: الأوراس النمامشة بقيادة "مصطفى بن بولعيد".

"المنطقة الثانية: الشمال القسنطيني بقيادة "ديدوش مراد".

"المنطقة الثالثة: منطقة القبائل بقيادة "كريم بلقاسم".

"المنطقة الرابعة: إقليم الجزائر العاصمة و ضواحيها بقيادة "رابح بيطاط".

"المنطقة الخامسة: المنطقة الغربية بقيادة "العربي بن مهيدي".

– تكليف "بوضياف" بمهمة التنسيق بين الداخل والخارج[2].

في الفترة الممتدة من شهر أوت إلى شهر أكتوبر 1954 تمثل عمل اللجنة في استكمال عمليات الاستعداد، والتنظيم فربطت اتصالات مع "بن بلة" و "آيت احمد" و"محمد خيضر" بالقاهرة لدعم الثورة في الخارج، كما تم الاتصال بـ "كريم بلقاسم" والذي انضم إلى اللجنة وأصبحت تسمى بـ "لجنة الستة"[3].

---

[1] - محمد بوضياف،التحضير لأول نوفمبر1954 .تقديم عبسي بوضياف، ط2 دار النعمان للطباعة والنشر ، الجزائر ،2011.

[2] - محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر1954...مصدر سابق.

[3] - محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر1954...مصدر سابق.

عقدت اللجنة عدة اجتماعات لمتابعة التحضيرات المادية والبشرية الجارية على مستوى المناطق الخمسة، كان آخرها اجتماع 23 أكتوبر 1954 بمنزل المناضل "مراد بوقشورة" بـ "الرايس حميدو" (بوانت بيسكاد سابقا) بالعاصمة وتقرر فيه ما يلي:

– تحديد تاريخ تفجير الثورة.

– المصادقة على بيان يوزع غداة تفجير الثورة لإعلام الرأي العام في الداخل والخارج يكون بمثابة بطاقة تعريف تحدد الهدف والوسائل.

– منح كل منطقة حرية التصرف في إدارة مصالحها وفق خصوصياتها.

– الإعلان عن ميلاد جبهة التحرير الوطني (الجناح السياسي للثورة) وجيش التحرير الوطني (الجناح العسكري للثورة).

– تكليف "بوضياف" بمهمة التنسيق بين الداخل والخارج.

– قراءة مسودة البيان والمصادقة عليها، وتكليف "محمد العيشاوي" بعملية الرفن والسحب تحت إشراف "كريم بلقاسم"[1].

ب–الاندلاع:

- **أسباب اختيار تاريخ أول نوفمبر:**

يرجع عدد من المؤرخين أنه كانت هناك دلالات رمزية من وراء اختيار الفاتح من شهر نوفمبر لبداية الثورة ، حيث أن يوم 31 أكتوبر 1954 صادف يوم الأحد وهو يوم عطلة وراحة للفرنسيين المدنيين والعسكريين، و كما هو معروف في الطقوس المسيحية، فإن يوم الفاتح من نوفمبر من كل سنة يتم فيه احتفال الفرنسيين بما يسمى بـ"بعيد جميع القديسين ***La Toussaint*** " ، وهو يوم عطلة و بالتالي استرخاء في الثكنات و المراكز الأمنية التي كانت هدفا لهجومات ليلة أول نوفمبر 1954 ، و عليه فإن النتائج الميدانية ستكون ذات تأثير كبير من الجانب المعنوي[2].

---

[1] - محمد بوضياف، التحضير لثورة نوفمبر1954...مصدر سابق.

[2] - محمد بوضياف، التحضير لثورة نوفمبر1954...مصدر سابق.

- **عمليات أول نوفمبر:**

في ليلة أول نوفمبر 1954 حققت العمليات العسكرية الكثير من أهدافها المسطرة بفعل عنصر المفاجئة، فقد تميزت هذه العمليات بالتزامن والتناسق، حيث شملت مختلف مناطق التراب الوطني وهذا لأول مرة منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830، و تمثل فاعلية هذه الهجومات في عدد المجاهدين في تلك الليلة الذي لم يتجاوز 2000 مجاهد على مستوى التراب الوطني، كانوا مسلحين ببنادق الصيد وبنادق أوتوماتيكية من مخلفات الحرب العالمية الثانية وقنابل تقليدية وأسلحة بيضاء (سكاكين وفؤوس وعصي...)[1]. استهدفت هجومات المجاهدين مراكز حساسة وكان في مقدمتها الثكنات العسكرية ومخازن الأسلحة للجيش الفرنسي ومحافظات الشرطة ومراكز الدرك ومزارع المستوطنين والبنايات الإدارية والوحدات الصناعية و الجسور و وسائل النقل، و تم إعدام بعض المتعاونين مع سلطات الاستعمار. و بلغ عدد هذه العمليات بما صرحت به أجهزة الثورة فيما بعد بأكثر من 800عملية مست كامل التراب الوطني [2].

- **بيان أول نوفمبر 1954:**

عرضت مسودة البيان في اجتماع 23 أكتوبر 1954 وتم تكليف "محمد العيشاوي" بعملية الرقن والنسخ تحت إشراف "كريم بلقاسم" وتم ذلك بقرية إيغيل إيمولا بمنطقة القبائل استعملت آلة نسخ يملكها "عبان رمضان" تكفل بإحضارها "كريم بلقاسم" من عند عائلته، وتم سحب البيان على مرتين، ووزع على مختلف مناطق التراب الوطني وأذيع عبر إذاعة صوت العرب من القاهرة ، و تضمن نداء للشعب الجزائري والمناضلين من أجل القضية الوطنية، وحددت فيه مبادئ الثورة ووسائلها ورسمت أهدافها المتمثلة في الحرية والاستقلال، ووضع أسس إعادة بناء الدولة الجزائرية والقضاء على النظام الاستعماري. كما وضعت الجبهة في البيان الشروط السياسية التي تتكفل بتحقيق ذلك دون إراقة للدماء أو اللجوء إلى العنف كما شرحت الظروف المأساوية للشعب الجزائري والتي دفعت

---

[1] - يحيى بوعزيز، الثورة في الولاية التاريخية: أول نوفمبر 1954-19 مارس 1962 ، دار الأمة، برج الكيفان ، الجزائر، 2014، ص 452.

[2] - يحيى بوعزيز، الثورة في الولاية التاريخية...مرجع سابق.

به إلى حمل السلاح لتحقيق أهدافه القومية والوطنية مبرزة الأبعاد السياسية والتاريخية والحضارية لهذا القرار التاريخي[1].

ردود الأفعال على اندلاع الثورة:

- ردود الأفعال الفرنسية:

سارعت السلطات الاستعمارية جراء اندلاع الثورة التحريرية في أول نوفمبر إلى اتخاذ جملة من الإجراءات السريعة منها العسكرية والسياسية والإعلامية لاحتواء الوضع. وللتقليل من الصدمة اعتبرت الأحداث التي وقعت ليلة أول نوفمبر 1954 ووصفتها بأنها محدودة التأثير وأنها من فعل بعض الخارجين عن القانون، متهمة أيادي خارجية في إشارة إلى القاهرة مصدر إذاعة البيان في إذاعة صوت العرب. وهذا ما ورد في تصريحات الساسة الفرنسيين في الجزائر وباريس بهدف تقزيم الحدث وطمأنة المستوطنين. لكن في آن واحد تم رصد إمكانات مالية ومادية وبشرية كبيرة لمواجهة الأحداث وهوما يتناقض وادعاءاتهم بعزلتهم عن الحدث[2].ولكن ميدانيا باشرت المؤسسة العسكرية الفرنسية سلسلة من العمليات عبر الوطن، لاسيما في المنطقة الأولى أوراس النمامشة ومحاصرة السكان وشن حملات التمشيط والتفتيش لخنق الثورة في مهدها، بالإضافة إلى اعتقال أعضاء اللجنة المركزية ومناضلي حركة انتصارالحريات الديمقراطية وحل الحزب في 05 نوفمبر 1954 وإغلاق مكاتبه ونواديه. أما التصريحات الرسمية فقد تعاقبت في شكل بيانات رسمية قدمت لوسائل الإعلام الفرنسية والأجنبية من طرف وزراء ومسؤولين فرنسيين. وعلى الصعيد الدبلوماسي سارعت الحكومة الفرنسية إلى اتهام أطراف أجنبية بالوقوف وراء الأعمال المسلحة بالجزائر وأشارت بأصابع الاتهام إلى المخابرات المصرية[3].

---

[1] - يحيى بوعزيز ، الثورة في الولاية التاريخية...مرجع سابق.

[2] - الطيب عبدو ، مواقف فرانسوا ميتران من الجزائر،(1995- 1954)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر ، جامعة الجزائر 02 ، 2014.

[3] - الطيب عبدو ، مواقف فرانسوا ميتران ...مرجع سابق.

- ردود الأفعال الوطنية:

بعد اندلاع الثورة وإعلان ميلاد جبهة التحرير الوطني ممثلا شرعيا ووحيدا لكفاح الشعب الجزائري وفق ما جاء في بيان أول نوفمبر، اختلفت مواقف الأحزاب الجزائرية آنذاك بين مؤيد ومعارض[1].

* **موقف المركزيين:** اعتبر المركزيون أن العمل الذي أقدمت عليه جبهة التحرير الوطني مغامرة تجهل نتائجها ولذلك تحفظوا كثيرا في بداية الأمر، خاصة بعد إقدام السلطات الاستعمارية في الأسبوع الأول لاندلاع الثورة على حل حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية واعتقال العديد من مناضليه ومنهم "بن يوسف بن خدة" و "عبد الرحمن كيوان" و"أحمد بودا"[2].

* **موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:** اعتبر زعيم الحزب "فرحات عباس" اندلاع الثورة بالعمل الفوضوي والتصرف اليائس، و أن عواقبه غير مضمونة[3].

* **موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:** انقسم موقف الجمعية إلى تيارين:

التيار الأول : كان يرى أن مفجري الثورة يفتقدون للجدية في مطالبهم.

التيار الثاني: أعلن مساندته للثورة داعيا الشعب الجزائري إلى تلبية نداء جبهة التحرير الوطني، ووجه هذا التيار بيانا وقعه حوالي 300 معلم ومن أبرزهم "العربي التبسي"، ومثله أيضا بيان جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الذي وقعه "الشيخ الإبراهيمي" في القاهرة بتاريخ 15 نوفمبر 1954.

* **موقف المصاليين:** بعد حل حركة انتصار الحريات الديمقراطية واعتقال العديد من مناضليها أسس "مصالي الحاج" حزبا جديدا أطلق عليه اسم "الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) في 20 ديسمبر 1954. و قد كان له موقفا سلبيا و معارضا لاندلاع الثورة الجزائرية[4] .

- ردود الأفعال الأولية في العالم العربي و الإسلامي:

لم تكن واضحة فقد سادها الحذر والتحفظ بسبب ضغوط الدبلوماسية الفرنسية الشديدة والمتواصلة. باستثناء مصر التي كان فيها مكتب لجنة تحرير المغرب العربي والتي انطلق من إذاعتها نداء أول نوفمبر إلى العالم. أما البلدان العربية الأخرى فلم تكن لها بادرة علنية عدا مسعى

---

[1] - زبيري، محمد العربي ، الثورة الجزائرية في عامها الاول ،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
[2] - زبيري، محمد العربي ، الثورة الجزائرية ...مرجع سابق
[3] - زبيري، محمد العربي ، الثورة الجزائرية ...مرجع سابق
[4] - زبيري، محمد العربي ، الثورة الجزائرية ...مرجع سابق.

المجلس الوطني السوري ومحاولة من المجلس الوطني الأردني. وقد كان التذبذب والتردد هما السمة الرئيسية لتلك الردود والمواقف. وهو ما ينطبق على الجامعة العربية التي اتسم موقفها بالتردد ولم يتبلور إلا بعد مدة حيث تداركت التأخر الذي طبع موقفها الأول.

3- انتشار الثورة وتنظيمها:

أ- هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955:

➢ أسبابها:

- إعطاء الثورة دفعا قويا من خلال نقلها إلى قلب المناطق المستعمرة في الشمال القسنطيني.
- اختراق الحصار المضروب على منطقة الأوراس.
- رفع معنويات الثوار خاصة بعد الأحداث التي شهدتها الثورة في عام 1955 بمثل استشهاد "ديدوش مراد" قائد المنطقة الثانية واعتقال "مصطفى بن بوالعيد" قائد المنطقة الأولى و "رابح بطاط" قائد المنطقة الرابعة.
- تحطيم ادعاءات السلطات الاستعمارية بأن كل ما كان يحدث هو مجرد أعمال تخريبية ارتكبها خارجون عن القانون وقطاع طرق.
- تجسيد التضامن مع الشعب المغربي الشقيق، فقد تزامنت الهجومات مع الذكرى الثانية لنفي السلطان محمد الخامس (20 أوت1953-20 أوت 1955).
- التصدي لمشروع "سوستيل" الذي أراد من خلاله فصل الشعب عن الثورة[1].

➢ تنفيذ الهجومات:

بدأت الهجومات في منتصف نهار يوم السبت 20 أوت 1955 بقيادة البطل "زيغود يوسف" وشملت أجزاء واسعة من منطقة الشمال القسنطيني ومست أكثر من 26 مدينة وقرية، واستهدفت المنشآت الحيوية الاستعمارية ومراكز الشرطة والدرك ومزارع المستوطنين وألحق المجاهدون خسائر كبيرة في صفوف العدو فتعالت أصوات التهليل والتكبير وعبرت الجماهير الجزائرية عن رفضها للاستعمار ومساندتها لجيش وجبهة التحرير الوطني[2].

---

[1] - محمد سيف بوفلاقة، محاضرات في تاريخ الجزائر ...مرجع سابق.

[2] - محمد سيف بوفلاقة، محاضرات في تاريخ الجزائر ...مرجع سابق.

➢ **نتائج الهجومات:** استطاعت هجومات 20 أوت 1955 تحقيق نتائج إيجابية على المستويين الداخلي والخارجي.

➢ **على المستوى الداخلي:**

- فك الحصار المضروب على المنطقة الأولى (الأوراس).
- تشتيت القوات العسكرية الفرنسية التي لم يعد بمقدورها التركيز على منطقة الأوراس.
- إثبات شعبية الثورة وإلغاء صفة قطاع الطرق عن المجاهدين.
- وضع حد لتردد الأحزاب في الالتحاق بالثورة فقد انضمت عناصر جمعية العلماء بداية من شهر فيفري 1956 إلى الثورة ونفس الموقف اتخذه "فرحات عباس" في أفريل 1956 ومختلف تيارات الحركة الوطنية.
- زيادة الإقبال الجماهيري على الثورة بشكل كبير مما أعطى للعمل العسكري دفعا قويا.
- ضرب مشروع "سوستيل" في العمق[1].

– **على المستوى الخارجي:**

- تقديم رسالة واضحة للرأي العام الفرنسي والعالمي بأن ما يحدث في الجزائر ثورة مسلحة وشاملة وتعبير عن رفض السياسة الاستعمارية وأن الكفاح المسلح هو الخيار الوحيد والأمثل لاسترجاع حق الشعب الجزائري.
- تزكية ودعم مطلب المجموعة الأفرو–أسيوية التي تبنت مهمة الدفاع عن القضية الجزائرية في المحافل الدولية خاصة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العاشرة التي عقدت قبل نهاية سنة 1955 تنفيذ التوصيات مؤتمر باندونغ[2].

➢ **ردود فعل السلطات الفرنسية على الهجومات:**

ردت السلطات الفرنسية بوحشية لا نظير لها على 20 أوت 1955 ومن بين ما قامت به:

- شن حملة توقيف وقمع واسعة استهدفت الآلاف من المدنيين الجزائريين.
- حرق كثير من المشاتي وقصف القرى برا وجوا.

---

[1] - محمد سيف بوفلاقه، محضرات في تاريخ الجزائر ...مرجع سابق.

[2] - محمد سيف بوفلاقه، محضرات في تاريخ الجزائر ...مرجع سابق.

- ارتكاب مجازر رهيبة في عدة مناطق مثل مجزرة ملعب سكيكدة أين حشرت الآلاف من الرجال والنساء والأطفال والشيوخ وأعدمت الكثير منهم.
- جسامة عدد الضحايا الذي قدر بحوالي 12000 جزائري.

ب – مؤتمر باندونغ 18-24 أفريل 1955:

كانت القضية الجزائرية من أهم القضايا التي تمت دراستها في المؤتمرات الإفريقية الآسيوية منذ مؤتمر باندونغ الذي عقد بين 18 و 24 أفريل سنة 1955 ويعود ذلك إلى دور جبهة التحرير الوطني من جهة وكذلك دور بعض الزعماء العرب والآسيويين مثل الرئيس المصري "جمال عبد الناصر" والرئيس "نهرو" والرئيس الإندونيسي"أحمد سوكارنو"[1]. لقد كان لهذه المواقف دور كبير في إخراج القضية الجزائرية من إطارها الضيق (بين فرنسا والجزائر) إلى إطار أوسع. وقد اعترفت جبهة التحرير الوطني آنذاك بالجميل الذي أسدته لها الدول الإفريقية والآسيوية في نضالها من أجل التحرر[2].

مثل جبهة التحرير الوطني وفد يتكون من "حسين آيت أحمد" و "أحمد بزيد" كوفد ملاحظ إذ لم تكن هناك حكومة جزائرية معترف بها حينئذ. طرحت القضية الجزائرية للمناقشة وقدم ممثل الباكستان اقتراحا يتضمن مشاركة الدول الحاضرة في تحرير الجزائر ماديا، إلا أن الرئيس الهندي "نهرو" اعترض هذا الاقتراح مؤكدا على مسألة اللاعنف والذي رغب في أن يكون هو سياسة المؤتمر.وفي لوائح المؤتمر كانت القضية الجزائرية من بين النقاط المدرجة ، وأعلن المؤتمر أنه يؤيد حقوق شعوب الجزائر والمغرب وتونس في تقرير مصيرها وفي الاستقلال، ودعا الحكومة الفرنسية لوضع تسوية سلمية لهذا الموضوع. كما أوصى المؤتمر بعرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة، وقد قدم فعلا مندوبو 14 دولة إفريقية وآسيوية رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 29 جويلية 1955 طلبوا منه إدراج قضية الجزائر في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة، بناء على تعليمات

---

[1] - إسماعيل دبش، السنة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية ، دار هومة ،الجزائر ، 1999.

[2] - إسماعيل دبش، السنة العربية والمواقف الدولية ...مرجع سابق.

حكوماتهم (مصر و ليبيا و سوريا و لبنان و العراق و السعودية و اليمن و إيران وأفغانستان و باكستان و الهند و بورما و تايلندا و أندونيسيا) [1]..

وفي سبتمبر 1955 وضعت الجمعية العامة القضية الجزائرية في جدول أعمالها وأثناء الجلسة غادر الوفد الفرنسي القاعة. وهكذا وجهت ضربة قاصمة للحكومة الفرنسية باعتراف مسؤوليها.وقد صرح "جاك سوستيل" قائلا: إن هذا الحدث ذو قيمة معنوية كبيرة لدى الجزائريين أكثر من الحصول على السلاح"[2].

ج- مؤتمر الصومام 20 أوت 1956:

أسباب انعقاد المؤتمر:

يعد مؤتمر الصومام أول اجتماع للمسؤولين السياسيين والعسكريين للثورة، و لقد أدت عدة عوامل إلى انعقاده لعل أهمها:

- كان ضرورة ملحة لتقييم المرحلة الأولى من الثورة المسلحة.
- وضع الخطوط العريضة لمواصلة الكفاح المسلح.
- تزويد الثورة بقيادة مركزية وطنية موحدة تقوم بتنظيم وتسيير الكفاح المسلح.
- توحيد التنظيم العسكري وتحديد المنطلقات السياسية والأيديولوجية.
- تدارك النقائص خاصة نقص التموين وقلة التمويل وضعف الاتصال بين المناطق[3].
- **تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر:**

بعد سلسلة من الاتصالات بين مختلف قيادات المناطق، اختيرت المنطقة الثالثة لاستضافة المؤتمرين لتوفر شروط الأمن والنظام والسرية.

* **المكان** : قرية إيفري أوزلاقن المجاورة لغابة أكفادو.

* **التاريخ:** 20 أوت 1956.

ترأس جلسات المؤتمر الشهيد "العربي بن مهيدي" و أسندت الأمانة للشهيد "عبان رمضان".

---

[1] - إسماعيل دبش، السنة العربية والمواقف الدولية ...مرجع سابق.

[2] - إسماعيل دبش، السنة العربية والمواقف الدولية ...مرجع سابق.

[3] - حسن أزغيدي محمد، مؤتمر الصومام ...مرجع سابق.

* **الأعضاء الحاضرون:**

– العربي بن مهيدي؛ ممثل المنطقة الخامسة ورئيس الجلسة، عبان رمضان؛ ممثل جبهة التحرير الوطني وكاتب الجلسة. عمر أوعمران؛ ممثل المنطقة الرابعة، كريم بلقاسم؛ ممثل المنطقة الثالثة، زيغود يوسف؛ ممثل المنطقة الثانية، بن طوبال؛ نائب زيغود يوسف.

▪ **الأعضاء الغائبون:**

– مصطفى بن بولعيد؛ ممثل المنطقة الأولى (استشهد في ليلة 22 مارس 1956)، سي الشريف؛ ممثل الجنوب.

جدول الأعمال:

- خلفية الاجتماع
- عرض التقارير : عن فترة 1954–1956 من قبل قادة المناطق.
- توحيد النظام: تقسيم المناطق، الهيكلة، إحداث تعيينات على القيادات، مراكز القيادة.
- التوحيد العسكري: الرتب، المرتبات، المنح العائلية....
- التوحيد السياسي: المحافظون السياسيون.
- التوحيد الإداري: مجالس الشعب.
- جبهة التحرير الوطني: قانونها الأساسي، نظامها الداخلي، هيئاتها المسيرة...
- جيش التحرير الوطني.
- العلاقات بين جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، العلاقة بين الداخل والخارج (تونس، المغرب، فرنسا).

نتائج مؤتمر الصومام:

استعرض المؤتمرون النقائص والسلبيات التي رافقت انطلاق الثورة وانعكاساتها على الساحة الداخلية والخارجية وبعد عدة أيام من المناقشات (10 أيام) أسفرت جلسات المؤتمر عن تحديد

الأطر التنظيمية المهمة التي يجب إثراؤها وصيغت هذه الأطر في قرارات سياسية وعسكرية مهمة ومصيرية مست مختلف الجوانب التنظيمية للثورة؛ السياسية والعسكرية والاجتماعية والفكرية[1].

– تم إصدار وثيقة سياسية حددت من خلالها منهجية الثورة المسلحة مرفقة بتصور مستقبلي للآفاق والمبادئ والأسس التنظيمية للدولة الجزائرية بعد الاستقلال.

– تقسيم التراب الوطني إلى ست ولايات وكل ولاية تتضمن عددا من المناطق والنواحي والأقسام لتسهيل عملية الاتصال والتنسيق.

– توحيد التنظيم العسكري لمختلف الوحدات القتالية (الرتب، الترقيات، المهام والهيكلة).

– التنظيم السياسي: وضع المؤتمرون تعريفا خاصا بالمحافظ السياسي الذي ظهر لأول مرة في مؤتمر الصومام، والذي أسندت له أدوار جبارة في تسيير شؤون الثورة السياسية والعسكرية لمواجهة الاستراتيجية الفرنسية بالإضافة إلى المجالس الشعبية واختصاصاتها والمنظمات المسيرة للثورة وكيفية تشكيلها.

– تشكيل قيادة عامة موحدة للثورة مجسدة في كل من المجلس الوطني للثورة وهو بمثابة الهيئة التشريعية ولجنة التنسيق والتنفيذ كهيئة تنفيذية لتسيير أعمال الثورة.

– علاقة جيش التحرير بجبهة التحرير: من القرارات الهامة التي أقرها مؤتمر الصومام هي أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج مع مراعاة مبدأ الإدارة المشتركة.

– توقيف القتال، المفاوضات، الحكومة المؤقتة، دعم العمل الدبلوماسي وقضايا أخرى[2].

د– مؤسسات الثورة

- **المجلس الوطني للثورة:**

المجلس الوطني للثورة هو أعلى هيئة نظامية للثورة الجزائرية، تستطيع أن تقرر الحرب والسلم، كانت بمثابة برلمان يشرع ويخطط للثورة، و هي أول هيئة سياسية من نوعها، في تاريخ الشعب الجزائري، فكانت بمثابة النواة الأولى للبرلمان تتكون من 34 عضوا، سبع عشرة عضوا منهم دائمون في حين أن السبع عشرة الآخرين كانوا إضافيين.

---

[1] - حسن أزغيدي محمد، مؤتمر الصومام ...مرجع سابق.

[2] - حسن أزغيدي محمد، مؤتمر الصومام ...مرجع سابق.

- **لجنة التنسيق والتنفيذ:**

تشكلت هذه اللجنة خلال مؤتمر الصومام، وهي هيئة تنفيذية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، تتكون من خمسة إلى أربعة عشر عضوا، تتمثل مهمتها في قيادة عمليات الكفاح المسلح في شقيه السياسي و العسكري، يشكل هذه اللجنة المجلس الوطني للثورة الجزائرية وهو المسؤول عن حلها أيضا بأغلبية الثلثين[1].

اختطاف قادة الثورة الجزائرية 22 أكتوبر 1956

وجهت الدعوة لجبهة التحرير الوطني في نهاية سبتمبر من عام 1956، للمشاركة في الندوة المغاربية المقرر عقدها في تونس يوم 22 أكتوبر 1956 لتحقيق عدة أهداف من بينها تأكيد البعد المغاربي للثورة الجزائرية، وتخليص أقطار المغرب العربي من الهيمنة الاستعمارية[2]، وتشكل الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني من: "محمد خيضر"، "حسين آيت أحمد"، "أحمد بن بلة"، "محمد بوضياف"، وقد رافقهم في هذه المهمة المناضل "مصطفى الأشرف". وكان من المتوقع أن تجرى المحادثات مع الرئيس "الحبيب بورقيبة" والسلطان المغربي "محمد الخامس" لبحث القضية الجزائرية وتقييم آفاق السلام في الجزائر، كما كان من المتوقع التطرق إلى قضية اتحاد شمال إفريقيا المحرر كليا، مع تحديد طبيعة علاقات هذه الدول مع فرنسا[3]. بعدما علمت السلطات الاستعمارية بذلك، بدأ التخطيط لعملية اختطاف قادة الثورة، حيث أبدت فرنسا موافقتها، لكنه تبين فيما بعد أن الموافقة الفرنسية على الوساطة المغربية التونسية، لم تكن سوى عملية مدبرة تدبيرا محكما، لتسهل عملية إلقاء القبض عليهم.

قبيل التوجه إلى تونس لحضور "ملتقى السلام" جرت مراسيم استقبال قادة الثورة في الناظور بصفتهم مدعوين رسميين للسلطان، من قبل ولي العهد "الحسن الثاني"، ثم خصهم "محمد الخامس" باستقبال حار وبشكل احتفالي بالرباط يومي 20 و 21 أكتوبر 1956، ولقد أثار هذا الاستقبال الخاص بالمغرب غضب الحكومة الفرنسية التي وجهت إليه رسالة احتجاج، وتجدر الإشارة أنه في

---

[1] - حسن أزغيدي محمد، مؤتمر الصومام ...مرجع سابق.

[2] - المختار نزار، وحدة المغرب العربي: الفكرة والتطبيق 1918 – 1958، الدار التونسية للكتاب، تونس، 2011.

[3] - المختار نزار، وحدة المغرب العربي...مرجع سابق.

22 أكتوبر 1956 كان من المقرر أن يستقل مندوبو جبهة التحرير الوطني نفس الطائرة مع السلطان المغربي وحاشيته، لكنهم ركبوا طائرة أخرى. وبعد هذا التغيير الحاصل، وجد الجنرال "فرندون" (*Frandon*) رئيس المنطقة الجوية الخامسة التي تغطي الجزائر مناسبة لتنفيذ مؤامرة الاختطاف، فاتصل بالملواء " لوريو" *(Lorillot)* القائد الأعلى في الجزائر، الذي استشار بدوره "ماكسل وجون" أمين سر الدولة في القوات المسلحة وهو الذي أعطى الأوامر بدون تردد باعتراض الطائرة[1].

في حدود منتصف النهار من يوم 22 أكتوبر 1956 أقلعت الطائرة DC3 المستهدفة التابعة لشركة الطيران المغربي من مطار "الرباط سلا" وكان على متنها إضافة إلى قادة الثورة عشرة صحافيين من بينهم "طوم براذي" من نيويورك تايمز و "إيغدو شامب" من نوفيل أبسرفاتور. وكان الخط المحدد لطيران الطائرة هو الرباط – بالما– دي مايوركا، وهو خط بعيد عن المجال الجوي الخاضع لرقابة السلطات الفرنسية، ولا يمر من منطقة الاستعلامات المراقبة بأجهزة رادار الجزائر. وكان من المقرر أن تتحول الطائرة من قطاعات الإصغاء في المملكة المغربية للدخول في قطاع اشبيليا قبل النزول في بالما، غير أن مراكز مدينتي الجزائر ووهران أصغت إلى تردد قطاع اشبيليا، حينها طلب من قائد الطائرة الانحراف عن خط سيره والنزول في وهران، لكن هذا الأخير رفض الامتثال للأوامر لأن مخطط طيرانه يحتم عليه الهبوط في بالما. ولما بلغ قائد الطائرة شركة الطيران المغربية بما حدث له مع السلطات الفرنسية أعطيت التعليمات من الرباط إلى ملاحي الطائرة بعدم مغادرة بالما إلى إشعار آخر، لكن تعذر عليهم تلقي الرسائل عن طريق المطار الذي يستخدم في اتصالاته خط (الرباط– مدينة الجزائر – باريس– مدريد– بالما) لأن السلطات الفرنسية احتجزت الرسائل لإنجاح عملية القرصنة الجوية[2].

وعند مغادرة بالما باتجاه تونس، طلبت السلطات العسكرية الفرنسية من قائد الطائرة المغربية تغيير وجهته باتجاه الجزائر، وفي محاولة لها للعودة إلى المملكة المغربية طبق تعليمات السلطات المغربية انطلقت باتجاهها الطائرات الفرنسية الحربية التي كانت على أتم الاستعداد لإطلاق النار

---

[1] - المختار نزار، وحدة المغرب العربي...مرجع سابق.

[2] - المختار نزار، وحدة المغرب العربي...مرجع سابق.

إن هي حاولت الفرار. وهكذا تم تحويل الطائرة التي كانت تقل قادة الثورة نحو مدينة الجزائر بمطار الدار البيضاء وسط حشد كبير من القوات العسكرية والأمنية[1].

لقد أثار هذا الاختطاف الإرهابي موجة واسعة من الاستنكار والتنديد الشديدين على المستوى الداخلي والخارجي. و أثبتت هذه العملية للعالم، بأن السلطات الاستعمارية لم تكن راغبة في تسوية القضية الجزائرية عن طريق التفاوض. أما المناضلين المعتقلين فقد تم تحويلهم مباشرة بعد الاختطاف إلى فرنسا وحبسهم هناك في عدة سجون منها "فرين" *(Fresnes)*، "تورکون" *(Turquin)*، "اكس" *(Aix)* . وأمام هذا الإجراء التعسفي بذلت الجهود لإرغام الحكومة الفرنسية على إطلاق سراحهم لكن دون جدوى. وظلوا معتقلين هناك إلى غاية إطلاق سراحهم يوم19 مارس 1962[2].

إضراب الثمانية أيام 28 جانفي – 04 فيفري 1957 :

تطبيقا لقرارات مؤتمر الصومام الرامية إلى تصعيد العمل الثوري والسياسي وإشراك كافة شرائح الشعب الجزائري في الثورة، اجتمع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر من عام 1956 وقرروا شن إضراب عام في الجزائر، لمدة ثمانية أيام بهدف تدعيم مسعى الكتلة العربية – الآسيوية في الأمم المتحدة في العاشر ديسمبر 1956، فأصدرت التعليمات بحوالي شهر تقريبا قبل الموعد المحدد، قصد إنجاح هذا الإضراب[3].

وبعدما تقرر عقد الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 28 جانفي 1957، اتفق أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ على شن الإضراب العام لمدة ثمانية أيام بتاريخ 28 جانفي 1957 ابتداء من منتصف الليل إلى غاية 04 فيفري من نفس السنة. و أوكلت مهمة التحضير إلى الولايات الستة، فشكلت عدة لجان داخل المصالح والمؤسسات مهمتها التوعية والتوجيه، مع دعوة السكان للتزود بالمؤونة طوال أيام الإضراب. و وجهت جبهة التحرير الوطني، منشورا تاريخيا دعت فيه الشعب

---

[1] - المختار نزار، وحدة المغرب العربي...مرجع سابق.

[2] - المختار نزار، وحدة المغرب العربي...مرجع سابق.

[3] - *Mohammed Harbi, Benjamin Stora , La guerre d'Algérie , Fayard, Paris ,2010.*

الجزائري إلى أن يبرهن أمام العالم عن عزمه على استرجاع استقلاله. ولقد أذيع في28 جانفي عبر "صوت العرب" من القاهرة[1].

انطلق الإضراب في وقته المحدد، وشمل منذ اليوم الأول مختلف أنحاء القطر الجزائري، حيث اعتصم الجزائريون في بيوتهم، وتوقفت مختلف الأنشطة في المدن استجابة لنداء جبهة التحرير الوطني. أما عن نسبة الاستجابة الشعبية للإضراب فتذكر الصحف الأجنبية وحتى الفرنسية المعاصرة للحدث، فقد بلغت 90 بالمائة، سواء في الإدارات والمصالح العمومية الرسمية مثل مصلحة البريد والسكك الحديدية ومختلف أنواع المواصلات أو في الأسواق العامة. كان رد فعل الاستعمار الفرنسي رهيبا، حيث جند إمكانيات مادية وعسكرية كبيرة مع استعمال كل الوسائل الوحشية لإحباط الإضراب، فأنشأت الإدارة الاستعمارية في أول الأمر إذاعة سرية مزيفة سمتها (صوت الجزائر الحرة المجاهدة) لتقلد إذاعة (صوت الجزائر الحرة المكافحة)، ومن خلالها تذيع بيانات وأوامر مزيفة ومضادة لأوامر جيش وجبهة التحرير الوطنيين، وتؤكد في برامجها أن الإضراب مناورة استعمارية يجب إحباطها. ومن التدابير الأخرى المتخذة لإفشال هذا الإضراب، توزيع مناشير مزيفة على أوراق تحمل صورة العلم الوطني، زيادة على بلاغات رسمية يهددون فيها المضربين بإنزال أشد العقوبات[2]. كما سخرت السلطات الاستعمارية والجيش الفرنسي مجموعة من التدابير والوسائل القمعية لإفشاله، تمثلت في اقتحام الدكاكين والمحلات التجارية بتحطيم أقفال الأبواب بالقوة من قبل رجال المظلات بواسطة الفؤوس والمطرقات... ولم يترددوا في قنبلة المتاجر بواسطة الدبابات مثلما حدث في بوفاريك، كما حمل العمال بالقوة إلى مقر عملهم ، وأرغم المعلمون على ملازمة قاعات التدريس بالرغم من غياب التلاميذ[3].

كان الإضراب بمثابه استفتاء، عبر من خلاله الشعب الجزائري على تمسكه بقيادته الثورية، كممثل شرعي ووحيد له. و تزامن هذا الإضراب مع عرض القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة ومناقشته لفترة أكثر من عشرة أيام، توجت بالتصويت على مشروع قرار متعلق بالجزائر ، إذ اعتبرت

---

[1] - **جلالي صاري**، تضامنة أيام من معركة "الجزائر [28 جانفي-4فيفري 1957] ، موفم للنشر ، "الجزائر ،2012.

[2] - **جلالي صاري**، تضنيه أنفو..مرجع سابق.

[3] - **جلالي صاري**، تضنيه أنفو..مرجع سابق.

القضية الجزائرية من القضايا الدولية التي ينطبق عليها مبادئ ميثاق الأمم المتحدة في حق تقرير المصير، ولذا وجب على فرنسا أن تتجه في هذا الاتجاه لتسوية المشكلة الجزائرية بطرق سلمية عن طريق التفاوض[1].

مظاهرات 17 أكتوبر 1961:

تعود الأسباب المباشرة لهذه المظاهرات إلى ما شهدته العاصمة باريس من أعمال قمع رهيبة ضد الجزائريين تمثلت خاصة في التفتيش المباغت، والاعتقال التعسفي، والقهر والإذلال، حيث تمركز قسم كبير من قوات الأمن الفرنسية في الأماكن التي يتواجد بها الجزائريون وصبت جام غضبها وانتقامها عليهم، بل أنها أقامت لهم مركزا لا يقل فظاعة عن تلك التي أقامتها النازية[2].

وفي15 أكتوبر 1961 أصدر"موريس بابون" (محافظ شرطة باريس) قرار حظر التجول على الجزائريين في باريس وضواحيها ابتداء من الساعة الثامنة والنصف ليلا إلى غاية الخامسة والنصف صباحا، وخلالها عاشت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا فترة حرجة من خلال الحملات الشرسة والرقابة الشديدة على الجزائريين وتنقلاتهم. ولم يكتف "بابون" بإصدار حظر التجول بل فرض قيودا على كل المقاهي والمطاعم التي يتردد عليها الجزائريون وألزمها بالإغلاق على الساعة السابعة مساء[3].

قررت فيدرالية جبهة التحرير الوطني الرد على تلك الممارسات القمعية وتم الاتفاق على تنظيم مظاهرة سلمية يوم 17 أكتوبر من نفس السنة لوقف حظر التجول المفروض على الجزائريين. وبعد الاجتماع أرسلت التقارير إلى كافة المسؤولين لإعلامهم بالأمر، وأعطيت التعليمات الصارمة على أن تكون المظاهرات سلمية، بحيث لا يحمل أي جزائري أي سلاح مهما كان نوعه.ارتكزت التعليمات على تحديد مراكز مهمة لسير المظاهرات، وكانت شعارات المظاهرة محددة منها "الجزائر المستقلة" و "تحيا الجزائر" و "الحكم لجبهة التحرير الوطني"، وفي حالة تدخل قوات الشرطة للضغط

---

[1] - *Mohammed Harbi, Benjamin Stora.. op.cit*

[2] - عزيز، سعدي، جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر 1961: صفحات سوداء من جرائم فرنسا في ظل جمهورية شغول الخامسة، دار الفجر للنشر، الجزائر، 2004.

[3] - عزيز، سعدي، جرائم موريس بابون...مرجع سابق.

على تفريق المتظاهرين، وقتها يكون الرد الوحيد "حرروا المساجين"، إلى جانب رفع العلم الجزائري في المسيرة من طرف المناضل "بن عربي الحبيب" الذي توفي في اليوم الثاني من المظاهرات، وفي ليلة 17 أكتوبر 1961 المصادف ليوم الثلاثاء وفي جو ممطر استجابت الجالية الجزائرية بفرنسا لنداء فيدرالية جبهة التحرير الوطني، وخرج أكثر من 30 ألف متظاهر إلى الشوارع الرئيسية لمدينة باريس في هتوف مرددين الشعارات الوطنية[1].

واجهت الشرطة الفرنسية المقدر عددها بـ 7000 شرطي وثلاث وحدات وحاميتين من الفرقة الجمهورية للأمن، جموع المتظاهرين بأعمال وحشية، وبأبشع أنواع وسائل القمع من قنابل مسيلة للدموع والضرب بالهراوات وإطلاق النار العشوائي دون تمييز، وتركت الكثير منهم في برك من الدماء من جراء الضرب بالعصي على الرؤوس، كما كانت أزقة المدينة مليئة بجثث المتظاهرين، إذ تم رمي الكثير منهم مكبلين اليدين والرجلين في نهر السين أمام مرأى "بابون" شخصيا، الذي أمر بردم جميع الذين قتلوا في مقبرة "لاشاز" والمقدر عددهم بـ 300 شهيد ناهيك عن آلاف الجرحى[2]..

و تم اعتقال 12 ألف جزائري متظاهر، واقتيدوا بعدها إلى ملعب "بيار دو كوبيرتان"، أين قضوا خمسة أيام تحت وطأة القهر، والجوع والبرد، وحسب بعض الشهود ممن عايشوا الحدث فقد ظلت جثث الجزائريين تطفو على نهر السين طيلة ما تبقى من شهر أكتوبر فيما تم ترحيل 1500 شخص إلى الجزائر. وتمادت السلطات الفرنسية في جرائمها بشنق الكثير من المتظاهرين في غابة (فانسان ***Vincennes***) بعد التعذيب والاستنطاق في مراكز الاعتقال، ورغم تستر السلطات الاستعمارية عن هذه الجرائم، فإن مظاهرات17 أكتوبر 1961 قد أكسبت القضية الجزائرية أنصارا كثيرين لدعم الثورة سياسيا وإعلاميا وماديا والدفاع عن المساجين وفضح ممارسات المستعمر الفرنسي[3].

---

[1] - بزيان سعدي، جرائم موريس بابون...مرجع سابق.

[2] - بزيان سعدي، جرائم موريس بابون...مرجع سابق.

[3] - بزيان سعدي، جرائم موريس بابون...مرجع سابق.

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

بدأ التفكير في إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ سنة 1957، حيث فوض المجلس الوطني للثورة الجزائرية في الاجتماع المنعقد بالقاهرة 22-28 أوت 1957 لجنة التنسيق و التنفيذ بتشكيلها[1]، و أعلنت جبهة التحرير الوطني من القاهرة عن إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتاريخ 19 سبتمبر 1958، و قد صدر بلاغ يعلن عن إنشائها في نفس الوقت من تونس والرباط بالمغرب و بعض العواصم العربية الأخرى، حيث قرأ "فرحات عباس" نص البلاغ باللغة الفرنسية، ثم تلاه "عبد الحميد مهري" باللغة العربية[2].

أما الهدف الذي أنشأت من أجله الحكومة المؤقتة فهو إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري موجود، و يظهر رغبته في الاتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية بمقتضى الشروط التي أعلنتها الثورة، و المهمة الأساسية للحكومة المؤقتة هو تمكين الجزائر من إثبات وجودها في العالم و التهيئة لهذا العمل[3].لقد تشكلت ثلاثة حكومات مؤقتة خلال الثورة التحريرية؛ الأولى كانت من 19-09-1958 إلى جانفي 1960، أما الثانية فمن جانفي 1960 إلى أوت 1961 ثم الثالثة إلى صائفة 1962[4].

4- المخططات الاستعمارية الكبرى للقضاء على الثورة:

أ- المخططات العسكرية:

كعهدها دائما واجهت السلطات الفرنسية الثورة الجزائرية منذ اندلاعها بمنطق القوة والقمع، حيث سارعت إلى اتخاذ جملة من الإجراءات العسكرية والقانونية لوأدها في مهدها، والسيطرة عليها قبل أن يشتد عودها، ومن بين هذه المخططات نذكر:

- **رفع الإمدادات العسكرية:**

أعادت القوات الاستعمارية ترتيب قواتها في التنظيم والتنسيق بين مختلف القوات المدنية والعسكرية، وكمرحلة أولى سارعت إلى رفع تعدادها، وكان أول إمداد قامت به حكومة "مندس فرانس" في

---

[1] - *Charles-Robert Ageron , De l'Algérie française à l'Algérie algérienne et Genèse de l'Algérie algérienne , Editions Bouchène , Paris , 2005.*

[2] - *Saad Dahlab , Mission accomplie , Editions Dahlab, Alger ,1990.*

[3] - *Saad Dahlab , op.cit.*

[4] - *Saad Dahlab , op.cit.*

فيفري من سنة 1955، حيث انتقل تعداد الجنود من 56500 إلى 83400 جندي وظل تعدادهم يرتفع إلى أن بلغ حدود 400.000 في أواخر 1958. وزودت السلطات الفرنسية هذه القوات بعتاد جد متطور خاصة المدرعات والطائرات و تلقت فرنسا دعما عسكريا كبيرا من الحلف الأطلسي منذ عام 1955 حيث زودها بالعتاد الحربي خاصة الطائرات، وصرفت مبالغ طائلة في شراء عدد كبير من الطائرات الحربية من الولايات المتحدة الأمريكية[1].

- **قانون حالة الطوارئ 03 أفريل 1955:**

أمام توسع نطاق الثورة وكثافة العمليات المسلحة ضد قوات الاحتلال والمصالح الاستعمارية، سارعت الحكومة الفرنسية إلى اتخاذ إجراءات مستعجلة، من بينها قانون حالة الطوارئ، وهو عبارة عن جملة من الإجراءات القانونية التعسفية والقمعية وضعت عام 1955،حيث قامت وزارة الداخلية بتحضير مشروع القانون قصد دراسته من طرف الحكومة الفرنسية في 19 مارس 1955، ووافق عليه البرلمان في 01 أفريل 1955 ، حددت مدة تطبيقه بستة أشهر قابلة للتجديد، وهي مدة كافية –حسب الإدارة الفرنسية – للقضاء نهائيا على الثورة.

تضمن قانون حالة الطوارئ عدة إجراءات من بينها[2]:

- حظر حرية التجول للأشخاص ووسائل النقل.
- حظر إقامة أي شخص غير مرغوب فيه.
- الحكم بالإقامة الجبرية على أي شخص.
- حظر الاجتماعات العامة.
- الحق في مداهمة المنازل وتفتيشها ليلا ونهارا.
- إمكانية غلق المقاهي وقاعات السينما والمسارح.
- فرض الرقابة على الصحف والمنشورات والروايات.
- تولي المحاكم العسكرية المحاكمات بدلا عن المحاكم المدنية.

---

[1] - رشيد وك بوسنقيه، جامعة الدول العربية وحركات التحرر في المغرب العربي، 1952–1962 الجزائر نموذجا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،بيروت ،2021.

[2] - محمد الميلي ، الثورة الجزائرية و القانون، دار النهضة العربية ، دمشق ،1965.

كما خول هذا القانون للسلطات المدنية والعسكرية صلاحيات مطلقة من أجل استرجاع الوضع على ما كان عليه قبل أول نوفمبر 1954 ، و سمح باعتقال وسجن الجزائريين بدون محاكمة[1].

- **غلق الحدود الشرقية و الغربية (خطا موريس وشال):**

خط موريس: سمي باسم "أندريه موريس" وزير الدفاع في حكومة "بورجيس مونروي"، وهدف الخط المكهرب إلى عزل الثورة عن تونس شرقا وعن المغرب غربا. انطلقت به الأشغال في أوت 1956. امتد الخط شرقا على مسافة 750 كلم طولا أي من عنابة شمالا إلى تفرين جنوبا، أما عرضه فكان ما بين 30 م إلى 60 م. و امتد من جهة العرب على نفس المسافة (750 كلم) من الغزوات شمالا إلى بشار جنوبا[2].

خط شال: سمي باسم قائد القوات الفرنسية آنذاك "موريس شال"، و أقيم بالجهة الشرقية من الوطن خلف خط موريس لتدعيمه في منع مرور المجاهدين، بني بنفس تقنيات الخط الأول و أخذ مساره بالتوازي معه أيضا من الشمال إلى الجنوب وكانت بداية الأشغال به مع نهاية عام 1958[3].

- **مخطط شال العسكري:**

هي العمليات العسكرية الكبرى نسبة للجنرال "شال"، وهي عبارة عن إجراءات عسكرية شاملة تهدف للقضاء على الثورة من خلال تكثيف العمليات العسكرية وعزل وحدات الجيش ومنع تواصلها مع غلق الحدود التونسية والمغربية بخطين (بالكهرباء والألغام) لشل تحرك الثوار ووقف الدعم عنهم[4].

تكثيف العمليات العسكرية:

راهن الجيش الفرنسي على التفوق العسكري كعامل رئيسي لإحباط الثورة، وبالموازاة مع عملية رفع تعداد جنوده والتزود بمختلف العتاد الحربي، باشر في شن العمليات العسكرية التي كانت تهدف إلى القضاء على الثورة، وندرجها حسب تواريخها كالتالي[5]:

---

[1] - محمد الشعاوي ، الثورة الجزائرية...مرجع سابق.

[2] - بلعربي عمر، أساليب و مخططات شارل ديغول العسكرية والقمعية للقضاء على الثورة خطا شال و موريس نموذجا مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية و الإنسانية ، جامعة بابل. العدد (40 . ايلول 2018.

[3] - بلعربي عمر، أساليب...مرجع سابق.

[4] - بلعربي عمر، أساليب...مرجع سابق.

[5] - بو عزيز ، يحيى، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار العرب للنشر والتوزيع، بيروت ،2004.

- **عملية إيشمول بالأوراس:** في ديسمبر 1954 تمت على يد 500 جندي يساندهم الطيران، ومشطت جنوب الأوراس وجبال النمامشة وجاءت بعد العملية التي نفذت ناحية ونزة في بداية ديسمبر 1954.

- **عملية ألويس (*Aloes*)** في ديسمبر 1954 في منطقة القبائل.
- **عملية فيرونيك *(Véronique)*** جانفي –فيفري 1955 شملت ناحية جبال احمر خدو في الأوراس وشارك فيها 7 آلاف جندي يساندهم الطيران .
- **عملية فيوليت *(Violette)*** في جوان 1955، تمركزت في وادي الأبيض بالأوراس.
- **عملية تيمقاد *(Timgad)*** تمت خلال سنة 1955 وغطت الحدود الجزائرية التونسية، شارك فيها 40 ألف عسكري معززين بالطائرات، وعرفت أكبر فشل لها في معركة الجرف الشهيرة في سبتمبر 1955.
- **عملية ماسو*(Massu)*** التي مشطت جبل بوزقزة بالمنطقة الرابعة في مارس 1956.
- **عملية التاج *(Couronne)*** فيفري 1959 بالولاية الخامسة وجزء من الرابعة.
- **عملية الحزام *(Courroie)*** 1959 بالولاية الرابعة وجزء من السادسة.
- **عملية المنظار*(Jumelles)*** جويلية 1959 بالولاية الثالثة وجزء من الرابعة وجزء من الثانية والأولى.
- **عملية الأحجار الكريمة *(pierres précieuses)*** سبتمبر 1959 بالولاية الثانية والقاعدة الشرقية، وجزء من الولاية الأولى.
- **عملية الشرارة *(Etincelles)*** 1959 وعمت أجزاء من الولايات السادسة والرابعة والثالثة والأولى.
- **عملية الضباب *(Brumaine)*** في أكتوبر 1959 بالولاية الثالثة وجزء من الرابعة والثانية والأولى.
- **عملية اللهب *(Flammèche)*** (جوان 1960) بالولايات السادسة والأولى.
- **عملية الصرصور *(Cigale)*** جويلية 1960 بالولايات الرابعة والسادسة والخامسة.
- **عملية المذراة *(Trident)*** أكتوبر 1960 بالولاية الأولى.
- **عملية المراطون *(Marathon 1960)*** جرت على الحدود الجزائرية– التونسية.

ونعرف فيما يلي ببعض العمليات التي نرى بأنها مست جميع ولايات التراب الوطني وترك البعض الآخر كونها اعتمدت نفس الأسلوب وكانت لها نفس الأهداف وهذه العمليات هي: عملية تيمقاد وعملية التاج وعملية الحزام وعملية المنظار وعملية الأحجار الكريمة.

- **عملية التاج *(Couronne)*** 1959: فضل الجنرال "شال" أن يبدأ هذه العملية من الولاية الخامسة وجزء من الرابعة في جبال الونشريس وركز بالخصوص على الحدود بين الولايتين. وقد بدأت القوات الاستعمارية هذه العملية بفصل الشعب عن جيش التحرير، للوصول إلى تجويعهم وفرض الحصار الاقتصادي على السكان وقطع التموين على المجاهدين حتى يتعرضوا للموت البطيء ويجبرون على الاستسلام.وكانت القوات المشاركة تتجاوز 50 ألف جندي في منطقة تكاد تكون عارية من الجبال، مثل منطقة معسكر التي عملت على محاصرتها وتطويقها وضربت الشعب بسلاح الناپالم لتنتقم لفشلها أمام قوات جيش التحرير وتجبر السكان على الدخول إلى المحتشدات.
- **عملية الحزام *(Courroie)*:** عندما انتهت عملية التاج في الولاية الخامسة وجزء من الرابعة، نظمت القوات الاستعمارية عملية الحزام ولجأت أولا إلى تقتيل النساء والأطفال والشيوخ الذين رفضوا الذهاب إلى مراكز المحتشدات، وشملت العملية مناطق شاسعة من الولاية الرابعة خاصة جبال الأطلس البليدي وناحية التيطري، وجبال تنس وزكار. وقد واجهت القوات الفرنسية هذه المرة فرق جيش التحرير في حرب عصابات خاطفة مما أدى إلى انتصارات كثيرة وهزيمة المستعمر، وذلك يعود بالأساس إلى معرفة فرق جيش التحرير بالمسالك الجبلية وأرض المعركة وتتبع تنقلات العدو بصفة دقيقة إذ استفاد جيش التحرير من تجربته في عملية التاج.
- **عملية المنظار *(Jumelles)*:** بدأت العملية يوم 22 جويلية 1959 وتعتبر هذه المرحلة الحاسمة في القضاء على الثورة في الولاية الثالثة وأجزاء من الرابعة والثانية والأولى وقد احتلت العملية مكانة هامة في الصحف الفرنسية وشملت هذه العملية مساحة تمتد من دلس إلى شرقي بجاية، ومن البويرة إلى قنزات جنوبا. وشاركت فيها الطائرات العمودية وأكثر من 35 ألف

جندي وانتشرت العساكر في جبل أكفادو، وكانت القوات البحرية تنشر القوات على طول الساحل وحوصرت الطرقات بالدبابات والسيارات المصفحة.

كان العمل موجها ضد فرق جيش التحرير الوطني، و تمت محاصرة المدن والقرى الموجودة داخل نطاق العملية، ومنع السكان من الدخول إليها أو الخروج منها، وفتشت المنازل والأكواخ بهدف حرمان جيش التحرير من الاتصال بالشعب، وكان الجنرال "شال" يباشر القيادة بمساعدة الجنرال "قور"، والجنرال "ديلبير"، والجنرال "يوني".

- **عملية الأحجار الكريمة *(Pierres Précieuses)***: لم تكد عملية المنظار أن تأتي على نهايتها، حتى تلتها عملية الأحجار الكريمة التي عمت الولاية الثانية وجزء من الأولى والقاعدة الشرقية، امتازت الولاية الثانية بسلسلة الجبال المتواصلة وقضائها مبكرا على مراكز العدو بالجبال، و استفادت من كيفية مواجهة الولاية الثالثة والرابعة للعمليات السابقة ولذلك لم تفلح قوات العدو، إلا أنها صبت غضبها في التنكيل بالشعب وحرق القرى وحشد السكان في المحتشدات.وعمدت قيادة جيش التحرير في صد هذه العمليات على توزيع جيشها إلى فرق صغيرة للقيام بالحرب الخاطفة والمباغتة وقطع الطرق أمام الاستعمار.و تدعمت هذه العمليات العسكرية بخطي موريس وشال، واحتلال مواقع عسكرية دائمة، وعلى عناصر كثيرة من رجال الصاعقة والقوات العامة و قوات جوية وبرية ضخمة أساسها طائرات الهليكوبتير و المصفحات إلخ، إلى جانب الحرب النفسية ضد المدنيين في المحتشدات، وتجنيد فرق الحركة لإقناع الشعب بالتخلي عن الثورة[1].

- **المناطق المحرمة:**

في إطار المخططات الفرنسية الرامية إلى عزل الثورة عن الشعب، قامت بإنشاء المناطق المحرمة، بعد أن وافق مجلس الوزراء الفرنسي على إنشائها بتاريخ 19-03-1958. المناطق المحرمة هي المناطق التي اعتبرت استراتيجية بالنسبة لجيش التحرير الوطني خاصة في علاقته بالشعب، ولذلك عمدت السلطات الاستعمارية إلى اعتبارها مناطق محرمة أي تمنع الإقامة والسكن فيها أو حتى

[1] - بو عزيز، يحيى، ثورات الجزائر...مرجع سابق.

عبورها. وامتدت هذه المناطق عرضا من الحدود التونسية إلى عنابة، وتوازت مع خط السكة الحديدية الرابط بين عنابة وتبسة إلى غاية نقرين في الجنوب، وامتدت خريطة المناطق المحرمة من الأوراس إلى الحدود المغربية مرورا بجبال الشمال القسنطيني والقبائل و الونشريس ورقعة شاسعة من الصحراء. استغل جيش التحرير الوطني تحريم السكن والعبور في هذه المناطق ليحولها إلى مراكز خاصة به حيث اتخذها مخابئ ومصانع للمتفجرات ومستشفيات لعلاج المعطوبين من المجاهدين، وتحولت من مناطق محرمة على الشعب الجزائري إلى مناطق محرمة على القوات الفرنسية بسبب تمركز جيش التحرير بها[1].

- **إنشاء المصالح الإدارية المتخصصة (SAS):**

لمواجهة التطور السريع لجيش التحرير الوطني أنشأت الإدارة الفرنسية المصالح الإدارية الخاصة سنة 1955 من طرف الحاكم "جاك سوستال" ، كانت مهمتها تكثيف العمل الاجتماعي و السيكولوجي للجيش الفرنسي في الأرياف والمدن بقصد قطع الصلة بين الشعب و الثورة، أسندت مهمة الإشراف على هذه المراكز الإدارية إلى ضباط الشؤون الأهلية المنتمين إلى المكتب الخامس الذين تخرجوا من معاهد متخصصة في الدعاية وعلم النفس، وعلم الاجتماع و الشؤون الجزائرية[2].

من مهام ضباط الشؤون الأهلية القضاء على الثورة، كسب ثقة الشعب و تحسيس المواطنين بقوة فرنسا و مراقبة تحركات السكان وجمع المعلومات و إحصاء الشبان وإعدادهم للخدمة العسكرية الإجبارية و القيام ببعض المشاريع الاجتماعية والاقتصادية و إنشاء مصالح طبية و تكوين مهني للفتيات.واجهت الثورة هذه المصالح المختصة باستراتيجية تمثلت في فضح الأساليب الفرنسية وتوعية الجماهير والمواجهة بالتأطير اليومي للجماهير، وتحذير الجزائريين من خطورة التعاون مع هذه المصالح[3].

---

[1] - نور عزيز ، بجيي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار العربية للنشر والتوزيع، بيروت ،2004.

[2] - بية نحدة، استراتجيه الثورة في التصدي للمصالح الإدارية المتخصصة (S.A.S) 1955-1962، دكتوراه : تاريخ حديث ومعاصر المدرسة العليا للأساتذة . الجزائر ،2015.

[3] - بية نحدة، استراتجيه الثورة...مرجع سابق.

- **توسيع نطاق المعتقلات و المحتشدات و السجون و مراكز التعذيب:**

– **المعتقلات:** أنشأت المعتقلات طبقا للمادة السابعة من قانون حالة الطوارئ الذي يسمح لوزير الداخلية و حتى الوالي العام بزج أي مشبوه في المعتقل مادام يشكل خطرا على الأمن، كانت تهدف من خلال ذلك إلى القضاء على الثورة من خلال اعتقال أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع الجزائري، و المعتقلات نوعان: المدنية والعسكرية، فالأولى تختص بشؤون المعتقلين المدنيين، أما الثانية فقد خصصت للمجاهدين الذين تم إلقاء القبض عليهم إثر المعارك التي كانوا يخوضونها ضدهم، وفي أغلب الأحيان كان جلادو الجيش الفرنسي يعدمون الأسير بعد اعتقاله انتقاما لموتاهم. ومن أشهر هذه المعتقلات الرهيبة:

– معتقل شلال جنوب المسيلة، معتقل الجرف، معتقل بوسوي الضاية جنوب سيدي بلعباس معتقل أقلو، معتقل سانلويس ، بطيوة شرق وهران، معتقل أركول بوهران،معتقل سيدي الشحمي بوهران ، معتقل تشفون، معتقل الدويرة، معتقل لودي بالمدية، معتقل قصر الطير بعين ولمان قرب سطيف، معتقل تيشي بيجاية، معتقل بولغازيل بعين وسارة، معتقل موران قرب قصر البخاري[1].

المحتشدات: هي أماكن نائية يتم فيها تجميع السكان بعد ترحيلهم من قراهم و مداشرهم، ليصعب على المجاهدين الاتصال بهم، و يتم إحاطة المحتشدات بالأسلاك الشائكة التي تعلوها أبراج عالية للمراقبة، و تحرسها قوة من الحركة و القوسية ومصالح الشؤون الأهلية. وصل عدد الذين تم نقلهم إلى المحتشدات عام 1959 إلى مليون نسمة ليصل عام 1962 إلى 3 ملايين نسمة. كان عدد المحتشدات يفوق العشرة في كل منطقة سكانية، و وصل عددها إلى أكثر من 2500 محتشد لما يقرب من ثلاثة ملايين جزائري، و سلطت عليهم كل أنواع التعذيب الجسدي والنفسي، كما أن المحتشدات كانت تخضع للتفتيش اليومي دون مراعاة أدنى شروط المعيشة، مما أدى إلى تفشي الأمراض المعدية والخطيرة بسبب سوء المعاملة والمعيشة المتدنية. وزاد الاكتظاظ من سوء وضعية المحتشدين حيث كان الكوخ الواحد تقطنه أكثر من أربع عائلات بأكملها. و من بين هذه المحتشدات التي أطلق عليها الفرنسيون بالمعسكرات السوداء ما يأتي:

---

[1] - المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ،السجون و المعتقلات و المحتشدات الفرنسية أثناء ثورة التحرير الجزائرية ،الجزائر ، 2015.

– محتشد الدويرة غرب العاصمة، محتشد بواسماعيل غرب العاصمة، محتشد سطيف، محتشد سالين بالقرب من عنابة، محتشد زرداسة بالقرب من الحروش، محتشد الأصنام (الشلف حاليا)،محتشد عين أم الرخاء، محتشد أوقاس ببجاية، محتشد تيزي وزو، محتشد تنس، محتشد ندرومة، محتشد الماء الأبيض، محتشد الجرف، محتشد المسيلة، محتشد الشريعة بتبسة، محتشد بسكرة، محتشد باتنة، محتشد جيجل[1].

– **السجون:** خصصت السجون التي عرفتها مرحلة الثورة بالدرجة الأولى للمجاهدين والأشخاص المتهمين بانتمائهم لجبهة وجيش التحرير الوطني، ويتم إلحاقهم بها بعد صدور أحكام متفاوتة في حقهم. و قد كان لبعض السجون سمعة رهيبة نظرا لقساوتها و سوء معاملة القائمين عليها للمسجونين. واحتوت بعض السجون على ملاحق خاصة بالنساء حيث زج بالعديد من المجاهدات و المناضلات. ومن هذه السجون نذكر:

– سجن سركاجي بالعاصمة، سجن الحراش بالعاصمة، سجن الزمالة بالبروافية، سجن تازولت بباتنة، سجن تلمسان، سجن وهران، سجن الأصنام، سجن البليدة، سجن القصبة بقسنطينة، سجن عنابة، سجن تيزي وزو، سجن الجلفة، سجن تيارت، سجن سيدي بلعباس،

– سجن مستغانم، سجن معسكر ، سجن المحمدية، سجن بجاية[2].

▪ **مراكز التعذيب:** انتشرت مراكز التعذيب عبر كامل الوطن، و في المدن على وجه الخصوص حيث توجد مراكز الشرطة حيث مورس التعذيب بشكل مكثف، و كذلك مراكز الفرز والتوجيه، ومن بين هذه المراكز ما كان سريا و التي قد يصل الأمر فيها إلى اغتيال المختطفين من المجاهدين والأوروبيين الذين ساندوا الثورة مثل ما حدث مع "موريس أودان" وغيره.ومن أبرز وأخطر هذه المراكز ما يلي: فيلا سوزيني – المدنية.فيلا بئر الطرارية– الأبيار.فيلا الدانطور – بئر مراد رايس. كازينو الكورنيش– حي لابوانت بيسكات.حصن الإمبراطور – حي الثغريين. ملعب العناصر – الحامة.بني مسوس– الثكنة العسكرية. دار البوليس السري– بوزريعة. معتقل قصر الطير بـ

---

[1] - المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية...مرجع سابق.

[2] - المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية...مرجع سابق.

"سطيف".مركز التعذيب "كوندي السمندو" بقسنطينة. مزرعة أمزيان بقسنطينة.مركز "الدار الحمراء" بمعسكر . مركز التعذيب لافيلا "Lavilla"، بمدينة بني صاف عين تموشنت[1].

• **أساليب و أنواع التعذيب:** التعذيب عبارة عن عملية استنطاق تعرض لها كل جزائري يشتبه في انتمائه للثورة أو دعمه لها، وتعتمد هذه العملية على عدة أساليب غير إنسانية ولا أخلاقية يندى لها الجبين، وهدفها هو الضغط على المسجون أو المعتقل، وإجباره على الاعتراف بمالديه من معلومات تفيد السلطات الاستعمارية لكشف أسرار الثورة وتحركات المجاهدين وخنق جيوب الثورة في القرى و المداشر والأرياف و المدن. قام بهذه العمليات الكثير من الفرنسيين ممن تخلوا عن إنسانيتهم، ومن أبرزهم السفاحون: أوزاريس، بيجار، سوزيني، وغيرهم إلى جانب الشرطة السرية والمكتب المخصص للمظليين.

كل تلك التجاوزات كانت الحكومة الفرنسية على علم بها، إن لم نقل بإذنها أو حتى بتحريض منها رغم ادعائها عكس ذلك، كيف لا و هي قد أنشأت مدرسة خاصة بمدينة سكيكدة باسم مدرسة جان دارك لتدريس "فنون " التعذيب وحرب الإبادة وأساليب القمع الوحشي و ذلك في 11 ماي 1958.[2].

- **التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية**

نتج عن الحرب العالمية الأولى سباق مروع نحو التسلح النووي، فأرادت فرنسا أن يكون لها مكان ضمن الدول العظمى و بالتحديد ما أطلق عليه آنذاك بالنادي النووي، فسارعت إلى تجنيد كل ما تملك من قدرات علمية و مالية من أجل تحقيق ذلك. و في سنة 1955 توصلت الدراسات الفرنسية إلى إمكانية صنع القنبلة الذرية، و بدأت مرحلة تجسيد المشروع، فوضعت رزنامة التفجيرات و اتخذ الجنرال "ديغول" قرارا بتفجير القنبلة الأولى في الثلاثي[3]. الأول من عام 1960

---

[1] - المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية...مرجع سابق.

[2] - المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية...مرجع سابق.

[3] - غيذوي عبد القادر و آخرون . التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، جامعة أحمد دراية ، أدرار، 2020.

اختيار الموقع

لم يكن تمسك الساسة الفرنسيين بفصل الصحراء بسبب ما اكتشف في باطنها من ثروات فحسب، لكن لشساعتها كانت تهيئ الظروف الملائمة لتطبيق برنامجها النووي، فوقع الاختيار على موقعين اثنين؛ الأول بمنطقة حمودية برقان خاص بالتجارب الجوية و الثاني منطقة إينكر بتمنراست و الخاص بالتجارب الباطنية.

➢ **التفجيرات النووية الجوية برقان**

تقع رقان في أقصى جنوب الصحراء الجزائرية، وقع الاختيار عليها في جوان 1957، بعدما جرت بها عدة استطلاعات. استقرت بها الفرقة الثانية للجيش الفرنسي عام 1958 وبالتحديد منطقة حمودية التي تبعد عن رقان بحوالي 65 كلم. و التحق بهذه القاعدة العسكرية أكثر من 6500 شخص من جنود و ضباط و علماء و تقنيين و أكثر من 3500 جزائري كعمال إلى جانب المعتقلين. و كانت رزمانة التفجيرات كالتالي[1].

1- التفجير الأول بتاريخ 13 فبراير 1960، أطلق عليه إسم اليربوع الأزرق و كانت طاقته تعادل ثلاثة أضعاف قنبلة هيروشيما في اليابان عام 1945 .

2- التفجير الثاني سمي باليربوع الأبيض و وقع في 01 أفريل 1960.

3- التفجير الثالث أطلق عليه إسم اليربوع الأحمر و وقع بتاريخ 27 ديسمبر 1960.

4- التفجير الرابع أطلق عليه اليربوع الأخضر و وقع في 25 أفريل 1961[2] .

➢ **التفجيرات النووية الباطنية بإينكر**

وجدت مصلحة المناجم لمحافظة الطاقة النووية جبلا ملائما للانفجارات الباطنية في الهقار، و في هذه الكتلة الغرانيتية تم حفر أنفاق باطنية.

وصل عدد التفجيرات إلى ثلاثة عشر، يضاف إليها الانفجار الرابع عشر الفاشل الذي وقع في 22 مارس 1965 ، و هذه التفجيرات وقعت في أنفاق حفرها الجزائريون المعتقلون داخل جبل إينكر، و

---

[1] - غيذوي عبد القادر و اخرون ...مرجع سابق.

[2] - غيذوي عبد القادر و اخرون ...مرجع سابق.

قد بدأ إنجازها في عام 1961، و من أبرز هذه التفجيرات الباطنية التفجير الذي أطلق عليه إسم مونيك في 18 مارس 1963 و الذي بلغت طاقة تفجيره 120 كلوطن تي ان تي[1].

آثار و انعكاسات التفجيرات النووية على الإنسان و البيئة:

في الفترة التي أعقبت التفجير مباشرة، ظهرت بعض الأمراض النادرة الحدوث في المنطقة مثل مرض سرطان الجلد و أمراض العيون و العمى، و سجلت حالات عدة من الإجهاض و النزيف الدموي و وفاة الأطفال عند ولادتهم، لدى بعضهم تشوهات خلقية من بينها حالة طفل حديث الولادة لديه عين واحدة فقط على الجبين(*monophtalme*)، بالإضافة إلى حالات العقم التي أصبحت شائعة إلى يومنا هذا.

أما الانعكاسات على البيئة فقد كانت هي أيضا وخيمة جدا، حيث قضت الإشعاعات على الخيرات الطبيعية للمنطقة و تلوثت زراعتها و ماشيتها و مياهها، بالإضافة إلى أنها أصبحت موضعا للنفايات المشعة، حيث أن فرنسا لم تكلف نفسها تطهير المنطقة أو حتى تسييجها لتفادي دخول السكان إليها[2].

ب- المخططات الاقتصادية و الاجتماعية:

- **مشروع جاك سوستال (Jacques Soustelle) فيفري 1955:**

جاء "سوستيل" إلى الجزائر كرجل إنقاذ لموقف فرنسا الحرج عن طريق تنفيذ خطة سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية وثقافية. وفي هذا الإطار جاء مشروعه المعروف باسمه "مشروع سوستيل" والذي تضمن إصلاحات إدارية واقتصادية تتمثل خطوطها العريضة في ما يلي[3]:

- إصلاح نظام البلديات فقسم البلديات المختلطة إلى بلديات ريفية تهتم بشؤون سكان الريف حتى تتمكن من تحسين أوضاعهم الاجتماعية. وإنشاء بلديات تسيرها هيئة موحدة من الأوروبيين والمسلمين.

---

[1] - عيادي عبد القادر و آخرون ...مرجع سابق.

[2] - عيادي عبد القادر و آخرون ...مرجع سابق.

[3] - الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954- 1958 ، دراسة في الثبات و الممارسات، مؤسسة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010.

- إصلاح الزراعة عن طريق إعادة تنظيم الملكية العقارية واستصلاح الأراضي وتسليم عقود الملكية الزراعة وإلغاء نظام الخماسة واقتراح تقسيم المحاصيل بين المالك والعمال.
- إصلاح اجتماعي عن طريق ترقية المستوى المعيشي لدى المسلمين بإدخالهم بقوة إلى الوظائف العمومية.
- الظروف الصحية للجزائريين.

وكان الهدف الأساسي لهذه الإصلاحات هو ضرب الثورة بفصل الشعب عنها. ولكن جبهة التحرير الوطني تفطنت لهذا المخطط الاستعماري وعملت على إفشاله بكل الوسائل. وجاءت هجومات 20 أوت 1955 لتزيدمن فشل مشروع"سوستيل"و من ثمة فشل سياسته في القضاء على الثورة[1].

- **مشروع قسنطينة 03 أكتوبر 1958:**

يعتبر مشروع قسنطينة من أهم الأساليب التي حاول من خلالها الجنرال "ديغول" القضاء على الثورة بعد فشله في القضاء عليها سياسيا وعسكريا. وأعلن عنه في الخطاب الذي ألقاه بقسنطينة في الثالث من شهر أكتوبر 1958. إذ صرح أنه مستعد للقيام ببعض الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وتحسين أحوال المجتمع الجزائري بقوله: "الجزائر كلها تأخذ نصيبها مما أعطته وما ستعطيه الحضارة العصرية من رفاهية وكرامة". وكان هذا المشروع من أخطر الأساليب التي اتبعتها فرنسا لضرب الثورة ومن أهم ما جاء فيه[2]:

- بناء 200 ألف مسكن لإيواء مليون شخص.
- توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي على الجزائريين.
- توظيف الجزائريين في الوظائف المدنية والعسكرية بنسبة 10 %.
- فتح المدارس أمام الجزائريين (تمدرس مليون ونصف مليون طفل ممن بلغوا سن التعليم).
- تحسين المرافق الصحية.
- مساواة أجور العمال الجزائريين بأجور العمال في فرنسا.
- توفير 400 ألف منصب عمل بفتح وظائف جديدة عن طريق بناء المصانع.

---

[1] - الثقافي عربي، فرنسا ...مرجع سابق.

[2] - عمار محمد بن كوالين التاريخ ديغول والجزائر ، دار هومه، الجزائر، 2007.

وتم الإعلان عن المبلغ الذي خصص للمشروع حيث حدد بـ 400 مليار فرنك، تدفع الحكومة الفرنسية نصفها على أن تدفع رؤوس الأموال الخاصة النصف الآخر، وقد حددت مدة الإنجاز بخمس سنوات. إذا كان هذا المشروع اقتصاديا في ظاهره إلا أن الهدف منه كان سياسيا بالدرجة الأولى لضرب الحكومة المؤقتة التي تأسست في 19 سبتمبر 1958 في المهد ومن ورائها ضرب الثورة بفصل الشعب عنها[1].

2- المخططات السياسية:

فشلت المخططات العسكرية في إفشال الثورة الجزائرية التي اتسع مداها على المستويين الوطني والدولي، حيث ازداد التفاف الشعب حولها وتضاعفت جهود الحكومة المؤقتة في تدويل القضية الجزائرية،لهذا لجأ "ديغول" إلى المناورة السياسية التي كانت في ظاهرها حريصة على الخيار السلمي لكنها في الحقيقة تضمر زرع التفرقة والخلافات في صفوف الثورة داخليا وخارجيا، ومن بين هذه المخططات[2]:

- **سلم الشجعان 23-10-1958:**

خلال ندوة صحفية، أعلن "شارل ديغول" في 23 أكتوبر 1958، عن مبادرة سياسية ترمي إلى حل المشكل الجزائري وتتمثل في دعوة جيش التحرير الوطني إلى إلقاء السلاح وتسليم أنفسهم إلى مراكز الجيش أو الدرك أو الشرطة، ودعا القيادة السياسية بالخارج للتوجه إلى باريس لإنهاء الأحداث، لكن باطن هذه المبادرة هو دفع المجاهدين والمناضلين إلى الاستسلام وزرع الخلافات والانشقاق بينهم[3].

عندما تأكد الجنرال "شارل ديغول" بعدم إمكانية القضاء على الثورة الجزائرية عسكريا، قرر انتهاج سياسة أخرى تجاه الجزائر أعلن عنها في الخطاب الهام الذي نقلته التلفزة الفرنسية إلى الشعب الفرنسي يوم 16 سبتمبر 1959، حيث تضمن الخطاب اعترافه لأول مرة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه،إلا أن ذلك الاعتراف كان محاطا بقيود كادت تجعل قبوله مستحيلا. ومن أهم

---

[1] - عمار محمد بن كوالين "التاريخ ديغول والجزائر"، دار هومه، الجزائر، 2007.

[2] - عمار محمد بن كوالين "التاريخ ديغول والجزائر"، دار هومه، الجزائر، 2007.

[3] - عمار محمد...مرجع سابق.

ما تضمنه الخطاب[1] ما يعرف بسلم الشجعان من جديد، وتحقيق السلم لمدة لا تتجاوز أربع سنوات، يمنح في ختامها للمسلمين الجزائريين حق تقرير مصيرهم بأنفسهم من خلال استفتاء شعبي يختارون فيه بين الانفصال عن فرنسا أو الاندماج أو الفرنسة الكاملة أو الحكم الذاتي في ظل نظام فدرالي فرنسي، و تجزئة الجزائر وتجريدها من الصحراء، حيث يعترف بحق تقرير مصير الجزء الشمالي من الجزائر فقط[2].

5- المفاوضات الجزائرية – الفرنسية:

أ- فشل الجمهورية الفرنسية الخامسة في القضاء على الثورة الجزائرية:

قام الجيش الفرنسي في الجزائر بإسقاط الجمهورية الرابعة في ما يعرف بأحداث 13 ماي 1958،التي جاءت بالجنرال ديغول للقضاء على الثورة وتصفيتها عسكريا باستعمال كل الوسائل، و قد خضع ديغول لزعماء الحركة الانقلابية التي جاءت به على رأس أعلى هرم في السلطة الفرنسية، وعلى رأسهم موريس شال الذي تم تعيينه قائدا عاما للجيش الفرنسي في الجزائر، و أعطيت له صلاحيات واسعة للقضاء على الثورة، و ابتداء من سنة 1958 استعملت الجمهورية الخامسة كل الوسائل لاستئصال الثورة عسكريا وسياسيا واجتماعيا[3]، ففي 23 أكتوبر 1958 طرح ديغول ما يعرف بـ"سلم الشجعان" معتبرا أن" المقاومين الجزائريين قاوموا بشجاعة، ولذلك عليهم أن يستفيدوا من سلم الشجعان الذي يعني بساطة وقف إطلاق النار وعودة هؤلاء الشجعان إلى عائلاتهم و أعمالهم..."[4]،وبالنسبة لـ "ديغول" فإن "سلم الشجعان" هذا يرافقه حوار مع الوفد الخارجي "الذي عليه أن ينتقل إلى باريس عن طريق الرباط أو تونس والتحدث معه حول الشروط السياسية..."[5].

كانت جبهة التحرير الوطني تدرك ذلك بوضوح لذلك اعتمدت استراتيجية خاصة لمواجهة هذا المشروع، فلم تتفاعل مع هذه المبادرات الديغولية خاصة أن المرجعية التفاوضية للثورة الجزائرية تم تحديدها في بيان أول نوفمبر 1954 على أنه مرتبط بثلاثة شروط و هي:

---

[1] - عنتر محمد...مرجع سابق.

[2] - عنتر محمد...مرجع سابق.

[3] - عنتر محمد...مرجع سابق.

[4] - شارل ديغول ، مذكرات الأمل، عويدات للنشر و التوزيع ، بيروت ، 1981.

[5] - شارل ديغول...مصدر سابق.

1. تصريح من الحكومة الفرنسية يعترف بالجنسية الجزائرية ويلغي كل القرارات و كل المراسيم والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية.
2. ضرورة التفاوض مع جبهة التحرير الوطني التي فوضها الشعب على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.
3. خلق جو من الثقة بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين و رفع الإجراءات الخاصة، وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة في الجزائر [1].

أدركت الحكومة المؤقتة الجزائرية غياب أي أفق لحل سياسي للقضية الجزائرية عبر التفاوض مع ديغول في تلك المرحلة. و في نفس الوقت كان يجب عليها أن تظهر للرأي العام الدولي رغبتها في حل سلمي للقضية الجزائرية. ولذلك كانت ترد بصورة متواصلة على كل مناوراته، بتركيزها على حرب الإبادة التي يقوم بها الجنرال "ديغول" ضد الشعب الجزائري، وعدم طرحه للقضية الجزائرية طرحا يتماشى مع الظروف الدولية، وبصورة خاصة مع تصاعد المد التحرري.

بعد سنتين من تطبيق سياسة "ديغول" وبالرغم من استعمالها كل الوسائل لإبادة الثورة وتصفيتها سياسيا، فإن ذلك لم يأت بأية نتيجة تذكر، وقد أدرك ذلك جيدا، و يتضح ذلك في خطابه في 16 سبتمبر 1959 بتصريحه لأول مرة لمبدأ "تقرير المصير" ودعوته لجبهة التحرير لمباشرة مفاوضات مباشرة حول تطبيق هذا المبدأ. و ابتداء من هذا التاريخ عرفت الثورة الجزائرية مسارا موازيا للعمليات العسكرية يتمثل في المفاوضات، التي "تعتبر حربا على البساط الأخضر و لا تقل أهمية عن الحرب العسكرية، فهي الأخرى لها أسلحتها، واستراتيجيتها وحتى رجالها..."حسب تعبير "بن يوسف بن خدة" في كتابه "اتفاقيات إيفيان" [2].

فهناك الكثير من تجارب الحركات التحررية التي حققت انتصارا عسكريا كبيرا و لكنها لم تستطع أن تكمله بانتصار سياسي، مثلما حدث في حرب الهند الصينية التي أحرز فيها ثوار الفيتنام الانتصار العسكري على فرنسا في معركة "ديان بيان فو" في ماي 1954، ولكن قرارات مؤتمر

---

[1] –*Benyoucef Ben Khedda , Les Accords d'Evian, Publisud,Paris 1986.*

[2] –*Benyoucef Ben Khedda , Les Accords d'Evian…op.cit.*

جنيف في جويلية 1954 لم تعكس ذلك الانتصار لذلك تواصلت الأزمة الفيتنامية عشرون سنة بعد ذلك[1].

ب- ثوابت الثورة الجزائرية في المفاوضات:

حرصت جبهة التحرير الوطني على إبقاء باب الاتصالات مفتوحا و ممكنا في جميع الظروف، و استجابت لكل المبادرات بما في ذلك الاتصالات السرية بالرغم من أن معظمها كان فيها الكثير من المناورات الديغولية وسوء النية، كما كان هدفها الأساسي يتمثل في القضاء على الثورة أو احتوائها كأقل تقدير[2]. ففي العديد من المرات كان "ديغول" يبحث عن مكامن الضعف في الموقف الجزائري لضرب الثورة سواء من الداخل أو الخارج، فقد كانت عدة محطات من هذه المفاوضات بالنسبة له مكملة للحل العسكري الذي عرف تصعيدا كبيرا أثناء مرحلة المفاوضات و لم يكن ذلك من قبيل الصدفة بقدر ما كان مكملا له. فقد اعتمد على حمل قادة الثورة على قبول فكرة إيقاف القتال أولا وبعدها إجراء اتفاقيات ينبثق عنها ممثلون للتفاوض مع فرنسا.

وقد واجهت الثورة الجزائرية هذه السياسة عسكريا و سياسيا. فبقدر ما كانت الثورة مطالبة بمواجهة حرب الإبادة التي كانت تضرب الجزائر من جميع الجوانب، كانت كذلك مطالبة بالتفاعل مع كل المبادرات الفرنسية حتى لا يتم عزل جبهة التحرير الوطني والحفاظ عليها كناطق رسمي و وحيد باسم الشعب الجزائري. و مادام كل تفاوض فيه تنازل فإن أول وثيقة للثورة الجزائرية وضعت مرجعية لهذه المفاوضات من خلال أربعة مبادئ لا يمكن التنازل بشأنها مهما كانت التضحيات تمثلت فيما يلي:

1. الوحدة الترابية للجزائر.
2. وحدة الأمة الجزائرية.
3. السيادة الجزائرية الكاملة.
4. جبهة التحرير الوطني متحدثا وحيدا باسم الشعب الجزائري.

---

[1] -*Benyoucef Ben Khedda , Les Accords d'Evian…op.cit.*

[2] - *Saad Dahlab , op.cit.*

لقد كان المساس بإحدى هذه البنود بالنسبة للثورة الجزائرية مساسا بالقاعدة الثورية، وفتح المجال لانشقاقات في صفوف الثورة، في الوقت الذي كانت الثورة بأمس الحاجة إلى وحدة صفها، خاصة أمام عدو استطاع أن يجمع بين الوسائل العسكرية و السياسية والنفسية للقضاء عليها.لذلك ركز "ديغول" في أول حديث له عن المفاوضات في 16 سبتمبر 1959 عن صيغة "الحكم الذاتي" التي كان يقابلها في الموقف الجزائري "السيادة الكاملة"، و في ظل هذا الخلاف الجذري انطلقت المفاوضات الجزائرية الفرنسية ابتداء من شهر جوان 1962 إلى غاية مارس 1962[1].

ج- مراحل المفاوضات (1960-1962)

- **لقاء مولان (25/29 جوان 1960):**

أعلن الجنرال "ديغول" في 14 جوان 1960 أنه مستعد لفتح الحوار مع الثورة الجزائرية، وقد قبلت الحكومة المؤقتة الجزائرية هذه الدعوة و كلفت كل من "محمد الصديق بن يحيى" و "أحمد بومنجل" كمندوبين عنها، وقد تم هذا اللقاء الأول من نوعه في مسار الثورة الجزائرية في مدينة مولان الفرنسية *Melin* في الفترة الممتدة بين 25 و 29 جوان 1960،وفي حقيقة الأمر لم يكن هذا اللقاء تفاوضيا بين طرفين في نفس موازين القوى، بقدر ما كان محاولة من طرف "ديغول" لإملاء شروطه على الثورة الجزائرية، خاصة و أن تزامن مع هذه المفاوضات تكثيف للعمليات العسكرية في الجزائر للحصول على مكاسب عسكرية ميدانية تستعمل كورقة ضغط على الطرف الجزائري في المفاوضات[2]. كما استعمل الضغط النفسي على الطرف الجزائري من خلال حرب دعائية واسعة نشطتها "المصالح الإدارية الخاصة *S.A.S* " التي وزعت حينها الكثير من النشرات للتأثير على معنويات المجاهدين من بينها "فرنسا تعرض السلم و جبهة التحرير الجزائرية ترفض". ولذلك فشل هذا اللقاء الذي لم يرتقي إلى حوار سياسي دبلوماسي بين طرفين بغرض الوصول إلى حل سياسي، بقدر ما كان محاولة الطرف الفرنسي فرض شروط الاستسلام على الطرف الجزائري[3].

---

[1] –*Benyoucef Ben Khedda , Les Accords d'Evian…op.cit.*

[2] - *Saad Dahlab , op.cit.*

[3] - *Saad Dahlab , op.cit.*

وحتى أعضاء الوفد الجزائري تمت معاملتهم كأسرى لا كمفاوضين، فلم يسمح لهما بالخروج من مقر عمالة مدينة مولان، و لا بالتحرك، أو الإدلاء بأي تصريح صحفي، ولذلك فإن هذا اللقاء كان أول وآخر لقاء تم على التراب الفرنسي، فقد رفضت الحكومة المؤقتة الجزائرية أن يتم التفاوض فوق أرض العدو، و عندئذ عرضت دولة سويسرا وساطتها التي قبلها الطرفان،و تمت كل اللقاءات الموالية في مدن سويسرية و بحضور الوزير السويسري" أوليفيه لونغ" *(Oliver Long)* الذي كان يترأس "الجمعية الأوروبية للتبادل الحر"[1].

- **لقاء لوسارن20 فيفري 1961:**

حدث هذا اللقاء في ظروف تاريخية مختلفة تماما عن لقاء مولان، ففي [ديسمبر 1960] عرفت الجزائر مظاهرات عارمة أسقطت نهائيا كل مشاريع "ديغول" في الجزائر بما فيها "الجزائر الجزائرية"، الذي كان مناورة سياسية للقضاء على جبهة التحرير الوطني، وقد عارض هذا المشروع غلاة المستوطنين الذين رفعوا شعار "الجزائر فرنسية"، و لكن التدخل الحاسم للشعب الجزائري عبر مظاهرات [ديسمبر 1960] أسقط الأطروحتين، و فرض مشروع الثورة الجزائرية المتمثل في "الجزائر مسلمة"، وقد كانت تلك المظاهرات بمثابة استفتاء خاص بالشعب الجزائري لمصالح الاستقلال والسيادة الوطنية الكاملة، الذي سبق الاستفتاء الذي نظمه "ديغول" للفرنسيين في جانفي [1961] حول حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وفي هذه الظروف تم عقد لقاء بين الطرفين في مدينة "لوسارن" السويسرية في 20 فيفري [1961][2].

وقد مثل الوفد الجزائري كل من "الطيب بولحروف" و "أحمد بومنجل"،وبعث الجنرال "ديغول" رجل ثقته "جورج بومبيدو" *(Georges Pompidou)*، وقد كان أول لقاء طرحت فيه وجهتي النظر الفرنسية والجزائرية حول مصير الجزائر.و خلال هذا اللقاء ظهر الخلاف الجذري بين الطرفين الذي يمكن تلخيصه من خلال الجدول الآتي[3]:

---

[1] - *Olivier Long, Le dossier secret des accords d'Evian: une mission suisse pour la paix en Algérie, Office des publications universitaires, Alger, 2010 .*

[2] –*Benyoucef Ben Khedda , Les Accords d'Evian…op.cit.*

[3] –*Benyoucef Ben Khedda , Les Accords d'Evian…op.cit.*

الحكومة المؤقتة الجزائرية	فرنسا (ديغول)
• سيادة كاملة • وحدة التراب الجزائري بما فيه الصحراء • وحدة الأمة الجزائرية • جبهة التحرير الوطني المتحدث الوحيد باسم الجزائر. • وقف نهائي لإطلاق النار.	• حكم ذاتي • فصل الصحراء عن الجزائر • تقسيم الجزائر إلى مجموعات عرقية • مائدة مستديرة تضم كل الأطراف الجزائرية • هدنة

لقد كانت محطة " لوسارن " أول لقاء عرضت فيه الخلافات الجزائرية الفرنسية، و قد كانت عميقة ومتباعدة كعادة المفاوضات، و لكنها كانت إيجابية، لأنه و لأول مرة طرحت القضية الجزائرية على طاولة المفاوضات، وتعرف كل طرف على الأخر، ولذلك فإن كل اللقاءات التي ستأتي فيما بعد ستنطلق من هذه القاعدة[1].

- **اللقاءات السرية (مارس 1961):**

ابتداء مارس 1961 تواصلت سلسلة من اللقاءات في عدد من المدن السويسرية،و قد تمحورت هذه اللقاءات حول القاعدة التفاوضية التي تم تحديدها في لقاء لوسارن في 20 فيفري 1961،و قد تم فيها الكثير من التنازلات الفرنسية حول العيد من القضايا، في هذه اللقاءات قبلت فرنسا بمبدأ التفاوض مع جبهة التحرير كممثل شرعي و وحيد للشعب الجزائري، كما قبلت أن تكون هدنة طويلة المدى، يرافقها إطلاق سراح كل المساجين السياسيين، وعلى رأسهم "مجموعة الخمسة" الذين تم اختطافهم في 22 أكتوبر 1956[2].

إلا أن أهم نقطة ظهرت على أنها خلاف جوهري بين الطرفين هي قضية الصحراء التي عبر عنها ممثل فرنسا في هذه المفاوضات بأنها "بحر كبير له جيرانه و الجزائر بعد استقلالها ستصبح إحدى هذه الجيران كغيرها من الدول الأخرى مثل موريتانيا و مالي وبقية الدول، و في أقصى الحالات فإن فرنسا ستمنحها إمكانية الاستفادة من خيراتها الطبيعية وبصورة خاصة البترول و الغاز و لا يمكن الحديث عن مستقبلها إلا بحضور كل الأطراف المعنية "[3].

---

[1] –*Benyoucef Ben Khedda , Les Accords d'Evian…op.cit.*

[2] - *Olivier Long, op.cit. .*

[3] –*Benyoucef Ben Khedda , Les Accords d'Evian…op.cit.*

لقد أثبتت هذه اللقاءات السرية أن هدف ديغول من خلال هذه المفاوضات هو حصوله سياسيا على ما عجز عنه عسكريا. و لذلك قال "أحمد بومنجل" لـ "جورج بومبيدو": "إذا كنتم تسيطرون على الوضع فلماذا لا تثبتون ذلك على الأرض؟ فميدانيا لم تنجحوا ولذلك نحن هنا من أجل التفاوض"[1] ، فبالنسبة لـ "ديغول" فإن الجزائر التي كان يريدها من خلال التفاوض هي بدون الصحراء، وبحضور عسكري استراتيجي من خلال القواعد العسكرية لضمان المصالح الاقتصادية لفرنسا ولأقلية الأوروبية المتواجدة في الجزائر، ولذلك بالرغم من قبول ديغول على أن يكون التفاوض مع جبهة التحرير الوطني فقط، فإن قضية الصحراء بالنسبة له لا يمكن التنازل عنها،ولذلك استمرت هذه اللقاءات السرية بين جبهة التحرير الوطني وممثلي ديغول والتفاوض حول هذه النقطة أكثر من غيرها[2].

- **لقاء إيفيان الأول 20 ماي- 13 جوان 1961:**

أعلنت الحكومة السويسرية التي كانت تقوم بالوساطة بين الطرف الفرنسي و الجزائري بأن المفاوضات ستستأنف في مدينة إيفيان السويسرية بطلب منهما[3]،و في يوم 23 مارس 1961 وجه "فرحات عباس" نداء للشعب الجزائري يعلمه فيه عن الشروع في المفاوضات مع الحكومة الفرنسية في سياق استراتيجية الثورة الجزائرية، التي حددها المجلس الوطني للثورة، و التي تسعى لاغتنام أية فرصة للوصول إلى السلم سواء عن طريق الكفاح المسلح أو عن طريق الوسائل الدبلوماسية و في 11 أفريل أعلن الجنرال ديغول عن استعداده للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني، و الاعتراف باستقلال الجزائر بشروط[4]، و قد أدى ذلك إلى قيام أربعة من كبار الجنرالات على رأسهم الجنرال "موريس شال" نفسه بمحاولة انقلاب على الجنرال "ديغول" بين 22 و 26 أفريل 1961 و السعي لفصل الجزائر عن فرنسا لإفشال مسار المفاوضات،و لكن هذه المحاولة باءت بالفشل[5]، و قد سعى الجنرال ديغول لاستغلال انتصاره على هؤلاء في الدخول في مفاوضات حقيقية مع الحكومة المؤقتة الجزائرية، من خلال الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي و وحيد باسم الشعب

---

[1] –*Rédha Malek, op.cit.*

[2] –*Benyoucef Ben Khedda , Les Accords d'Evian…op.cit*.

[3] - *Olivier Long, op.cit.*

[4] - *Olivier Long, op.cit.*

[5] - شارل ديغول...مصدر سابق.

الجزائري، و التخلي نهائيا عن فكرة المائدة المستديرة، و قد أدت هذه التطورات إلى عقد اللقاء الأول في مدينة إيفيان ابتداء من 20 ماي 1961، و قد ترأس الوفد الجزائري "كريم بلقاسم" و كان ضمنه سعد دحلب و محمد الصديق بن يحيى و الطيب بلحروف و أحمد فرنسيس و أحمد بومنجل و الرائدان أحمد فايد وعلي منجلي، و كان "رضا مالك" ناطقا رسميا باسم هذا الوفد[1].

استطاع الوفد الجزائري في هذه المفاوضات الحصول على مبدأ السيادة الخارجية للجزائر المستقلة. و لكن مشكلة فصل الصحراء بقيت عالقة و لم يستطع الطرفان التوصل إلى حل بشأنها، بين رغبة فرنسية بفصلها عن الجزائر و تصميم جزائري على وحدة التراب الجزائري بما فيه الصحراء، لذلك بقيت المحادثات في هذه المدينة ترواح مكانها و لم تستطع التقدم، وفي 13 جوان 1961 توقف لقاء إيفيان الأول بطلب فرنسي. و لكن اتفق الطرفان على إبقاء باب المحادثات مفتوحا، و بقي "سعد دحلب" كوسيط وحيد بين المبوعثين الفرنسيين والحكومة المؤقتة الجزائري[2].

- **لقاء لوغران 20 – 28 جويلية 1961:**

جرى هذا اللقاء في مدينة لوغران بفرنسا غير بعيد عن الحدود السويسرية، و ركز فيه الوفد الجزائري على مسألة الصحراء، و القيام بكل الجهود للحفاظ على الوحدة الترابية للجزائر. وقد تم هذا اللقاء في معظمه في لقاءات ثنائية بين "كريم بلقاسم" و "لويس جوكس"، حيث كان كل واحد منهما ينقل مجريات هذه اللقاءات لبقية أعضاء الوفد، و قد ظهر من خلال تباعد وجهتي نظر الطرفين استحالة توصل الطرفان إلى اتفاق. و عندما رأى الوفد الجزائري تصميما فرنسيا على فصل الصحراء عن الجزائر طلب توقيف المفاوضات[3].

لقاء بال أكتوبر – نوفمبر 1961:

تم هذا اللقاء في ظروف تاريخية خاصة، ففي الفترة الممتدة من 9 و27 أوت 1961 انعقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس وقام بتغيير الحكومة المؤقتة الجزائرية، حيث تم تعيين "بن يوسف بن خدة" رئيسا لها. وقد طلب المجلس الوطني من الحكومة المؤقتة الجزائرية الثانية مواصلة

---

[1] –*Rédha Malek, op.cit.*

[2] - *Olivier Long, op.cit. .*

[3] - *Olivier Long, op.cit. .*

المفاوضات مع فرنسا في نفس الخط الذي بدأ منذ بدايتها،وفي هذا السياق التاريخي انعقد مؤتمر باندونغ يومي 28و29 أكتوبر 1961 بوفد جزائري تمثل أعضاؤه في كل من"محمد الصديق بن يحيى" و"رضا مالك". وقد تم التوصل في هذا اللقاء للعديد من الحلول حول بعض القضايا مثل مصير الأقلية الأوروبية والمرحلة الانتقالية ولكن مشكلة فصل الصحراء عن الجزائر بقيت خلافا محوريا بين الطرفين[1].

وقد كانت هذه النقطة التي التقى حولها سعد دحلب مع لويس جوكس ممثل ديغول في9ديسمبر 1961، و تم التوصل إلى مبادئ أولية لحل الكثير من نقاط الخلاف، ومن أهم ما تم التوصل إليه بشأن قضية الصحراء هو مناقشة مستقبل الدور الفرنسي في استغلال الخيرات التي تزخر بها، وعلى رأسها البترول والغاز ، ولم تعد تطرح كأرض يجب فصلها عن الجزائر[2].

وفي حقيقة الأمر أن مسألة فصل الصحراء عن الجزائر أصبحت مشكلة تجاوزت المفاوضات الثنائية بين "ديغول" وجبهة التحرير الوطني، لتصبح ذات بعد إفريقي. ولعل ذلك ما أربك الموقف الفرنسي في المفاوضات. فحتى الدول الأفريقية رفضت قيام دولة في الصحراء من خلال العديد من المواقف مثل دولة مالي التي أصدرت بيانا في 12 جويلية 1961 ترفض فيه قيام دولة صحراوية على حدودها الشمالية. وغينيا في 10 جويلية 1961 كما راسل رئيس غانا "نكروما" الحكومة المؤقتة الجزائرية وساندها في وحدتها الترابية واعتبر الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر. كما استقبلت الحكومة الليبية "كريم بلقاسم" و "مهدي السعيد" في 07 جويلية 1961 و رفضت قيام دولة صحراوية على حدودها. و أصدر ملك المغرب "الحسن الثاني" يوم 05 جويلية 1961 بيانا رفض فيه محاولة فصل الصحراء عن الجزائر،و بالإضافة إلى ذلك فإن المظاهرة الشعبية التي تمت في 05 جويلية 1961 في الجزائر بأمر من جبهة التحرير الوطني تحت شعار "لا لفصل الصحراء" عن الجزائر كان لها تأثير كبير خاصة و أنها تحدت حالة الطوارئ. و من جهة أخرى

---

[1] –*Benyoucef Ben Khedda , Les Accords d'Evian…op.cit*.

[2] –*Benyoucef Ben Khedda , Les Accords d'Evian…op.cit*.

فإنه في 05 سبتمبر 1961 أصدر مؤتمر حركة عدم الانحياز المنعقد في مدينة بلغراد بيانا يؤيد فيه الثورة الجزائرية ويدين بسياسة فرنسا في تقسيم الجزائر[1].

و نظرا لهذه الضغوط الداخلية والخارجية عقد الجنرال "ديغول" ندوة صحفية يوم 05سبتمبر 1961، أي في نفس يوم اختتام مؤتمر عدم الانحياز" وأعلن فيه اعترافه بسيادة الجزائر على الصحراء. و قد كان ذلك من أكبر النجاحات الديبلوماسية للثورة الجزائرية التي نجحت في تجنيد الدول المجاورة لرفضها مشروع فصل الصحراء عن الجزائر. "فقد فقدت أطروحة الصحراء الفرنسية الكثير من مصداقيتها حتى لدى الجنرال "ديغول" الذي لم يستطع إقناع الدول المجاورة بما فيها المغرب و تونس باستغلال مشترك للموارد الباطنية التي تزخر بها الصحراء، فقد نجحت الحكومة المؤقتة في عدم التنازل على شبر واحد من التراب الجزائري، و لا عن مثقال ذرة بما يتعارض مع السيادة الوطنية" كما قال "سعد دحلب" في هذا الشأن[2].

- **لقاء لروس (11-19 فيفري 1962):**

انعقد هذا اللقاء في مدينة لروس بين 11 و 19 فيفري 1962. و قد تم فيه التوصل إلى اتفاق بشأن كل القضايا الخلافية التي بدأت منذ لقاء لروس في فيفري 1961.وخاصة قضية الصحراء التي أدى فيها التنازل الفرنسي عن صيغة " دولة الصحراء" و الاتجاه إلى حلول أخرى، و كذلك الأمر بالنسبة للبنود الأخرى التي كانت تحول دون التوصل إلى اتفاق، مثل مسألة السيادة، و التعاون الاقتصادي و الثقافي، و غيرها من النقاط الخلافية التي تم التوصل إلى تسوية ميدانية بشأنها. فقد تضمن لقاء " لروس" كل المسائل التي تم المصادقة عليها فيما بعد. و لذلك كانت تسوية " لروس" مسودة اتفاقيات إيفيان النهائية، وقبل الإعلان عنها نهائيا اشترط الوفد الجزائري إحالة هذه الاتفاقية على المجلس الوطني للثورة باعتباره أعلى هيئة للثورة، و هي التي جعل منها مؤتمر الصومام صاحبة السيادة في مسألة توقيف القتال مع فرنسا[3].

---

[1] –*Benyoucef Ben Khedda , Les Accords d'Evian…op.cit*.

[2] - *Saad Dahlab , op.cit.*

[3] - *Olivier Long, op.cit.* .

- **إتفاقيات إيفيان ووقف إطلاق النار (07-18 مارس 1962):**

عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في مدينة طرابلس بين 22 و 27 فيفري 1962 دورة خاصة لمناقشة مسودة الاتفاق الذي تم في لروس في فيفري 1962 ، وبعد مناقشة مضامين هذا الاتفاق والقيام بعدد من التعديلات في بعض القضايا وافق المجلس الوطني عليه بالإجماع.وفي الفترة الممتدة من 07 و 18 مارس عقد آخر لقاء في مسار المفاوضات الجزائرية الفرنسية في مدينة إيفيان. وقد استغل الوفد الجزائري تحفظات المجلس الوطني للثورة على بعض القضايا، وكذلك رفض قيادة الأركان الموافقة على الاتفاقية، للمطالبة ببعض التعديلات في نصوصها، و بعد 12 يوم من المفاوضات الشاقة توصل الطرف الجزائري والفرنسي إلى الصيغة النهائية للاتفاق الذي تم الإمضاء عليه يوم 18 مارس 1962 مساء، حيث أمضى "كريم بلقاسم" بصفته ممثلا للحكومة المؤقتة الجزائرية و"لويس جوكس" ممثلا عن الجنرال "ديغول"[1].

د- وقف إطلاق النار:

في نفس اليوم أي 18 مارس 1962،أعلن "بن يوسف بن خدة" بصفته رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية عبر إذاعة تونس عن توقيف القتال و الإعلان عن التوصل لاتفاق عبر الصيغة الآتية:

" باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، و المفوضة من طرف المجلس الوطني للثورة أعلن عن وقف كلي لإطلاق النار على كامل التراب الجزائري ابتداء من يوم الاثنين 19 مارس 1962 على الساعة 12 زوالا، و أمر باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كل القوات المكافحة تحت جيش التحرير الوطني توقيف العمليات العسكرية فوق كامل التراب الجزائري..."[2]وقبله كان الجنرال "ديغول" قد أعلن عن ذلك و طالب القوات الفرنسية بتوقيف كل العمليات العسكرية فوق التراب الجزائري[3]..

انتهت في 19 مارس 1962 المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانتهى معها الاحتلال الفرنسي للجزائر لمدة 132 سنة، استعملت فيها فرنسا كل الوسائل للقضاء على الجزائر دولة و مجتمعا. و

---

[1] - *Olivier Long, op.cit.* .

[2] –*Benyoucef Ben Khedda , Les Accords d'Evian…op.cit*.

[3] - شارل ديغول...مصدر سابق.

قد قاوم الشعب الجزائري هذا الاحتلال بكل الأساليب و الوسائل، و في 01 نوفمبر 1954 اندلعت الثورة المسلحة الجزائرية لمواجهة هذا الاحتلال و وضعت مرجعية تفاوضية لاسترجاع السيادة الوطنية كاملة غير منقوصة أرضا و مجتمعا و أمة.

كانت المفاوضات فصلا من فصول هذه الثورة ولم تكن أقل خطورة من حرب الإبادة التي أعلنتها فرنسا منذ اول نوفمبر 1954 و بصورة خاصة منذ مجيء الجنرال "ديغول" في ماي 1958. إذ كانت المفاوضات معركة خاضها الجزائريون سياسيا و نجحوا فيها لأن مهمتها كانت تتمثل في الحفاظ على المكاسب العسكرية التي حققتها الثورة، والمتمثلة في السيادة الكاملة و وحدة الأرض الجزائرية و وحدة الأمة الجزائرية، و هذا ما تضمنه اتفاقيات إيفيان في 19 مارس 1962[1].

هـ- المرحلة الانتقالية 19 مارس – 03 جويلية 1962:

الهيئة التنفيذية المؤقتة:

نصت اتفاقيات إيفيان لـ 18 مارس 1962 على وقف كل العمليات العسكرية في كامل التراب الجزائري ابتداء من 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشر، و أن يتعهد الطرفان على الالتزام بنصوص الاتفاقية حرفيا، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة مختلطة لتطبيق وقف إطلاق النار. كما اتفقا على مرحلة انتقالية بدأت مباشرة بعد إعلان وقف إطلاق النار و استمرت إلى غاية استفتاء تقرير المصير[2]،حيث بقيت الجزائر تحت طائلة الحكم الفرنسي تبعا لمقتضيات هذه المرحلة، التي سمحت للجنرال "ديغول" بإصدار عدة مراسيم من بينها مرسوم تأسيس الهيئة الانتقالية التي تشرف على تسيير شؤون الجزائر إلى غاية إجراء الاستفتاء. فتم تعيين "كريستيان فوشي" في منصب المفوض السامي للحكومة الفرنسية. أما أعضاء هذه الهيئة فهم كالآتي[3]:

الرئيس: عبد الرحمان فارس

نائب الرئيس: روجر روث

مفوض الشؤون العامة: شوقي مصطفاي (جبهة التحرير الوطني)

---

[1] –*Benyoucef Ben Khedda , Les Accords d'Evian…op.cit*.

[2] –*Abdelmadjid Belkherroubi , La naissance et la reconnaissance de la république algérienne, ENAG éditions, Alger , 2006* .

[3] –*Abdelmadjid Belkherroubi , op.cit.*

مفوض الشؤون الاقتصادية: بلعيد عبد السلام (جبهة التحرير الوطني)

مفوض الفلاحة: أمحمد الشيخ

مفوض الشؤون المالية: جون مانوني (ممثل الحكومة الفرنسية)

مفوض الشؤون الإدارية: عبد الرزاق شنتوف (جبهة التحرير اوطني)

مفوض الأمن العمومي: عبد القادر الحصار (جبهة التحرير الوطني)

مفوض الشؤون الاجتماعية: بومدين حميدو

مفوض الشؤون العمومية: شارل كونيغ (ممثل الحكومة الفرنسية)

مفوض الشؤون الثقافية: الشيخ إبراهيم بيوض

مفوض البريد: محمد بن تفتيفة.

و قد اتخذت هذه الهيئة التنفيذية المؤقتة من مدينة"*Rocher Noir*"(بومرداس حاليا) مقرا لها، و تمثلت مهمتها الأساسية في تسيير الشؤون العامة و الخاصة بالجزائر إلى غاية انتخاب مؤسسات سيادية في الجزائر بعد الاستفتاء على الاستقلال، أما السياسة الخارجية والدفاع والسياسة النقدية و الأمن بصورة عامة فقد بقي من صلاحيات الحكومة الفرنسية[1].

- **جرائم منظمة الجيش السري O.A.S:**

ارتبط اسم منظمة الجيش السري في الجزائر بالأعمال الإجرامية و التخريبية التي ارتكبتها في الفترة الانتقالية بين إعلان وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 و تاريخ إجراء استفتاء تقرير المصير في01 جويلية 1962، و قد مست المؤسسات والأشخاص،و تعود بوادر إنشاء هذه المنظمة إلى سنة 1958 حين تمرد الجيش في الجزائر على باريس و جاء بالجنرال "ديغول" من أجل مهمة وحيدة و هي القضاء على الثورة الجزائرية[2]، و تتمثل ظروف تأسيسها في فشل المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قام بها أربع جنرالات للإطاحة بالجنرال "ديغول" بعد أن شرع في التفاوض مع جبهة التحرير الوطني، و بالرغم من فشل الانقلاب إلا أنه كان بمثابة فرصة لتأسيس "منظمة الجيش السري" التي حاولت في الأول بكل الوسائل إفشال المفاوضات، وعندما فشلت في ذلك تحولت

[1] –*Abdelmadjid Belkherroubi , op.cit.*

[2] - توتي نحس، منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر *OAS*، منشورات دار قرطبة،الجزائر ، 2012.

أعمالها إلى إرهاب و إجرام في حق الجزائريين، فقد أنشأت لها فروعا في كامل أنحاء الجزائر و وضعت تنظيما هرميا معقدا[1].

تكونت هذه المنظمة بشريا من المستوطنين و بعض قادة الجيش الفرنسي خاصة الذين كانوا من وراء إسقاط الجمهورية الرابعة في أحداث 13 ماي 1958.كما كان ضمن هذه المنظمة العديد من عناصر الشرطة الذين كانوا ينشطون أثناء حكومة فيشي الموالية للألمان أثناء الحرب العالمية الثانية. و بالإضافة إلى هؤلاء هناك فئات أخرى كانت تساند المنظمة و هم اليهود و "الحركة" و الخونة من الجزائريين.

و قد كانت أهدافها تتمثل فيما يلي[2] :

- الإبقاء على وضع " الجزائر الفرنسية"
- الضغط على الجنرال "ديغول" للتراجع عن المفاوضات.
- إقامة دولة فرنسية في الجزائر خاصة بهم و منفصلة عن الحكومة المركزية بباريس.
- التخطيط للقيام بانقلاب ضد الجنرال "ديغول".

و بعد فشل التمرد العسكري في 22 أفريل 1961 خرجت المنظمة العسكرية السرية من السر إلى العلن بعد تأسيسها في ماي 1961 بمدريد بإسبانيا. و بدأ شعار"O.A.S" بالظهور على جدران الجزائر العاصمة ابتداء من مارس 1962.و في ماي 1962 عقدت قيادة هذه المنظمة الإجرامية مؤتمرا سريا بحضور قادتها الكبار أمثال " غودار" و "شاندلي" و"سيرجانت" و"بيريز" و "سوزيني" و قامت بإعلان الحرب على الشعب الجزائري والانتقام منه، من خلال بيان ادعوا فيه "الدفاع عن الجزائر الفرنسية و محاربة الأفكار التي تنادي باستقلال الجزائر و تصفية كل الذين يروجون لهذه الفكرة و يحبطون عزيمة الجيش الفرنسي الذي حقق الكثير من الانتصارات في الجزائر". و قد قامت هذه المنظمة بعد ذلك بعدة عمليات ضد الجزائريين و حتى الفرنسيين أنفسهم. حيث قامت باغتيال عدد من الشخصيات العسكرية و السياسية[3].

---

[1] - توتي نحس :مرجع سابق.

[2] - توتي نحس :مرجع سابق.

[3] - توتي نحس :مرجع سابق.

و بعد الفشل الذريع الذي منيت به هذه المنظمة إثر الإعلان عن وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 و بعد إلقاء القبض على كل من الجنرال "جوهو" في 25 مارس 1962 و الجنرال "سالان" في 25 أفريل 1962.بدأت هذه المنظمة في حرب إبادة على الجزائريين، و من أهم ما قامت به من جرائم[1]:

- تفجير سيارتين مفخختين في ساحة " الطحطاحة " بحي "المدينة الجديدة" بمدينة وهران يوم الأربعاء 28 فيفري 1962 الموافق لـ 23 رمضان 1381 هـ قبيل ساعات من الإفطار و قد أدى إلى سقوط 80 شهيد من الجزائريين من الرجال و النساء و الأطفال و العديد من الجرحى. و تعتبر هذه الحادثة المأساوية أول جريمة عن طريق السيارة المفخخة في مسار الثورة الجزائرية من إمضاء المنظمة الإجرامية" *O.A.S*"
- حرق مكتبة جامعة الجزائر في 07 جوان 1962 مما تسبب في إتلاف أكثر من 600 ألف عنوان من المجلدات و المخطوطات النفيسة.
- اغتيال الكاتب الجزائري "مولود فرعون" في 15 مارس 1962، مع ستة من رفقائه في الأبيار بالعاصمة.
- وضع قنبلة في ميناء العاصمة في 02 ماي 1962، مما أدى إلى ارتكاب مجزرة راح ضحيتها 62 شهيد و أكثر من 110 جريح من "الذواكرة".

و لم تتردد هذه المنظمة الإجرامية في اغتيال حتى عدد من الفرنسيين مثل محافظي الشرطة لمدينة الجزائر "غافوري" و "غولدن بيرغ"، وعدد من العسكريين مثل العقيد "زانسون"، وحتى بعض رجال السياسة مثل مسؤول الحزب الاشتراكي الفرنسي في الجزائر "وليام ليفي"، فقد رفعت شعار " نضرب أينما نريد و و متى نريد و من نريد"[2].

و في 14 ماي 1962 قررت جبهة التحرير الوطني في العاصمة مواجهة هذه المنظمة فقامت بعدة هجومات على مواقعها السرية. فاختارت أكثر من عشرين(20) موقعا لها كما قامت بحملة دعائية في أوساط الكولون و دعتهم إلى عدم مناصرة هذه المنظمة حفاظا على أمنهم و سلامتهم،

---

[1] - توتي نحس :مرجع سابق.

[2] - توتي نحس :مرجع سابق.

و جندت الجزائريين للتعرف على أعضائها من أوساط المستوطنين. خاصة بعد أن ألغي القبض على قائديها "جوهو" في 25 مارس 1962 و"سالان" في 20 أفريل 1962[1].

لقد حاولت هذه المنظمة العنصرية و الإجرامية توقيف عجلة التاريخ في الجزائر بإفشال المفاوضات، و لكنها عندما فشلت في ذلك حولت أعمالها إلى الانتقام و تدمير البنية التحتية للمجتمع الجزائري حتى لا يستفيد منها الجزائريون بعد استقلالهم. و لكن ذلك لم يؤد إلى أية نتيجة خاصة بعد تجند الجزائريين لها و مطاردتهم لعناصرها من شرطة وجيش. فلم يبق لهذه المنظمة عشية تنظيم استفتاء الاستقلال أي تأثير.

- **استفتاء تقرير المصير 01 جويلية 1962:**

نصت المادة السابعة عشر (17) من الباب الثالث من اتفاقيات إيفيان على إجراء استفتاء خلال فترة تتراوح بين ثلاثة إلى ستة أشهر من تاريخ نشر نصوص اتفاقيات إيفيان[2]، و قد تم تحضير كل الظروف الضرورية لتنظيم هذا الاستفتاء مثل تشكيل قوة محلية للأمن مهمتها الإشراف على الاستفتاء. و قامت جبهة التحرير الوطني بحملة تعبئة كبيرة في أوساط الشعب الجزائري لحمله على الذهاب للتصويت. و من جهته بقي جيش التحرير متفطنا لكل محاولة لإفساد هذا الموعد التاريخي الكبير للشعب الجزائري،كما قامت الهيئة التنفيذية بتحديد يوم 01 جويلية 1962 كتاريخ لإجراء هذا الاستفتاء. و حضرت كل الظروف المادية و المعنوية لإنجاحه. و تضمنت استمارة الاستفتاء الإجابة بـ " نعم " أو " لا " على السؤال الآتي[3]:

"هل تريد أن تصبح الجزائر دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا حسب الشروط المقررة في تصريحات 19 مارس 1962 "

و بعد الشروع في فرز الأصوات من طرف الهيئة الانتقالية ابتداء من 02 جويلية 1962 توصلت إلى النتائج الآتية:

- مجموع المسجلين في القوائم الانتخابية: 6.549.736 مسجل

---

[1] - توانسة نحسن :مرجع سابق.

[2] –*Abdelmadjid Belkherroubi , op.cit.*

[3] –*Abdelmadjid Belkherroubi , op.cit.*

- عدد الأصوات المعبرة : 5.992.115 صوت
- عدد الأصوات المعبرة بـ " نعم " : 5.975.581 صوت
- عدد الأصوات المعبرة بـ " لا " : 16534 صوت
- النسبة المئوية بـ "نعم " : 99.8 %

و وفقا للمادة 24 من الباب السابع و المتعلقة بتاريخ تقرير المصير، و طبقا للمادة 27 من لائحة تقرير المصير فانه تم ما يلي[1]:

- اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر .
- نقل كامل السلطات إلى الجزائريين فورا.
- تنظيم انتخابات خلال ثلاثة أسابيع لتشكيل الجمعية الوطنية التي ستتسلم كامل السلطات.

و بناء على ذلك أعلنت نتائج الاستفتاء يوم السبت 03 جويلية 1962، و أرسل الرئيس الفرنسي "شارل ديغول" رسالة الاعتراف باستقلال الجزائر إلى السيد "عبد الرحمان فارس" رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة للجمهورية الجزائرية[2].

- **إعلان الاستقلال05 جويلية 1962:**

اعتبر يوم الأثنين 05 جويلية 1962 اليوم الوطني لاسترجاع السيادة الوطنية المغتصبة، حيث انتهت بذلك مائة و اثنان وثلاثون سنة من الاستعمار الفرنسي للجزائر، استعملت فيها كل الوسائل التدميرية للقضاء على الجزائر أمة و مجتمعا و تاريخا و حضارة، لكن تصميم الشعب الجزائري كان أقوى من هذا المشروع فلم تكد تخلو فترة من مقاومة لهذا الاستعمار بشتى الوسائل السلمية و المسلحة على حد سواء. و لئن فشلت هذه المقاومات في تحقيق هدفها الأسمى لأسباب مختلفة، فإن إرادة الشعب الجزائري بقيت قائمة. و لقد فجرت هذه الإرادة في نوفمبر 1954 أعظم ثورة في التاريخ المعاصر، الثورة التي ارجعت للجزائريين حريتهم و كرامتهم و عزتهم. و كل ذلك كان يجب على الجزائريين الحفاظ عليه وتعزيزه في معركة أخرى لا تقل أهمية عن معركة التحرير، و هي معركة البناء والتشييد لإعادة الاعتبار للجزائر أمة و دولة حتى تلتحق بركب الحضارة و التقدم و الرقي.

---

[1] –*Abdelmadjid Belkherroubi , op.cit.*

[2] –*Abdelmadjid Belkherroubi , op.cit.*

الملاحق

1-رسالة الأمير خالد للرئيس الأمريكي

أثناء انعقاد مؤتمر الصلح في باريس في سنة 1919 شارك "الأمير خالد" على رأس وفد جزائري وقدم مجموعة من المطالب باسم الشعب الجزائري، وقد طلب من فرنسا إشراك وفود الشعوب المستعمرة كما فعلت بريطانيا التي أحاطت نفسها بممثلي المناطق التابعة لها. ولذلك اتهمته بعض الصحف الفرنسية بأنه يريد "تقليد الوطنيين الهنود والعمل على استقلال الجزائر من خلال مؤتمر باريس"، إلا أن "الأمير خالد" لم يتأثر بهذه الحملة وشارك في هذا المؤتمر، حيث طالب الرئيس الأمريكي "ويلسون" عبر رسالة كتبها له بتطبيق أحد مبادئه الأربعة عشر وهو مبدأ "حق الشعوب في تقرير مصيرها" على الشعب الجزائري، و قد جاء ذلك في رسالة وجهها له أثناء وجوده في مؤتمر الصلح بباريس. وتمثلت فيما يلي:" يشرفنا أن نقدم لتقديركم السامي ولروح العدالة التي تحركككم عرضا مقتضبا عن الوضعية الحالية للجزائر الناتجة عن احتلالها من طرف فرنسا منذ سنة 1830.

ففي حرب غير متكافئة ولكنها مع هذا كانت تضاعف شرف أبنائنا، حارب الجزائريون مدة سبعة عشر سنة(17) بقوة وإصرار لا مثيل لهما لرد المعتدي وللعيش باستقلال. إن مصير المواجهة بالسلاح لم يكن مع الأسف لصالحهم. منذ تسعة وثمانين سنة (89) ونحن تحت الهيمنة الفرنسية، و لا يزال الفقر في ارتفاع عندنا، بينما ثراء المنتصرين يتزايد على حسابنا.

إن المعاهدة التي وقعت يوم 5جويلية 1830 بين الجنرال "دوبرمون" و داي الجزائر كانت تضمن لنا احترام قوانيننا وعاداتنا و ديننا، إن قانون 1851 قد كرس حقوق الملكية والتمتع التي كانت موجودة زمن(الغزو)، وعندما نزل نابليون الثالث بالجزائر يوم 5 ماي 1865 فإنه ألقى بيانا على السكان المسلمين فقال "...عندما وضعت فرنسا رجلها على التراب الأفريقي منذ خمسة وثلاثين سنة فإنها لم تأت لتحطيم جنسية شعب ولكن بالعكس لتحرير هذا الشعب من الاضطهاد القديم، إنها جاءت عوض الهيمنة التركية بحكومة(رحيمة) وعادلة ومتنورة..."

كنا نتوقع أن نعيش في سلام جنبا إلى جنب وبالمشاركة مع المحتلين الجدد ونحن معتمدين على هذه التصريحات الرسمية والشرعية. وفيما بعد تبين لنا للأسف أن تلك الوعود الجميلة لا وجود لها إلا في الكلمات، وبالفعل وكما كان الحال في زمن الرومان فإن الفرنسيين بدأوا يطردون بالتدرج المنهزمين ويستولون على السهول الخصبة والمناطق الأكثر ثراء.

إلى يومنا هذا ما زالوا يحدثون مراكز جديدة للتعمير بانتزاع أحسن الأراضي التي بقيت بأيدي الأهالي تحت عنوان " نزع الملكية بسبب الفائدة العمومية "، إن أملاك الأوقاف التي كانت تبلغ قيمتها مئات ملايين الفرنكات والتي تستعمل لصيانة المعالم المعمارية الدينية وتقديم المساعدة للفقراء قد تم الاستيلاء عليها ووزعت بين الأوروبيين، وهو أمر خطير للغاية، علما بأن تلك الأموال كانت موجهة بصفة دقيقة ودينية قد حددها الذين قاموا بهذا العطاء.

وفي هذه الأيام ورغم قانون عزل الكنائس عن الدولة فإن الأملاك الوقفية القليلة قد بقيت مسيرة من طرف الإدارة الفرنسية تحت غطاء لجنة دينية تم اختيار أعضائها من طرف الإدارة، ولا فائدة في أن نذكر أنهم لا يملكون أية سلطة، وفي تناقض تام مع ديننا. انتهزت الإدارة كل الفرص –خاصة أثناء هذه الحرب– لتنظم في مساجدنا ومحلاتنا المقدسة تظاهرات سياسية بحضور الجموع خاصة من الموظفين، تعطى للقراءة نصوص قد حضرت من أجل المناسبة من طرف المسؤولين عن الدين، ويصل هذا التنديس إلى إشراك الموسيقى العسكرية في هذه التظاهرة المهينة للذهنية الدينية للمسلم.

هذا ما تم فعله بتصريحات الجنرال "بوبورمون" بتاريخ 05 جويلية 1830 وكذلك قانون 1851،فخلال مدة تسعة وثمانين سنة كان الأهالي يرزخون تحت وطأة ثقل الضرائب "ضرائب فرنسية وضرائب عربية سابقة للاحتلال والتي تم الإبقاء عليها من طرف (الغزاة) الجدد.

عندما نطلع على ميزان المدفوعات والمقبوضات للجزائر يظهر لنا بوضوح أن الأهالي هم الذين يرزخون تحت حمل الضرائب، وأن توزيع الميزانية لا يأخذ بعين الاعتبار أي حاجة من حاجاتهم الخاصة، إن العديد من القرى ليس لديها طرق والأغلبية الساحقة من أطفالنا هم بدون مدارس.

فبفضل تضحياتنا، استطعنا أن نحدث جزائر مزدهرة حيث عراسة الكروم تنتشر إلى ما وراء مرأى العين، إن البلاد قد تم شقها بالسكك الحديدية والطرق بين القرى التي يسكنها الأوروبيين. ليس بعيدا عن الجزائر نجد قبائل كاملة في مناطق كثيرة وفقيرة و وعرة و ليس لها مسالك للاتصال. هناك تجمعات سكانية هامة مازالت مجردة من كل شيء، نستخرج فيها المياه كما كان ذلك في وقت "سيدنا إبراهيم" في جلود أتياس من خزانات مائية أو من آبار بدون أية وقاية، وهكذا فإن حصة الشريحة الأكثر عددا هي الأضعف والثقل الضريبي هو الأقوى

في نظام جمهوري، إن أغلبية السكان تسيرهم قوانين خاصة يستحي منها المتوحشون أنفسهم، الشيء الذي هو خاص هو أن بعض هذه القوانين التي تؤسس لهذه المحاكم الاستثنائية(محاكم

فمعية ومجلس جنائي)يعود تاريخها إلى 29 مارس و30 ديسمبر 1902؛ اننا نرى هاهنا نموذجا للسير التراجعي عن الحريات.

وحتى لا يعتبر كلامنا مبالغا فيه، نرفق بهذه الشكاية كتابين كتبهما فرنسيين من الجزائر. وهما " فرانسوا مارنير" وهو محام لدى غرفة الاستئناف في الجزائر العاصمة و "شارل ميشيل" وهو مستشار عام وشيخ بلدية تبسة. إنهما يبرزان بشاعة ظلم هذه القوانين.

وهناك مثال أخر لتبيين خرق حرمة الكلمة المعطاة، ففي سنة 1912 كان الجنود الأهالي يجندون بالتطوع مقابل بعض المزايا المهداة تعويضا للجهود المبذولة بدأت هذه المزايا تحذف شيئا فشيئا إلى أن تم التوصل سنة 1912 إلى التجنيد الإجباري الذي كان في البداية جزئيا (10 %من مجموع الشريحة العمومية المعنية)ثم شاملا وذلك رغم احتجاجات الأهالي القوية، فقد طبقت علينا ضريبة الدم وذلك بخرق أبسط مبادئ العدالة، بعد التقتير

والاستعباد والإهانة بواسطة قانون الأقوى، لم نكن أبدا نعتقد أن مثل هذا العبء الخاص بالمواطنين الفرنسيين وحدهم سيأتي يوما ليثقل كواهلنا.

إن مئات الآلاف من أبنائنا سقطوا في مختلف ميادين المعركة وهم يحاربون شعوبا لم يستهدفوا لا حياتهم ولا أملاكهم. إن الأرامل واليتامى والمعطوبين في هذه الحرب لهم منح أو تعويضات أضعف حتى من الفرنسيين الجدد، و كثير من المجروحين والعاجزين عن العمل انضموا للصفوف الضخمة للمساكين الذين يملئون المدن والأرياف .

فقد يسهل على الملاحظ المتجرد أن يرى بأم عينيه فقر الأهالي الكبير، ففي الجزائر العاصمة نفسها ترى مئات الأطفال من الجنسين يلبسون الرث من اللباس وعظامهم تكاد تبرز من تحت اللحم وهم يجرون فقرهم في الشوارع والطرقات يتسولون الحسنة من العامة.

أمام هذه الوقائع المؤسفة تبقى الحكومة العامة في الجزائر في حالة لا مبالاة مطبقة باسم العذر الخداع الذي بمقتضاه لا ينبغي المساس بالحريات، إن الأخلاق تدهورت تماما وصارت المشروبات الكحولية توزع بكثرة على الأهالي في المقاهي، وبما أننا مغلوبون، فإننا تحملنا كل هذه المصائب على أمل أن تأتينا أيام أحسن من هذه.

إن التصريح الرسمي التالي "لا يمكن أن يفرض على أي شعب أن يعيش تحت السيادة التي يرفضها "، علما بأنكم قمتم به في ماي 1917 في رسالتكم إلى روسيا، فإن هذا التصريح يسمح لنا أن نأمل أن تلك الأيام الحسنة قد جاءت في نهاية الأمر، و لكن تحت الوصاية القاسية للإدارة

(الاستعمارية) في الجزائر وصل الأهالي إلى درجة من الاستعباد أنهم صاروا غير قادرين على اللوم، ان الخوف من القمع الوحشي الذي لا يرحم أغلق كل الأفواه.

رغم كل هذا فإننا نأتي باسم مواطنينا لنستعطف المشاعر النبيلة لرئيس أمريكا الحرة ونطلب إرسال ممثلين نختارهم نحن بكل حرية ليقرروا مصيرنا في المستقبل تحت إشراف عصبة الأمم. ان شروطكم الأربعة عشر (14) من أجل سلم عالمي سيدي الرئيس،قد قبلها الحلفاء والقوات المركزية، ولهذا ينبغي أن تكون أساسا لانعتاق كل الشعوب المضطهدة دون تمييز لا في الجنس و لا في الدين .

إنكم تمثلون باسم العالم أجمع أكرم حامل للواء الحق والعدالة، ولم تدخلوا في هذه الحرب إلا لنشر هذه المبادئ إلى كل الشعوب، و لنا ثقة وهاجة في كلمتكم المقدسة، وقد كتبت هذه الشكوى لتلفت انتباهكم إلى وضعيتنا وهي وضعية المنبوذين.

وتقبلوا سيدي الرئيس، ما نؤكده لكم من أسمى الاعتبارات.'

مقتطفات من بيان الشعب الجزائري 10 فيفري 1943

" منذ 08 نوفمبر 1942 والجزائر تعيش تحت القوات الأنجلو–أمريكية. إن هذا الاحتلال الذي عزل المستعمرة (الجزائر) عن فرنسا قد أحدث في وسط فرنسيي الجزائر سباقا حقيقيا إلى السلطة، فكل فريق منهم: جمهوريون ديغوليون ملكيون وإسرائيليون، يحاول من جهته أن يبذل جهده في التعاون مع الحلفاء، وكل منهم يسعى إلى الدفاع عن مصالحه الخاصة.

وأمام هذا الهرج والمرج فإن كل واحد يبدو متجاهلا حتى بوجود ثمانية ملايين ونصف من الأهالي. ولكن الجزائر المسلمة، رغم أنها غير مبالية بذلك التناقض، تظل يقظة وحذرة من أجل مصيرها.

واليوم فإن ممثلي الجزائر، استجابة منهم للرعبة الاجتماعية لشعبهم، لا يمكنهم التخلي عن الواجب المتمثل في طرح قضية مصيرهم. وإذا تحقق هذا، فإنهم لا يتنكرون للثقافة الفرنسية والغربية التي تلقوها والتي بقيت عزيزة عليهم. على العكس فإنهم، استقاء من الثراء المعنوي والروحي لفرنسا ومن تقاليد الحرية للشعب الفرنسي، يجدون القوة والمبررات لحركتهم الحالية.

وشعورا من هؤلاء الممثلين بمسؤولياتهم أمام الله، فإنهم يعبرون هنا بإخلاص وأمانة عن الآمال العميقة لكل الشعب الجزائري المسلم. إن هذا البيان يعتبر أكثر من عريضة دفاع، إنه في الواقع شهادة للتاريخ وعقد إيمان. فعلينا إذن أن نبحث خارج أخطاء الماضي وخارج التعابير البالية عن الحل المعقول الذي يضع حدا نهائيا لهذا النزاع الطويل.

إننا في شمال افريقيا على أبواب أوروبا، و إن العالم المتحضر يرى هذا المشهد المشوش وهو ممارسة الاستعمار على جنس أبيض صاحب حضارة شهيرة، ينتمي إلى أجناس البحر الأبيض المتوسط، وله قابلية للتطور وقد أظهر رغبة صادقة في التقدم.

إن هذا الاستعمار لا يمكن له أن يكون–سياسيا ومعنويا–بسبب وجود مجتمعين متباينين كل منهما غريب عن الآخر. فرفضه الصريح أو المقنع لإعطاء الجزائريين المسلمين حق الاندماج في المجتمع الفرنسي، قد أفشل كل أنصار سياسة الاندماج التي تقدم بها الأهالي. وهذه السياسة قد أصبحت اليوم في عين الجميع كواقع مستحيل المنال وآلة خطيرة في يد الاستعمار.

لقد انتهى الزمن الذي كان فيه المسلم الجزائري مسلما لا يطلب سوى أن يكون جزائريا مسلما. فمنذ إلغاء قرار كريميو على الخصوص، فإن الجنسية الجزائرية والمواطنة الجزائرية هما اللتان تمنحان المسلم الجزائري الأمن الأوفر لكونه جزائريا مسلما وتعطيان وضوحا وحلا أكثر منطقية لمشاكل تطوره وتحريره.

أما من الناحية الاقتصادية فإن هذا الاستعمار قد أظهر عجزه عن تحسين الأوضاع وحل المشاكل الكبرى التي خلفها. وهكذا فإن الجزائر لو أديرت إدارة محكمة وسيرت تسييرا متقنا وجهزت تجهيزا جيدا، لكان في استطاعتها أن توفر العيش لعشرين مليون نسمة على الأقل في حالة رخاء ، وأن تجعلهم في حالة رخاء وسلام اجتماعي. ولكن ما دامت أسيرة نظام استعماري فهي لا تستطيع أن توفر العيش ولا أن تعلم ولا أن تكسي ولا أن تسكن ولا أن تجد العلاج حتى لنصف سكانها الحاليين.

إن تجهيز الجزائر الحالي، الذي يكفي فقط لتأمين رفاهية طبقة لا تمثل سوى ثمن مجموع السكان، سيظل سطحيا ومهزلة إذا لم يكن للجزائر حكومة تابعة من الشعب وتعمل لصالح الشعب. إن الحقيقة التاريخية تكمن هناك ولا يمكن أن تكون في غير ذلك.

لقد أعطى الرئيس "روزفلت" في تصريحه باسم الحلفاء، الضمان بأن حقوق كل الشعوب، صغيرة كانت أم كبيرة ، ستحترم في منظومة العالم الجديد.

وانطلاقا من هذا التصريح، وتفاديا لكل سوء تفاهم، ونفيا لجميع الأطماع والنوايا السيئة التي قد تنجم غدا، فإن الشعب الجزائري يطالب منذ الآن بما يلي:

– استنكار الاستعمار وتصفيته، بمعنى إنهاء سياسة الإلحاق واستغلال شعب لشعب آخر. إن هذا الاستعمار ليس سوى شكل جماعي للرق الفردي والعصور الوسطى، ومن جهة أخرى فهو أحد الأسباب الرئيسية للمنافسات والمنازعات بين الدول الكبرى.

– تطبيق مبدأ تقرير المصير لجميع البلدان، صغيرة كانت أو كبيرة.

– منح الجزائر دستورا خاصا بها يضمن:

- الحرية والمساواة المطلقتين لجميع سكانها بدون تمييز بالعنصر أو بالدين.
- إنهاء الملكية الإقطاعية بتطبيق إصلاح زراعي كبير، وتأمين حق العيش للطبقة الكبيرة من العمال والفلاحين.
- الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية على قدم المساواة مع اللغة الفرنسية.
- حرية الصحافة وحق الاجتماع.
- التعليم المجاني والإجباري لجميع الأطفال ذكورا وإناثا.
- حرية الديانة لجميع السكان والعمل بمبدأ فصل الدين عن الدولة لجميع الأديان.
- المشاركة الفورية والفعالة للمسلمين الجزائريين في حكومة بلادهم، مثلما فعلت حكومة صاحبة الجلالة البريطانية وكما فعل الجنرال "كاترو" في سورية، وحكومة "المارشال بيتان" والألمان في

تونس. وهذه الحكومة هي وحدها التي تستطيع أن تشرك، في جو من الوحدة المعنوية الكاملة، الشعب الجزائري في الصراع المشترك.

- إطلاق سراح جميع المحكوم عليهم والمساجين السياسيين، مهما كان الحزب الذي ينتمون إليه.

إن ضمان وإنجاز هذه النقاط سيضمنان الانضمام الكامل والمخلص للجزائر المسلمة إلى الصراع من أجل انتصار الحق والحرية.

فمؤتمر (أنفا أو الدار البيضاء)، بالرغم من أنه انعقد على أرض شمال-إفريقية، ظل صامتا حول مشكلة الاستعمار، و إن الشعب الجزائري، قد تأثر بذلك بعمق، والقول بأنه علينا أولا أن نحارب لم يحقق بالنسبة لنا سنة 1918 م سوى خيبة الآمال. إن هذا القول لا يمكنه أن يرضي أحدا. و هناك شعوب مثل شعبنا قدمت تضحيات جسيمة، و وجدت نفسها في نهاية الحرب العظمى مجبرة على تقديم تضحيات أخرى عسيرة، دون أن تحصل حتى على تلك الحرية التي ذهب أبناءها ضحيتها.

إن الشعب الجزائري الذي يعرف جيدا مصير الوعود المعطاة خلال الحرب، يرغب أن يرى مستقبله مؤمنا بإنجازات واضحة وفورية. والشعب الجزائري سيقبل كل التضحيات إذا ما قبلت السلطات المسؤولة بحريته

بيان أول نوفمبر 1954

نداء إلى الشعب الجزائري

هذا هو نص أول نداء وجهته الكتابة العامة لجبهة التحرير الوطني إلى الشعب الجزائري في أول نوفمبر 1954

" أيها الشعب الجزائري،

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية،

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا . نعني الشعب بصفة عامة، و المناضلون بصفة خاصة . تعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل ، بأن نوضح لكم مشروعنا و الهدف من عملنا، و مقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي، ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون و بعض محترفي السياسة الانتهازية.

فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية . بعد مراحل من الكفاح . قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية. فإذا كان هدف أي حركة ثورية . في الواقع . هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال و العمل ، أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الديبلوماسي و خاصة من طرف إخواننا العرب و المسلمين.

إن أحداث المغرب و تونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث، و هكذا فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة ، نتيجة لسنوات طويلة من الجمود و الروتين، توجيهها سيئ ، محرومة من سند الرأي العام الضروري، قد تجاوزتها الأحداث، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة.

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة و مصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص و التأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة و التونسيين.

وبهذا الصدد، فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة، إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة و المغلوطة لقضية الأشخاص و السمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية.

و نظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم : جبهة التحرير الوطني.

و هكذا نستخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب و الحركات الجزائرية أن تنضم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي.

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

1 . إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2 . احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

1 . التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي و القضاء على جميع مخلفات الفساد و روح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

2 . تجميع و تنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية: 1 . تدويل القضية الجزائرية

2 . تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي و الإسلامي.

3 . في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح:

انسجاما مع المبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية و الخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا .

إن جبهة التحرير الوطني ، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، و العمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، و ذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين .

إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، و تتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية، وحقيقة إن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.

وفي الأخير ، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة و للتدليل على رغبتنا الحقيقة في السلم ، و تحديدا للخسائر البشرية و إراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، و تعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1 – الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية و رسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل و القرارات و القوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ و الجغرافيا و اللغة و الدين و العادات للشعب الجزائري.

2 – فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3 – خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع الإجراءات الخاصة و إيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل:

1 – فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية و المحصل عليها بنزاهة، ستحترم و كذلك الأمر بالنسبة للأشخاص و العائلات.

2 – جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية و يعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق و ما عليهم من واجبات.

3 – تحدد الروابط بين فرنسا و الجزائر و تكون موضوع اتفاق بين القوتين الأتيتين على أساس المساواة و الاحترام المتبادل.

أيها الجزائري، إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة، وواجبك هو أن تنضم لإنقاذ بلدنا و العمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، و انتصارها هو انتصارك.

أما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك المناهضة للإمبريالية، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك.

فاتح نوفمبر 1954

الأمانة الوطنية.

مؤتمر الصومام 1956

محضر جلسات[1]

اجتماع مسؤولي نواحي وهران، الجزائر وقسنطينة، يوم 20 أوت 1956:

الأعضاء الحاضرون:

- ابن مهيدي: ممثل ناحية وهران رئيس اللجنة.
- عبان: ممثل جبهة التحرير كاتب الجلسة.
- أعمران: ممثل ناحية الجزائر.
- كريم: ممثل ناحية القبائل.
- ابن طوبال: نائب السيد زيغود.

الأعضاء الغائبون:

- ابن بولعيد مصطفى: ممثل ناحية الأوراس والنمامشة.
- سي الشريف ممثل الجنوب بعد أن تقدم بتقرير للاجتماع سمح له بالغياب.

جدول الأعمال:

1/ - أسباب وموضوع الاجتماع.

2/ - تقريـر.

أ- التنظيم: التقسيم الهياكل.

ب- عسكري: القوة العددية- الوحدات التركيب التسليح.

---

(1) المرجع: منشورات حزب جبهة التحرير الوطني.

ج- مالي: الموارد، المصاريف، الصندوق.

د- سياسي: عقلية المحاربين (المناضلين) والشعب.

3/ - المنهج السياسي: وثلاثة كر اريس.

4/ - التوحيـد:

أ- التنظيم: تقسيم الهياكل تبديل المناصب (النقل) النظام العسكري.

ب- العسكري: الوحدات، الرتب، الشعارات، الأوسمة، المرتبات، المنح العائلية.

ج- السياسي: المحافظون السياسيون ومهامهم.

5/ - جبهة التحرير الوطني: مبادئها، قوانينها الأساسية، تنظيمها الداخلي، المنظمات القيادية، المجلس الوطني للثورة الجزائرية، لجنة التنسيق والتنفيذ.

6/ - جيش التحرير الوطني: المصطلحات (المجاهد- المسبل- الفدائي). الحالة الراهنة الامتداد والتطور الهجومي.

7/ - تقرير جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني: التقرير الداخلي والخارجي، تونس، المغرب، فرنسا.

8/ - المعـدات.

9/ - برنامج العمل: عسكري، سياسي، العتاد، إيقاف إطلاق النار، المفاوضات، الأمم المتحدة، الحكومة المؤقتة.

10/ - عموميات: بلاد القبائل، الأوراس.

- افتتحت الجلسة على الساعة الثامنة.

ج- مالي: الموارد، المصاريف، الصندوق.

د- سياسي: عقلية المحاربين (المناضلين) والشعب.

3/ - المنهج السياسي: وثلاثة كر اريس.

4/ - التوحيـد:

أ- التنظيم: تقسيم الهياكل تبديل المناصب (النقل) النظام العسكري.

ب- العسكري: الوحدات، الرتب، الشعارات، الأوسمة، المرتبات، المنح العائلية.

ج- السياسي: المحافظون السياسيون ومهامهم.

5/ - جبهة التحرير الوطني: مبادئها، قوانينها الأساسية، تنظيمها الداخلي، المنظمات القيادية، المجلس الوطني للثورة الجزائرية، لجنة التنسيق والتنفيذ.

6/ - جيش التحرير الوطني: المصطلحات (المجاهد- المسبل- الفدائي). الحالة الراهنة الامتداد والتطور الهجومي.

7/ - تقرير جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني: التقرير الداخلي والخارجي، تونس، المغرب، فرنسا.

8/ - المعـدات.

9/ - برنامج العمل: عسكري، سياسي، العتاد، إيقاف إطلاق النار، المفاوضات، الأمم المتحدة، الحكومة المؤقتة.

10/ - عموميات: بلاد القبائل، الأوراس.

- افتتحت الجلسة على الساعة الثامنة.

القوات العددية حاليا:

مناضلوا الجبهة: 87.044

المسبلـون: 7.470

المجاهـدون: 3.100

الوحدات: الفوج يقوده العريف ويحتوي على (10) أو عشرين (20 رجلا).

(3) أفواج تشكل فصيلة يرأسها مساعد.

حدود المنطقة: جيجل، سطيف، برج بوعريريج، مسيلة، صور الغزلان، عين بسام، باليسترو، الثنية، المتوسط.

التسليح: 404 بندقية حرب، 106 رشاشة، 88 بنادق رشاشة، 4 ف.م. بارت 4 ف م 24/ 29 445 بندقية صيد.

المالية: 445 مليون فرنك في الصندوق.

ملاحظات: حاليا المدخول الشهري المتوسط 110 مليون من الفرنكات. المصاريف الشهرية المتوسطة حوالي 55 مليون من الفرنكات يبقى للدفع 55 مليون فرنك.

عقلية الشعب والمحاربين: جيدة ولهذا يطلبون الأسلحة باستمرار. فالشعب متضامن وسوف يشارك إذا لزم الحال في الانتفاضة الشعبية حركة آل أو رابح والتحاق قرية آريش وذراع الميزان، وسوف تحل قضية آل أو رابح.

لقد مشط دوار أريش جنودنا – لقد طلب قسم من سكان هذه القرية الحماية الفرنسية– أما قضية مزلاوة فإنها فعلا مضادة للوطنية ولكنها لم تتعرض لأي عملية من طرفنا إذ لم تدخلها بعد جيوشنا.

ج/ – المنطقة الرابعة:

القوات العددية مع فاتح نوفمبر 1954:

50 مجاهداً القوة العددية.

حاليا: مناضلوا الجبهة: 40.000

المسبلون: 2.000

المجاهدون: 1.000

القوة العددية الموجودة في البرواقية والمدية وشبلان والبخاري وثنية الحد وتنس والأصنام وشرشال غير مذكورة في هذه الأرقام.

– التسليح: 5 ف م (منهم 1 ف م بارت)، 200 بندقية حرب، 80 رشاشة، 300 مسدس، 1.500 بندقية صيد.

– المالية: 200 مليون من الفرنكات في الصندوق.

د/ – المنطقة الخامسة:

قدم التقرير من طرف بن مهيدي دائرة وهران ومستغانم، الجنوب، معسكر، وكلومبشار.

القوة العددية في يوم فاتح نوفمبر 1954:

60 مجاهدا (50 قتل أو اعتقل).

80.000.195 فرنك.

القوة العددية في أول أكتوبر 1955:

500 مجاهدٍ و500 مسبلٍ.

المالية: 10 ملايين من الفرنكات حولت إلى المنطقة الرابعة.

3/ – المنهج السياسي: و(3) كراسات: قراءة نقد و مناقشة هذه الوثائق.

4/ – التوحيد: التنظيم من حيث التقسيم الجغرافي.

المنطقة الأولى: الأوراس النمامشة

الحدود: في الشمال موتسكيو، صدراته، القراح، سطيف في الجنوب ومنطقة قسنطينة.

في الغرب: برج بوعريريج، مسيلة، بوسعادة، أولاد جلال.

في الشرق: الحدود التونسية.

المنطقة الثانية: شمال قسنطينة

الشمال: من القالة إلى سوق الاثنين.

الجنوب: من سطيف الطريق الرابط ما بين الجزائر وقسنطينة حتى القراح وحتى الحدود التونسية مرورا من سيقوس وما نتكالم، صدراة، ومونتيسكيو.

الغرب: سطيف، خراطه، سوق الاثنين.

الشرق: الحدود التونسية.

المنطقة الثالثة: القبائل

الحدود، الشمال: سوق الاثنين، كوربى مارين.

الجنوب: السكة الحديدية الرابطة بين الجزائر وقسنطينة حتى سطيف وبرج بوعريريج، مسيلة، عين ادحمار، آومال، عين بسام، باليسترو.

الغرب: كوربى مارين، منرفيل.

الشرق: سطيف، خراطة، سوق الاثنين.

المنطقة الرابعة: ناحية الجزائر

الحدود: الشمال: كوربى مارين، تنس.

الجنوب: بويرة، عين بسام، بئر غبالو، البرواقية، البخاري، تيارت.

الغرب: كربى مارين، منرفيل، باليسترو، البويرة، عين بسام.

لجزائر و الدوائر القريبة منها:

حسين داي، القبة، الأبيار، بوزريعة.

بئر مندرايس بولوغين (سانتوجان) غير تابعة للمنطقة الرابعة وتكون وحدة مستقلة ذاتيا.

لمنطقة الخامسة: ناحية وهران.

الحدود: دائرة وهران.

لمنطقة السادسة: جنوب ناحية الجزائر.

الحدود: الشمال:بوردو -بخارى - البرواقية بئر غبالو، عين بسام.

من الجهات الأخرى: الصحراء الجزائرية.

ملاحظة: مدينة سطيف تدخل في المنطقة الثالثة (القبائل) لكن على منظمة مدينة سطيف أن تبذل ما في وسعها لمساعدة المنطقة الأولى والثانية.

ابتداء من هذا اليوم تمّ استبدال مصطلح كلمة منطقة (ZONE) وعوضت بولاية. كلمة (Region) تصبح منطقة. وكلمة (Secteur) أي قسم تصبح ناحية (Region).

راكز القيادة:

اتخذت الإدارة الجماعية مبدأ أساسا: وعلى جميع المنظمات والهيئات التي لها حق البحث والمداولة أن تحترم هذا المبدأ احتراما كليا.

ويتألف مركز القيادة من قائد (سياسي عسكري) يمثل السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني ومن نواب له ومساعدين يعيّنون من بين الضباط الكبار والصغار وهم ثلاثة يشتغلون بالفروع الآتية:

- الفرع السياسي العسكري.
- فرع الاستعلامـــات.
- فرع الاتصـــالات.

ويوجد مركز قيادة لكل ولاية وكل منطقة وكل ناحية وكل قسم.

تبديل المناصب:

تبديل المناصب من اختصاص الهيئة التي في رتبة فوق الهيئة التي ينتمي إليها من يهمه التبديل وقد قبل التبديل في جميع المراتب.

النظام العسكري:

الوحدات: «الفوج» يتألف من (11) رجلا منهم عريف وجنديان أولان ويتألف نصف الفوج من خمسة رجال منهم جندي أول.

- الفرقة: تتألف من 35 رجلا (3 أفواج) بإضافة قائد الفرقة ومساعده.
- الكتيبة: تشتمل على 110 رجل (3 فرق) بإضافة خمسة من الأركان.
- الفيلق: يشتمل على 350 رجلا (3 كتائب) و20 من الأركان.

الرتب: تم الاتفاق على اتخاذ العلامات المستعملة في بلاد القبائل لتميز الرتب وهي:

- الجندي الأول: (كابران) علامة (v) حمراء في الساعد الأيمن – مقلوبة.

- العريف (سرجان) علامتان على شكل (v) حمروان.
- العريف الأول (سرجان شاف) 3 علامات على شكل (v) حمراء.
- المساعد (أجودان) علامة على شكل (v) تحتها خط أبيض.
- الملازم (أسبيران) نجمة بيضاء.
- الملازم الثاني (سو ليوطنا) نجمة حمراء.
- الضابط الأول (ليوطنا) نجمة حمراء ونجمة بيضاء.
- الضابط الثاني (قبطان) نجمتان حمروان.
- الصاغ الأول (كمندان) نجمتان حمروان ونجمة بيضاء.
- الصاغ الثاني (كلونيل) ثلاثة نجوم حمراء.

قائد الولاية: هو صاغ ثاني ومساعدوه ثلاث من رتبة صاغ أول.

قائد المنطقة: ضابط ثاني ومساعدوه الثلاثة من رتبة ضابط أول.

قائد الناحية: ملازم ثاني ومساعدوه الثلاثة من رتبة ملازم.

ملاحظة: للمفوضين السياسيين نفس الرتب إلا للضابط الذي ينتمون إليه.

القبعة العسكرية تحمل نجمة وهلال أحمرين (تتولى صنعها كل ولاية).

أما علامات الرتب العسكرية فتقوم بصنعها الولاية الثالثة.

الأوسمة: كلفت لجنة التنسيق والتنفيذ بدراسة هذه المسألة وملاحظة كل هذه الرتب مؤقتا، وبعد تحرير البلاد تكلف لجنة عسكرية بدراسة أمر كل واحد وبإعداد الترتيب في جيش التحرير الوطني، ولا توجد رتبة جنرال إلى أن يتم التحرير.

تعيين الضباط وعزلهم والحط من رتبتهم كل ذلك تتولاه لجنة التنسيق والتنفيذ باقتراح من قادة الولايات.

ويتولى قائد الولاية ترقية صغار الضباط أما الجنود الأولون فيتولى أمر تعيينهم أو عزلهم قائد المنطقة.

الرواتب المنح العائلية: كل مجاهد يتقاضى شهريا طبقاً للنظام الآتي:

الجندي 1.000 فرنك.

الجندي الأول 1.200 فرنك.

العريف 1.500 فرنك.

العريف الأول 1.800 فرنك.

المساعد 2.200 فرنك.

الملازم 2.500 فرنك.

الملازم الثاني 3.000 فرنك.

الضابط الأول 3.500 فرنك.

الضابط الثاني 4.000 فرنك.

الصاغ الأول 4.500 فرنك.

الصاغ الثاني 5.000 فرنك.

الممرضون والممرضات يدمجون في رتب العريف ويتقاضون 1.500 في الشهر والأطباء المساعدون يعتبرون في رتبة ملازم ويتقاضون 2.500 فرنك في الشهر والأطباء يدمجون في رتبة الضابط الأول ويتقاضون 3.500 فرنك في الشهر كله ولا ينفق المجاهدون إلا على لوازم النظافة أما الباقي يتحمله الجيش.

المنح العائلية:

كل المجاهدين الذين يتحمّلون أعباء نفقات عائلية تقدم لهم إعانة شهرية وعلى كل واحد منهم أن يحافظ على نقود الثورة وستعطى في هذا السبيل التعاليم اللازمة لقادة الأفواج وللموظفين السياسيين.

وتقدم إعانات على نفس هذه القاعدة للمسبلين عندما يقومون بمهمة مستمرة دائمة (30 يوما من 30) ويمنحون نصف المبلغ، إذا كانوا يعملون 15 يوما في الشهر وربعها إذا كانوا يعملون أسبوعا في الشهر أما الأسرى وعائلات الشهداء فيمنحون إعانة على قاعدة الإعانة للمجاهدين.

- في البوادي: ألف فرنك بإضافة ألفي فرنك لكل فرد من أفراد العائلة.
- في المدن: ألف فرنك بإضافة ألفي فرنك لكل فرد من أفراد العائلة.

السياسة:

المفوضون السياسيون واختصاصهم. المهام السياسية للمفوضين السياسيين هي:

أ/ - تنظيم الشعب وإرشاده.

ب/ - الدعاية والأخبار.

ج/ - الحرب المعنوية (العلاقات مع الشعب، الأقلية الأوروبية، أسرى الحرب). والمفوضون السياسيون يقدمون رأيهم في جميع برامج النشاط العسكري لجيش التحرير الوطني.

د/ - المالية والتموين:

الإدارة مجالس الشعب.

مجالس الشعب تعين بطريقة الانتخابات وتكون من خمسة أعضاء منهم رئيس ويتكلف بأحوال سكان المدينة والشؤون الشرعية والإسلامية والشؤون المالية والاقتصادية والشرطة.

5ـ جبهة التحرير الوطني:

مبادئ القانون الأساسي، التنظيم الداخلي، المنظمات، القيادة، المجلس الوطني للثورة الجزائرية، لجنة التنسيق والتنفيذ واللجان.

المذهب: التعاليم (انظر الوثائق).

- القانون الأساسي والنظام الداخلي: تكلف لجنة التنسيق والتنفيذ بتحضيرهما.
- المنظمات القيادية: المجلس الوطني للثورة الجزائرية ويتألف من 34 عضو منهم 17 أصليا و17 عضوا مساعدا.

الأعضاء الأصليون:

1- بن بولعيد مصطفى.

2- زيغود يوسف.

3- كريم بلقاسم.

4- وعمران عمار.

5- بن مهيدي محمد العربي.

6- بيطاط رابح.

7- عبان رمضان.

8- بن خده بن يوسف.

9- عيسات ايديـر.

10- بوضياف محمد.

11- آيت أحمد الحسين.

12- خيدر محمد.

13- بن بله أحمد.

14- الأمين محمد.

15- عباس فرحات.

16- توفيق المدني.

17- محمد يزيد.

الأعضاء المساعدون:

1- نـائـــب بـــن بـــولعيـــد.

2- بـــن طـــوبـال لـخـضـــر.

3- محـمـــدي الـسـعـيـــد.

4- دهـيـلـــس سليـمـــان.

5- مـــــلاح عـــلـــي.

6- بـــن يـحـيى محمـد الصديق.

7- بـصـــوف عـبـد الحفيـظ.

8- بـجـــاوي مـحـمـــد.

9- رضـــا مـــالـــك.

10- دحـلـــب ســـاعـــد.

11- الونـــشـــى صـــالـــح.

12- طـــالـبـــي طـيـــب.

13- مـهـــري عـبـد الـحميـد.

14- أحمـــد فـرانسيـــس.

15- سـي إبـراهيـم مـزهـودي.

لـجنة التنسيق والتنفيذ: تتكون من:

- بن مهيدي محمد العربي.
- عـبـــــان رمـضـــان.
- بـن يـوسـف بـن خـده.
- كـريـــم بـلـقـاسـم.
- ســـــاعـــد دحـلـــب.

هذا الأخير لازال مسجونا وسوف يعوّض برضا مالك.

ملاحظة: عضو واحد من لجنة التنسيق والتنفيذ، أو نائب محول من طرف اللجنة المذكورة مكلف بمراقبة كل نشاطات منظمتنا في الداخل والخارج.

لأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ حق مراقبة المنظمات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية إلخ ... كل ثلاثة أشهر.

اللجـان: تكلف لجنة التنسيق والتنفيذ بمراقبة إنشاء مختلف اللجان التي يوجد مقرها بالعاصمة.

ـ جيش التحرير الوطني:

المصطلحات: المجاهد، المسبل، الفدائي.

الامتـداد والتطـور الهجومي.

المجاهد: هو جندي جيش التحرير الوطني.

المسبل: هو المؤيـد.

الفدائي: هو عضو من عصبة أو كومندوس مكلف بعمليات داخل المراكز العمرانية.

أن التنسيق بين أفواج كل المناطق قد تمّ، وعلينا الآن أن نأخذ المبادرة في العمليات وأن نضاعف من كل نشاطاتنا في كل الميادين.

7ـ تقرير جبهة التحرير، جيش التحرير:

تقرير حول الداخل والخارج، والحالة الراهنة في المغرب وتونس وفرنسا.

العلاقات بين جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني:

- إشراف الهيئة السياسية على الهيئة العسكرية.
- في المراكز القيادية يجب على القائد السياسي العسكري أن يحرص على حفظ التوازن وصيانته بين جميع فروع الثورة.
- العلاقات بين الداخل والخارج: إشراف الهيئة الداخلية على الهيئة الخارجية.
- الحالة في تونس: عرض حول الحالة الراهنة. لقد تم إرسال بعثة متكونة من أربعة أعضاء وكلفت بمهمة استيراد العتاد من تونس إلى الجزائر.
- الحالة في المغرب: (قدم العرض) يوجه اللجنة السيد طالبي تحت قيادة بوضياف.
- الحالة في فرنسا: (لقد قدم تقرير الفدرالية) ولقد اتخذت كل القرارات وسوف تبعث رسالة اللجنة الفدرالية (ممضية من طرف كل من المسؤولين).

8ـ العتاد:

نقل الأسلحة بين مختلف الولايات ممنوع لأن العتاد الذي هو في حوزتنا هو عتاد قديم -في المستقبل- كلفت لجنة التنسيق والتنفيذ بتوزيع السلاح توزيعا عاد لا يراعى منها احتياجات كل ولاية.

برنامج العمل:

اتخاذ مبادرة العمليات العسكرية مهما كلف الثمن. شن هجومات وعمليات عسكرية ابتداء من:

- يوم أول نوفمبر يصبح ذكرى.
- القيام بالإضراب العام.
- تستمر مقاطعة المدارس الفرنسية.
- تستعمل القوة المسلحة إذا تقرر هذا من طرف المسؤولين.

إيقاف إطلاق النار والمفاوضات:

المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو المخول له أمر إيقاف إطلاق النار وهذا في إطار المنهج السياسي للأمم المتحدة.

على الداخل أن يقدم منذ الآن الإعلام اللازم لتسهيل مهام الممثلين في منظمة الأمم المتحدة.

الحكومة المؤقتة:

سوف تدرس هذه القضية، وقد اتفق على الحل التالي:

- تكليف زيغود وسي إبراهيم ومنحهم تفويضا كاملا لحل قضية سوق أهراس، النامشة.
- إرسال عمران وسي أشريف وعميروش ومنحهم تفويضا كاملا لحل مشكل الجنوب والأوراس وسوف تقوم بالبحث لجنة التنسيق والتنفيذ وتخبر من طرف الممثلين الخمسة، وهي وحدها المخول لها في الأمر الأخير.

المحاكم:

- ممنوع على أي ضابط مهما كانت رتبته أن يصدر حكم الإعدام.
- محاكم النواحي والمناطق هي المكلفة بمحاكمة المدنيين والعسكريين.

- الخنق (EGORGEMENT) ممنوع منعا باتا في المستقبل فالمحكوم عليهم بالموت سوف يعدمون بالرصاص.

- على المتهم الحق أن يختار دفاعه.

- التشويه ممنوع منعا باتا وهذا مهما كانت الأسباب.

مسجونو الحرب:

ممنوع إعدام مسجوني الحرب وفي المستقبل سوف ينشأ قسم لمسجوني الحرب في كل ولاية ومهمته جلب الشعبية لعدالة النضال.

الدفتر:

سوف يمنح لكل مجاهد دفتراً شخصياً.

التسجيل: كل ولاية تقترح نموذجا للجنة التنسيق والتنفيذ.

الإجازات: سوف تعاد الإجازات.

قسم الصحة: كل متطوع جديد يتقدم إلى فحص طبي إذا أمكن.

من اليمين إلى اليسار: الواقفون

ـ الرائد حمادي – لخضر بن طوبال – عبان رمضان – يوسف زيغود ـ كريم بلقاسم – عمر أوعمران – محمد العربي بن مهيدي

الجالسون: اعمروش آيت حموده – الرائد رويبح – عمار بن عوده

المصادر والمراجع

أولا / باللغة العربية

1. خوجة حمدان بن عثمان، المرآة، ترجمة: محمد العربي الزبيري، منشورات وزارة المجاهدين، المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والتوزيع، الرويبة، الجزائر، 2008.
2. سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال ويليه خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1830-1962، عالم المعرفة الجزائر، ط.خ، 2015.
3. يحي بوعزيز ثورات الجزائر في ق 19 و ق 20 طبعة خاصة، منشورات وزارة المجاهدين ، 2009.
4. خيثر عبدالنور وآخرون، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المطبعة الرسمية البساتين، الجزائر، 2007.
5. العلوي محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجزائرية (1830-1954)، ط1، دار البعث، الجزائر، 1985.
6. سعيد بورنان، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر (1830-1960)، الجزء الأول حول رواد المقاومة الوطنية في القرن 19، والجزء الثاني حول رواد الكفاح السياسي والاصلاحي (1900-1954)، دار الأمل، الطبعة الثانية، تيزي وزو، 2004.
7. حمال فنان،قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر،منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1994م.
8. قنان جمال، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر (1830-1914)، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830)، المجلد الثالث، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر ،2009.
9. بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية والابادة الجماعية في الجزائر خلال القرن19م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، 2007.
10. بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 – 1954م، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009.
11. سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1900، ج1، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، طبعة خاصة، الجزائر، 2015م.
12. حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م .
13. بوحوش عمار،التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962م، دار الغرب الاسلامي، الطبعة الاولى، 1997م .
14. بو عزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية 1830 – 1954م، عالم المعرفة للنشر و التوزيع ، طبعة خاصة ، 2009م .
15. الأمير خالد، رسالة إلى الرئيس ويلسن ونصوص أخرى، الوكالة الوطنية للنشر الاشهار، الجزائر، 2006

16. قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دراسات في المقاومة والاستعمار، ج4، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009.
17. بن خدة بن يوسف، جذور أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، 2010.
18. قدّاش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، تر: أحمد بن البار، ج 1 و2، شركة دار الأمة، الجزائر، 2011.
19. قدّاش محفوظ، محمد قدّاش، حزب الشعب الجزائري 1937- 1939، تر: أوذاينية خليل، منشورات وزارة المجاهدين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
20. قدّاش محفوظ ومحمد قدّاش، نجم الشمال الإفريقي 1926- 1937 ، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1994.
21. زوزو عبد الحميد، محطات في تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2005.
22. أحمد محساس، الحركة الثورية في الجزائر 1914-1954،دارالمعرفة،الجزائر، 2007.
23. قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1 و2، الطبعة الأولى، دار الحديث، قسنطينة، الجزائر، 1991.
24. قدّاش محمد، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين، 1919-1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
25. قدّاش محمد، وثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500- 1830)، ج3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009.
26. أبو عمران الشيخ ومحمد جيبلي، الكشافة الإسلامية الجزائرية 1935-1955، دار الأمة، الجزائر، 2008.
27. خيتر عبد النور، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
28. بورنان سعيد، نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا،1936-1956، دار هومة،الجزائر، 2012.
29. بوصفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945، دراسة تاريخية وايديولوجية مقارنة، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 1996.
30. موسوعة أعلام الجزائر،1954-1962،سلسلة المشاريع الوطنية للبحث،الجزائر، 2007.
31. غولزيغر آني زاي، جذور حرب الجزائر 1940-1945 من مرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني، دار القصبة، الجزائر، 2005.
32. تابليت علي، فرحات عباس رجل دولة، منشورات ثالة، الجزائر، 2007.
33. سعداوي مصطفى،المنظمة الخاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2009.

34. زوزو عبد الحميد ، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين، 1919–1939 ، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر ، 1985.
35. زوزو عبد الحميد ، محطات في تاريخ الجزائر : دراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية على ضوء وثائق جديدة ، دار هومة ،2004.
36. يحيى بو عزيز ، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه، 1912–1948، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر ،1991.
37. يحيى بو عزيز ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، 1830–1954، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر ،2007.
38. أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية، ، ثلاثة أجزاء، دار الغرب الإسلامي ، طرابلس ، 1992.
39. أبو القاسم سعد الله ، أبحاث و اراء في تاريخ الجزائر ، خمسةأجزاء، دار الغرب الإسلامي ، طرابلس ، 1992
40. فدائي محفوظ ، حزب الشعب الجزائري، 1937–1939: وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع،القاهرة ، 2001.
41. مناصرية يوسف ، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين، 1919–1939 ، دار هومه، الجزائر ، 2014.
42. مازن صلاح مطبقاني ،عبد الحميد بن باديس العالم الرباني و الزعيم السياسي ، دار القلم ، بيروت،1988.
43. مازن صلاح مطبقاني ،جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية، 1931–1939 ،دار القلم ، بيروت،1988.
44. فدائي محفوظ ، الأمير خالد: وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1987.
45. عريوش أحمد ، الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ، الجامعة الأردنية،1990.
46. محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر ، اتحاد الكتاب العرب، 2000.
47. أوساريس، الجنرال ، شهادتي حول التعذيب، المصالح خاصة، الجزائر 1957– 1959 ،ترجمة مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر ، 2008.
48. بريستير ، ايفه ، في الجزائر يتكلم السلاح، نضال شعب من أجل التحرير ، ترجمة عبد الله كحيل، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر ، 1989
49. بلقاسم ، محمد وآخرون : القواعد الخلفية للثورة الجزائرية 1954 – 1962 ،الجهة الشرقية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ،سلسلة مشاريع البحث ، وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2022.
50. بوحوش عمار ،التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية و لغاية1962 ، دار الغرب ، الإسلامي، بيروت، 1997.
51. بوزبيد عبد المجيد ، الإمداد خلال حرب التحرير الوطني –شهادتي– مطبعة الديوان ، الجزائر ، 2007

52. بوعزيز يحي : الثورة في الولاية الثالثة 1954 – 1962 ، دار الأمة ، الجزائر ، 2004.
53. الذيب، فتحي : عبد الناصر وثورة الجزائر ، دار المستقبل العربي، القاهرة 1984
54. زوزو عبد الحميد ، محطات في تاريخ الجزائر ، دار هومة، الجزائر 2004
55. صايكي محمد ، مذكرات ، شهادة ثائر من قلب الجزائر ، دار الأمة، ط 2، الجزائر ، 2003.
56. طلاس مصطفى ، ونسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق 1984
57. عباس محمد : رواد الوطنية، مطبعة دحلب، الجزائر 1997
58. عباس، محمد : ثوار عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر 1991 .
59. العسكري إبراهيم، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث قسنطينة، الجزائر 1992
60. علاق، هنري : مذكرات جزائرية، ترجمة جناح مسعود، دار القصبة للنشر ، طبعة خاصة وزارة المجاهدين ،الجزائر 2007
61. محمد الطيب العلوي ،مظاهر المقاومة الجزائري (1830– 1962 ، منشورات المتحف الوطني للمجاهدين ، 1999 .
62. علية عمان الطاهر : الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات ، منشورات المتحف الوطني للمجاهدين طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار ، الجزائر 1996
63. بن عمر مصطفى : الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة للطباعة والنشر وزارة المجاهدين، الجزائر 2007
64. عوض، صالح : معركة الإسلام والصليبية في الجزائر (1830– 1962 ، مطبعة دحلب ، الجزائر ، 1992.
65. فيلالي مختار ، الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، أساليب القمع والتعذيب.
66. غي برفيليي، الطلبة الجزائريون في الجامعة الفرنسية 1880-1962 ، دار القصبة للنشر الجزائر ، 2007.
67. قليل عمار ، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 3، دار البعث قسنطينة، الجزائر 1991.
68. قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، 1994.
69. مناصرية يوسف، شتوان نظيرة وآخرون : الأسلاك الشائكة وحقول الألغام منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ، سلسلة مشاريع البحث، طبعة خاصة وزارة المجاهدين.
70. المتحف الوطني للمجاهد : وثائق مؤتمر الصومام، الجزائر 1996
71. المتحف الوطني للمجاهد: من يوميات الثورة الجزائرية، الجزائر 1999.
72. متيجي بلقاسم، يوميات فتى مجاهد 1957 – 1962 ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954
73. مرتاض عبد المالك، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954–1962 ، منشورات مركز الدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 .
74. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ، التسليح و المواصلات أثناء الثورة 1956 – 1962، منشورات وزارة المجاهدين.

75. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر : دليل مراكز التعذيب إبان الثورة، منشورات وزارة المجاهدين ، 2008.
76. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ، السجون والمعتقلات والمحتشدات الفرنسية أثناء ثورة التحرير ، إعداد مصلحة البحوث و التوثيق بالمركز .
77. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، كفاح المرأة الجزائرية في مجال الصحة أثناء الثورة التحريرية، إعداد مصلحة البحوث والتوثيق بالمركز .
78. المنظمة الوطنية للمجاهدين: الطريق الى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، المجلد الأول ، . – الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982.
79. نجادي، بوعلام، الجلاّدون 1830- 1962 وزارة المجاهدين، منشورات الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار، 2007 .
80. ولد حسين، محمد شريف: في قلب المعركة، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2007
81. بو الطمين، جودي الأخضر ، مسيرة الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها، دار البعث 1993.
82. طالاس مصطفى ، الثورة الجزائرية ، دار الثورى، 1982.
83. لزهر بديدة ، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية ، شمس الزيبان ، 2013.
84. دبّز، اسماعيل ، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية، 1954–1962، مرجعية لترشيد حاضر ومستقبل سياسة الجزائر الإقليمية والدولية ، دار هومه،1999 .
85. طويلي محمد، الثورة الجزائرية وصداها في العالم، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.
86. هلال عمار ، نشاط الطلبة الجزائريين إبان ثورة نوفمبر ، 1954 ، دار هومة ، 2004.
87. بجاوي محمد ، الثورة الجزائرية والقانون ، دار اليقظة العربية ، دمشق ، 1965
88. شريط عبد الله، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر ، 1995.
89. منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، الثورة الجزائرية:01 نوفمبر 1954 الى ديسمبر 1961، القاهرة ، 1962
90. شريط الأخضر ،السنوات الحدو الفرنسي لمصنعة الثورة الجزائرية ،سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، الجزائر ، 1996.
91. بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية ، دار الكتاب الحديث، الجزائر ، 2008.
92. إحدادن، زهير ، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية ، منشورات الشركة الوطنية للنشر و الإشهار ، الجزائر ، 2016.
93. الخطيب أحمد، الثورة الجزائرية: دراسة وتاريخ، دار العلم للملايين، بيروت، 1958.
94. العسلي بسام ، نهج الثورة الجزائرية ، دار النفائس للنشر و التوزيع ، دمشق ، 1986.
95. العسلي بسام، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية ، دار النفائس للنشر و التوزيع ، دمشق ، 1986.
96. السيد فائزة ، سنوات الدم: تجربة الثورة الجزائرية ، مكتبة روز اليوسف، القاهرة ، 1989.
97. عباس فرحات، الثورة الجزائرية أو ليل الاستعمار ، الشركة القومية للتوزيع، بيروت، 1964.
98. كبة، ابراهيم ، اضواء على القضية الجزائرية ، مطبعة الرابطة، القاهرة ، 1956.
99. صديق، محمد الصالح، الثورة الجزائرية: مواقف ومعالم ، موفم للنشر ، الجزائر ،2013.

ثانيا / باللغة الفرنسية :

1. **Mahfoud Kaddache, Et l'Algérie se libéra, Paris-Méditerranée, Paris, 2003.**
2. **Mohammed Harbi, Benjamin Stora, La guerre d'Algérie, Fayard, Paris, 2010.**
3. **Bruno Étienne, Algérie : culture et révolution, Seuil, Paris, 1977.**
4. **Mohammed Harbi, Les Archives de la révolution algérienne, Éditions Jeune Afrique, 1981.**
5. **Mohammed Harbi, La guerre commence en Algérie: 1954, Editions Complexe, Bruxelles, 1984.**
6. **Charles-Henri Favrod, La révolution algérienne, Plon, Paris, 1959.**
7. **Charles-Henri Favrod, Le F.L.N. et l'Algérie, Plon, Paris, 1962.**
8. **Serge Moureaux, Les accords d'Évian et l'avenir de la Révolution algérienne, La Découverte, 1962.**
9. **Front de libération nationale, Aspects de la révolution algérienne, 1958.**
10. **Direction de la documentation et des publications, La Révolution algérienne: réalités et perspectives, 10e anniversaire de l'indépendance, Ministère de l'Information et de la Culture, Alger, 1972.**
11. **Dominique Darbois, Philippe Vigneau, Les Algériens en guerre, Feltrinelli, Rome ,1961**
12. **Slimane Chikh, La Révolution algérienne: projet et action (1954-1962), Université des sciences sociales, 1975.**
13. **Slimane Chikh, La révolution algérienne sur la scène internationale ou Naissance d'une diplomatie de combat, 1985.**
14. **Slimane Chikh, L'Algérie en armes, ou, Le temps des certitudes, Casbah Éditions, Alger, 1998**
15. **Boualem Benhamouda, La révolution algérienne du premier Novembre 1954: ce qu'il faut savoir, Dar el noamane édition impression distribution, 2012**
16. **Khalfa Mameri, Les Nations Unies face à la "Question algérienne" (1954-1962), Société nationale d'édition et de diffusion, 1969.**
17. **F.L.N, Pour assurer le triomphe de la révolution algérienne dans la lutte pour l'indépendance nationale, 1956.**
18. **Front de libération nationale (Fédération (France), La Femme algérienne dans la révolution, F.L.N, 1960.**
19. **Front de libération nationale, Le peuple algérien et sa révolution, Éditions Résistance algérienne, 1956.**
20. **Benjamin Stora, Histoire de la guerre d'Algérie: 1954-1962, La Découverte, Paris, 2002.**
21. **F. de Riols de Fonclare , Les diverses politiques coloniales et leurs applications pratiques à l'Algérie , Imprimerie Vve Bonnet , Paris , 1919.**
22. **Collot c . Henri j.r Le Mouvement national Algérien ,Textes, 1912- 1954,L'Harmattan ,1985.**
23. **Paul Cremers, Le mouvement national algerien, Eindverhandelingen Universitair Instituut voor de Overzeese Gebieden te Antwerpen,1960.**
24. **Ahmed Mahsas, Le mouvement révolutionnaire en Algérie, de la Première Guerre mondiale à 1954: Essai sur la formation du mouvement national, L'Harmattan,1979.**
25. **Kaddache Mahfoud, Histoire du nationalisme Algérien,T.1 et 2, 2éme ed.ENAL,Alger ,1993.**
26. **Collot (Claude), Henry (Jean-Robert), Le mouvement national Algérien, textes 1912-1954, O.P.U, Alger,1978.**
27. **Sari Djilali, La dépossession des fellahs 1830-1962, S.N.E.D, Alger,1975.**
28. **Charlotte Courreye ;L'école musulmane algérienne de Ibn Bâdîs dans les**
29. **années 1930, de l'alphabétisation de tous comme enjeu politique ; L'Algérie**
30. **des oulémas. Une histoire de l'Algérie contemporaine (1931-1991); Paris, Éditions de la Sorbonne, 2020, 536 p**

فهرس المواضيع

مقدمة 01

أولا/ مدخل للحركة الوطنية الجزائرية 1900-1954 03

1- تبلور الوعي الوطني في نهاية القرن 19 و بداية القرن 20 03

أ- الانبعاث الثقافي الجزائري في نهاية القرن 19 و مطلع القرن 20 03

- وسائله : 04
  - الصحافة الوطنية 05
  - النوادي و الجمعيات 06
  - إحياء الأمجاد التاريخية الجزائرية 06
  - بوادر العمل السياسي (كتلة المحافظين و جماعة النخبة) 08

2- الحركة الوطنية الجزائرية 1919 - 1939 10

أ- اتجاه المساواة: حركة الأمير خالد الهاشمي 1919-1924 10

- نبذة عن حياة الأمير خالد 10
- رسالة الأمير خالد الى رئيس الولايات المتحدة "ويلسون" 13
- مشاركة الأمير خالد في الانتخابات 13
- نفي الأمير خالد 16
- وفاة الأمير خالد 16

ب- الاتجاه الاستقلالي الثوري 1926-1939 17

- نجم شمال إفريقيا 1926-1937 17
  - تأسيسه 17
  - أهدافه 18
  - مطالبه 18
  - مطالبه في مؤتمر بروكسيل 1927 19
- حزب الشعب الجزائري 1937-1939 21
  - تأسيسه 21
  - برنامجه 22
  - نشاطه و موقف السلطات الاستعمارية منه 23

ج- الاتجاه الإصلاحي 25

- جذوره 25
- فيدرالية المسلمين الجزائريين المنتخبين 1927 25
- أهداف و برنامج فيدرالية المسلمين الجزائريين المنتخبين 26

هـ- الاتجاه الإصلاحي: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931-1940 26
- تأسيسها. 26
- قانونها الأساسي و مبادئها الإصلاحية 26
- أهدافها 28
و- الاتجاه الشيوعي: الحزب الشيوعي الجزائري 1935 -1954 29
- تأسيسه و أهدافه 29
- مصيره 30
3- الحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1945 31
أ- الجزائر و الحرب العالمية الثانية 31
ب- نزول الحلفاء و أثاره على الحركة الوطنية الجزائرية 32
- مذكرة الجزائريين الى الحلفاء 32
ج- بيان الشعب الجزائري 10 فيفري 1943 34
هـ- حركة أحباب البيان و الحرية مارس 1944 36
- تأسيسها 36
و- مجازر 08 ماي 1945 37
- خلفياتها 37
- مسارها 39
- نتائجها 41
4- إعادة بناء الحركة الوطنية الجزائرية 1946-1954 42
ا- حركة انتصار الحريات الديمقراطية 1946-1954 42
ب- الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري 1946-1956 45
- تأثير مجازر 08 ماي 1945 على الاتجاه الإندماجي 45
- تأسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري 45
- قانون الجزائر لسنة 1947 و أثره على الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري 48
ج- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1940-1956 48
- الشيخ البشير الإبراهيمي رئيسا لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين 48
- الجمعية بعد الحرب العالمية الثانية 49
د- المنظمة الخاصة 1947-1950 50
- تأسيسها 50
- هيكلها و برنامجها 51
- اكتشافها 52

ثانيا/ الثورة الجزائرية 1954 – 1962 54
1. ظروف و أسباب اندلاع الثورة 54
2. التحضير و الاندلاع 55
أ– التحضير 55
- تأسيس اللجنة الثورية للوحدة و العمل 55
- اجتماع الـ 22 56

ب– الاندلاع 58
- أسباب اختيار تاريخ 01 نوفمبر 1954 58
- عمليات أول نوفمبر 1954 59
- بيان أول نوفمبر 1954 59
- ردود الأفعال 60
  - ردود الأفعال الفرنسية 60
  - ردود الأفعال الوطنية 61
  - ردود الأفعال الأولية في العالم العربي و الإسلامي 61

3. انتشار الثورة و تنظيمها 62
أ – هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955 62
- أسباب الهجومات 62
- تنفيذ الهجومات 62
- نتائج الهجومات 63
  - على المستوى الداخلي 63
  - على المستوى الخارجي 63
  - رد فعل السلطات الفرنسية على الهجومات 63

ب – مؤتمر باندونغ 18–24 أفريل 1955 64

ج – مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 65
- أسباب انعقاد المؤتمر 65
- تاريخ و مكان انعقاد المؤتمر 65
- جدول الأعمال 66
- نتائج المؤتمر 66

د- مؤسسات الثورة 67
- المجلس الوطني للثورة 67
- لجنة التنسيق و التنفيذ 68
- اختطاف قادة الثورة الجزائرية 22 أكتوبر 1956 68
- إضراب الثمانية أيام 28 جانفي – 04 فيفري 1957 : 70
- مظاهرات 17 أكتوبر 1961: 72
- الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 74

4 – المخططات الاستعمارية الكبرى للقضاء على الثورة 74

أ- المخططات العسكرية 74
- رفع الإمدادات العسكرية 75
- قانون حالة الطوارئ 03 أفريل 1955 75
- غلق الحدود الشرقية و الغربية (خط موريس و شال) 76
- تكثيف العمليات العسكرية 77
- إنشاء المناطق المحرمة 80
- إنشاء المصالح الإدارية المتخصصة S.A.S 80
- توسيع نطاق السجون و المعتقلات و المحتشدات 81
- مراكز التعذيب 82
- أساليب و أنواع التعذيب 83
- التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية 83

ب- المخططات الاقتصادية و الاجتماعية 85
- مشروع سوستيل جيفري 1955 85
- مشروع قسنطينة 03 أكتوبر 1958 86

ج- المخططات السياسية 87
- سلم الشجعان : 23 أكتوبر 1958 87

5 – المفاوضات الجزائرية – الفرنسية 88

أ- فشل الجمهورية الخامسة في القضاء على الثورة الجزائرية 88

ب- ثوابت الثورة الجزائرية في المفاوضات 90

ج- مراحل المفاوضات 91

- لقاء مولان 29 جوان 1960 91
- لقاء لوسارن 20 فيفري 1961 92
- اللقاءات السرية مارس 1961 93
- مفاوضات إيفيان الأولى 20 ماي– 13 جوان 1961 94
- مفاوضات لوغران 20 –28 جويلية 1961 95
- لقاء بال 28–29 أكتوبر 1961 96
- لقاء لوس 1– 19 فيفري 1962 97
- اتفاقيات إيفيان و وقف اطلاق النار 07–18 مارس 1962 98

د– وقف إطلاق النار : 19 مارس 1962 98

هـ– المرحلة الانتقالية : 19 مارس 1962 – 03 جويلية 1962 99

- الهيئة التنفيذية المؤقتة 99
- جرائم منظمة الجيش السري الفرنسي 100
- استفتاء تقرير المصير 01 جويلية 1962 103
- إعلان الاستقلال 05 جويلية 1962 105

الملاحق 106

البيبليوغرافية 136